ناظم الطبقجلي

ودوره العسكري والسياسي في العراق

1935 - 1959



الدار العربية للموسوعات



ناظم الطبقجلي

وَدوره العسكري والسياسي في العراق

1935 ـ 1959

ناظم الطبقجلي

وَدوره العسكري والسياسي في العراق

1935 ـ 1959

تأليف

أحمد كاظم محسن البياتي

مراجعة

د.علاء جاسم الحربي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى
2002 م - 1422 هـ

كافة المراسلات تعنون باسم:

الدار العربية للموسوعات

ص.ب: 511 - الحازمية - هاتف: 05/952594 فاكس: 05/459982
هاتف نقال: 03/388363 - 03/525066
بيروت - لبنان

المقدمة

كان للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي مر بها العراق إبان الحكم الملكي، قد دفعت ضباط الجيش إلى العزم على الإطاحة بالنظام الملكي. وقد اتفق هؤلاء الضباط لا سيما بعد حرب فلسطين 1948 على تنفيذ ما عزموا عليه، فنظموا أنفسهم في كتل ومجموعات استطاعت الإطاحة بالنظام الملكي وإنهاء الهيمنة البريطانية في 14 تموز 1958.

لقد كانت الثورة بداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر.كان من المؤمل أن يعّبر عن الهوية الوطنية والقومية للعراق. ألا إن سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بإطلاقه العنان للشيوعيين في الأشهر الأولى للثورة أدى إلى ابتعادها عن مبادئها التي أعلنت من اجلها.

كان أمراً طبيعياً ان يقف رجال الثورة ومن ضمنهم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ضد هذه السياسة. فقد حاول بشتى الوسائل سواء بالكتب الرسمية التي كان يبعثها من الفرقة الثانية التي كان يقودها أو عن طريق اللقاءات التي جرت بينهما، أن يقنع رئيس الوزراء بالعدول عن سياسته موضحا له أن ما يقوم به الشيوعيون من انتهاك واستفزاز سيؤدي إلى كارثة يصعب السيطرة عليها. لكن رئيس الوزراء لم يأخذ بتلك النصائح.

ان موقف الطبقجلي ناجم عن حرصه على سير الثورة وفق أهدافها التي اتفق عليها. لهذا نجد انه عندما يئس من إقناع عبد الكريم قاسم، اتفق مع مجموعة من الضباط القوميين على التخطيط لانتفاضة مسلحة

هدفها الحد من تصرفات الشيوعيين. ألا أن الإعلان المفاجئ للانتفاضة من قبل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف من الموصل قبل أن تكتمل الاستعدادات اللازمة لها حال دون نجاح الانتفاضة وقد دفع الطبقجلي حياته ثمنا لذلك.

ان انتفاضة الشواف وتصرفات الشيوعيين وموقف الطبقجلي منهما وما أثير حول هذا الموضوع من تساؤلات وتعليلات لإفراد دراسة خاصة مدعمة بالوثائق والمعلومات التي حصلت عليها من ضباط عاصروا الأحداث عن هذه الشخصية الوطنية القومية. وقد حاولت من خلالها أن أبين حقائق مهمة تظهر لأول مرة عن فترة تاريخية خصبة لازالت بحاجة إلى الكثير من البحوث والدراسات لتوثيق أحداثها الغامضة.

لقد توزع الكتاب على أربعة فصول تناول الأول نشأة الطبقجلي وحياته الأولى ودراسته في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ثم دخوله الحياة العسكرية، ودوره في إحدى كتل الضباط الأحرار .في حين تضمن الفصل الثاني ابرز ما قام به الطبقجلي من أعمال حين اصبح قائداً للفرقة الثانية في كركوك بعد ثورة 14 تموز، وموقفه من تشكيل مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي دار بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وجهوده في منع انتشار الحزبية في الجيش وتحذيراته من الشيوعيين والبارتيين. وتناول الفصل الثالث بداية تفكيره بالحد من سياسية عبد الكريم قاسم المساندة للشيوعيين، ودوره في التخطيط لانتفاضة مسلحة بهذا الشأن وموقفه من انتفاضة الشواف. وكرس الفصل الرابع لأحداث اعتقاله ومحاكمته وإعدامه أثر انتفاضة الشواف وردود الفعل التي ظهرت على المستويين الداخلي والعربي.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

أولاً - نسبه ونشأته

هو ناظم ابن السيد كامل بن السيد محمد لطيف بن السيد محمد سعيد بن السيد محمد أمين أفندي بن السيد محمد صالح بن السيد إسماعيل[1]. ولد في محلة العاقولية[2] ببغداد عام 1913[3]. وقد اسماه والده (ناظم) تيمناً بوالي بغداد ناظم حسين باشا[4] الذي يرتبط معه

---

(1) يونس إبراهيم السامرائي، القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق، جاء بغداد 1986، ص36. وسأرمز له يونس السامرائي، والقبائل والبيوتات.

(2) العاقولية: محلة تقع بين شارع الخلفاء وشارع الرشيد قرب تمثال الرصافي. وقد سميت بالعاقولية نسبة إلى فقيه المنطقة جمال الدين العاقولي.

(3) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي التقاعدية، برقم 2270، دفتر خدمته العسكري، ص1.

(4) ناظم حسين باشا: تولى ولاية بغداد سنة 1910 وقام بإصلاحات عديدة منها سدة ناظم باشا لحماية بغداد من الغرق ومدرسة نظامية لتعليم الجنود. اصبح رئيساً للوزراء بعد محمود شوكت(رئيس حزب الاتحاد والترقي)عام 1911، وألف وزارته من حزب الائتلاف. قتل في الرابع والعشرين من شباط 1913. ينظر: باقر أمين الورد، بغداد خلفاؤها، ولاتها ملوكها، رؤساؤها منذ تأسيسها عام 145هج (762م) إلى عام 1404هج (1984م)، بغداد، 1984، ص271؛ محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام 1922، بغداد 1958، ص232. وسأرمز له محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون.

بعلاقة حميمة[1]. وأصل أسرة الطبقجلي من مدينة حماء السورية التي يرجع نسبها إلى السيد احمد الرفاعي[2] عن طريق سبطه السيد نجم الدين أحمد[3].

ويذكر أن السيد أحمد أفندي (مفتي بغداد) بن السيد محمد علي ابن السيد إسماعيل المتوفى سنة 1778م، بن عم السيد محمد أمين أفندي، هو أول من أطلق عليه لقب الطبقجلي[4]. وقد تعددت الآراء في معنى هذا اللقب إذ يذكر فريق من الناس أنه جاء نسبة لعمامته التي كانت تشبه الطبق، وهو الرأي المرجح. في حين يرى أنه (الطبق الجلي) الذي يشع منه العلم والمعرفة معللين ذلك بالمكانة التي اكتسبها. ونسبه فريق ثالث إلى سخائه وكرمه، إذ يقال أنه كان يقدم الطعام إلى ضيوفه بأطباق كبيرة الحجم[5].

لقد احتلت أسرة الطبقجلي مكانه بارزة ومرموقة بين الأسر البغدادية، إذ نجبت عدداً من الشخصيات المعروفة منهم العلامة الإمام الفقيه الأصولي المتكلم (مفتي بغداد) السيد أحمد افندي، والسيد محمد أمين أفندي، الذي حول داره وديوانه إلى مدرسة سميت (المدرسة

---

(1) محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون، ص235.

(2) يرجع نسب السيد أحمد الرفاعي إلى الإمام موسى الكاظم (ع). لذلك تعد أسرة الطبقجلي من السادة. للمزيد من المعلومات حول نسب السيد أحمد الرفاعي ينظر: يونس إبراهيم السامرائي، مناقب الأقطاب الاربعة، (الشيخ عبد القادر الكيلاني، السيد أحمد الرفاعي، السيد أحمد البدوي، السيد إبراهيم الدسوقي)، بغداد، 1973، ص30-61.

(3) السيد نجم هو ابن السيدة فاطمة بنت السيد أحمد الرفاعي. أحمد الرجيبي الحسيني، النجوم الزواهر في شجرة الأمير ناصر، بغداد، 1980، ص103؛ يونس إبراهيم السامرائي، القبائل والبيوتات، ص36

(4) إبراهيم الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بغداد، 1958، ص262؛ مقابلة المحامي نزار محمد عطا الطبقجلي، في 24حزيران 1996.

(5) مقابلة مع المحامي نزار محمد عطا الطبقجلي، في 24 حزيران 1966.

الطبقجلية) وألحقت بها مكتبة حوت نوادر المخطوطات والكتب، وقد بلغت ما يقرب مائتين وخمساً وثمانين وخصصت لها أموال كثيرة لإدامتها وجعل إدارتها بيد الأرشد فالأرشد من أبناء الأسرة[1]. ومن شخصيات الأسرة البارزة السيد سعيد الجد الثاني لناظم الطبقجلي. وكان من خريجي (المدرسة الطبقجلية) ومدرسا فيها فيما بعد[2]. كما انه يعد من خيرة العارفين باللغة العربية إذ أعد شرحاً كاملاً لقصيدة عبد الباقي العمري في الإمام أبي حنيفة فكشف عما فيها من فوائد وبلاغة لغوية. وقد مدحه الكثير من شعراء عصره مثل محمد أمين العمري. كما رثاه عند وفاته سنة 1856م، الشاعر المعروف عبد الغفار الأخرس في قصيدة طويلة[3]. ومن شخصيات الأسرة البارزين أيضاً السيد محمد لطيف الجد الأول لناظم الطبقجلي، إذ تميز بعدله وتقواه فشغل منصب مفتي حديثة لعدة سنوات[4].

في وسط هذه الأسرة نشأ ناظم الطبقجلي كان والده (كامل) تاجراً وسياسياً في آن واحد. تميز بمواقفه القومية ودفاعه عن عروبته، فأسس في بغداد مع بعض أصحابه (حزب الائتلاف) المناهض لسياسة التتريك التي انتهجها الاتحاديون واصبح نائباً لرئيس حزب الائتلاف (سالم الحيدري)[5]. كما انه يعد من الكتاب السياسيين الذين اشتهروا بانتقامهم لسياسة التتريك. وكان يحرر القسم العربي من جريدة(بين النهرين) التي صدرت عام 1909، إذ تعد أول جريدة في العراق انتصرت للفكرة العربية ونبهت إلى الخطر الذي يهدد السلطنة العثمانية بسبب تمسك

(1) إبراهيم الدروبي، المصدر السابق، ص310.

(2) المصدر نفسه، ص35.

(3) عباس العزاوي، تاريخ الأدب العربي في العراق (1534-1917)، ج2، بغداد، 1963، ص56. لم يذكر عباس العزاوي مضمون تلك القصيدة.

(4) مقابلة مع فرحان أحمد سعيد (ابن خالة الطبقجلي)، في 16 كانون الثاني 1997.

(5) محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون، ص231-234.

الاتحاديين بالنزعة الطورانية الداعية إلى تفضيل الجنس التركي على باقي الأجناس والمضرة بالوحدة الوطنية. وعندما اغلق الاتحاديون جريدة (بين النهرين) لمواقفها القومية هاجر كامل الطبقجلي إلى البصرة ليواصل نشاطه السياسي ضد الاتحاديين مع السيد طالب النقيب[1].

أما والدته السيدة خيرية علي رستم فهي من عشيرة طي العربية التي استقرت في حديثه وقد اقترنت بكامل الطبقجلي بعد وفاة زوجها وجيه محمد لطيف، شقيق كامل وكانت لها بنت من زوجها الأول تدعى فاطمة[2]. وقد أنجبت لكامل ولدين الأكبر محمد صالح واصبح تاجراً فيما بعد والأصغر ناظم الذي لم ينعم بحنان والدته إلا فترة قصيرة إذ توفيت وهو في السنة الثانية من عمره. ولما كان والده كثير السفر والتنقل بفعل عمله اهتمت أخته فاطمة، التي تكبره بخمس عشرة سنة أو اكثر بقليل، برعايته وتربيته مع شقيقه محمد صالح وقد كرست جل حياتها لهذه المهمة[3].

دخل ناظم الطبقجلي مدرسة الفضل الابتدائية عام 1922[4]. وفي السنة الثالثة من دراسته(1925) توفي والده ولم يترك لأبنائه موردا ماليا، فاضطرت أختهما فاطمة للعمل من اجل رعايتهما فامتهنت الخياطة[5]. وبفضل هذه الرعاية استطاع ناظم أن يكمل دراسته الابتدائية بتفوق وقوّمته إدارة المدرسة في الأول من أيلول سنة 1928 بعد تخرجه منها،

---

(1) نتاج روفائيل بطي، صحافة العراق، ج1، إعداد سامي روفائيل بطي، بغداد، 1985، ص48-49.

(2) مقابلة مع فرحان سعيد أحمد، في 16كانون الثاني 1997.

(3) مقابلة نزيهه محمد عطا الطبقجلي، في 20 شباط 1997.

(4) وزارة التربية، مديرية الرصافة الاولى، مدرسة ابن المعتز الابتدائية (الفضل سابقاً)، سجل رقم اللعام الدراسي 1922-1928، تسلسل الطالب ناظم الطبقجلي في القيد44.

(5) مقابلة مع نزيهة محمد عطا الطبقلجي، في 20 شباط 1997.

على أنه من التلاميذ الذين يمتازون بالجد والمثابرة والسلوك الحسن[1].

بعد أن أنهى دراسته الابتدائية انتقل بصحبة أخته وشقيقه من منزلهم في محلة العاقولية حيث كانوا يسكنون مع عميهم جميل وسعيد، إلى منزل في محلة الست نفيسة بجانب الكرخ. وتذكر السيدة نزيهة محمد عطا الطبقجلي أن مشاكل عائلية مع عميهم كانت وراء الانتقال[2].

في عام 1929 التحق ناظم الطبقجلي في المتوسطة الغربية وأظهر تفوقاً في الدروس الإنسانية ولا سيما مادة الدين[3]. ومن الملاحظ أن الطبقجلي لم يلتحق بالمرحلة المتوسطة إلا بعد عام من اجتيازه المرحلة الابتدائية. ولم تتيسر المعلومات لمعرفة السبب. ويبدو أن انتقاله مع عائلته من منطقة العاقولية إلى محلة الست نفيسة كان السبب في تأخره.

وفي عام 1932 التحق بالإعدادية المركزية الفرع الأدبي. وبدأت علائم الجد والمثابرة تظهر عليه اكثر من السابق[4]. ويذكر صديقه نوري حسين العزاوي[5]، أنه غالباً ما كان يلقي الخطبة الطلابية أيام الخميس من كل أسبوع لجزالة أسلوبه وحسن إلقائه من حيث النطق والصوت

---

(1) وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الاولى، مدرسة ابن المعتز (الفضل سابقا)، سجل رقم 1 تقييم إدارة المدرسة للطالب ناظم الطبقجلي عند تخرجه سنة 1928.

(2) مقابلة مع نزيهة محمد عطا الطبقجلي، في 20 شباط 1997.

(3) وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الأولى، المتوسطة الغربية، سجل درجات الطالب ناظم الطبقجلي للعام الدراسي 1929-1930، 1930-1931.

(4) وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الأولى، الإعدادية المركزية، سجل درجات الطالب ناظم الطبقجلي للعام الدراسي1933-1934.

(5) نوري حسين العزاوي تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1937 برتبة ملازم ثان وانتمى إلى صنف المشاة. اشترك في حرب فلسطين سنة 1948 وهو برتبة رئيس (نقيب) وتولى منصب آمر فوج في أحد الألوية. أحيل على التقاعد بعد ثورة 14تموز 1958 وهو برتبة مقدم. أعيد إلى الخدمة العسكرية بعد ثورة 8شباط 1963 وتولى آمرية مستودعات العينه المركزية. أحيل على التقاعد وهو برتبة عميد سنة 1970. مقابلة معه، في 16 تشرين أول 1966.

الجهوري، فضلا عن مشاركته في مختلف الأنشطة الرياضية التي كانت تقيمها الإعدادية المركزية مثل المصارعة وكمال الأجسام وغيرها[1]. وقد حصل مع فريق الإعدادية في لعبة المصارعة سنة 1934 على كأس الملك فيصل الأول[2].

بعد تخرجه من الإعدادية عام 1934 بتقدير متوسط[3] تعاقد للعمل مع إحدى الشركات العاملة في العراق. غير أن العمل في تلك الشركة لم يرق له فتركه بعد أن لبث فيه سنة واحدة مفضلا الحياة العسكرية التي أخذت الحيز الأكبر من حياته وأسهمت في بروز شخصيته[4].

ثانياً ـ حياته العسكرية

التحق ناظم الطبقجلي في التاسع والعشرين من نيسان سنة 1935 بالمدرسة العسكرية (الكلية العسكرية فيما بعد)[5] في دورتها الحادية عشرة التي ضمت ستا وثلاثين طالبا. وحمل الرقم (503)[6]. وقد تميز

---

(1) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في16 تشرين أول 1996.

(2) وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الأولى، الإعدادية المركزية، صور محفوظة لدى مكتبة الإعدادية المركزية.

(3) وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الأولى، الإعدادية المركزية، سجل درجات الطالب ناظم الطبقجلي للعام الدراسي 1933-1934.

(4) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري، في 3 كانون أول 1966. لمرور اكثر من سبعين عاماً على هذه الحادثة لم يتذكر اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري أسم الشركة وسبب ترك الطبقجلي العمل فيها.

(5) تم تحويل المدرسة العسكرية إلى كلية عسكرية في عام 1939 وأصبحت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات. للمزيد من المعلومات ينظر: وزارة الدفاع، دار الثقافة ومهد الأبطال الكلية العسكرية الملكية، مطبعة الجيش، 1950، ص8.7.

(6) وزارة الدفاع، الكلية العسكرية، سجل الدورة الحادية عشرة للضباط المتطوعين لسنة 1936. تجدر الإشارة إلى أن المدرسة العسكرية كانت تقوم وضمن سياقاتها العسكرية بمنح طلابها أرقاماً رمزية لاستخدامها مع اسم الطالب أثناء التدريب.مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في 16 تشرين الأول 1996.

فيها بالكفاءة والانضباط والطاعة للأوامر، لهذا اصبح عريفا للفصيل[1]. وتخرج في المدرسة العسكرية بتقدير (جيد جدا) في الرابع من حزيران سنة 1936، ومنح رتبة ملازم ثان[2]. عين بعدها آمر رعيل في الكتيبة الثانية في التون كوبري التابعة للفرقة الثانية التي كان مقرها في كركوك[3]. ولم يمض على التحاقه سوى تسع وثلاثين يوما حتى عاقبه آمر الكتيبة بقطع راتبه ثلاثة أيام، لتجاوزه الأوامر العسكرية وذهابه إلى مقر قيادة الفرقة الثانية لمتابعة طلبه في الحصول على إجازة اعتيادية بدون أذن من آمر الكتيبة[4]. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني سنة 1936 اشترك بدورة صنف الخيالة في مدرسة الخيالة. وقد استغرقت الدورة ستة اشهر كان تسلسله فيها الثاني على مجموعته[5]. وبعد انتهاء الدورة والتحاقه بكتيبته في نهاية عام 1937، كتب عنه آمر الكتيبة الزعيم الركن إبراهيم الراوي في التقييم السنوي مشيدا بأخلاقه وفروسيته، ولا سيما في دورة الخيالة. وقال عن تفوقه أنه "يبيض الوجه". وتوقع له مستقبلاً جيدا في صنف الخيالة[6].

في الأول من نيسان سنة 1938 التحق الطبقجلي بدورة

---

(1) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في 16 تشرين الأول 1996.

(2) وزارة الدفاع، الكلية العسكرية، سجل الدورة الحادية عشرة للضباط المتطوعين لسنة 1936.

(3) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 229، في 4 حزيران 1936، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1. محفوظة في مكتبة اللواء المتقاعد خليل سعيد وسأقتصر على ذكر ما ورد في الملفة من معلومات دون ذكر مكان وجودها عند استخدامها ثانية.

(4) كتاب من مقر الكتيبة الثانية إلى قيادة الفرقة الثانية، ذي الرقم 504، في 13 تموز 1936، م/معاقبة ضابط، ملفة ناظم الطبقجلي، ص113.

(5) كتاب مدرسة الخيالة، في 21 آيار 1937، م/تخرج دورة، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(6) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1937، ملفة ناظم الطبقجلي، ص109.

الاستخبارات العسكرية[1]. وفي أثناء الدورة وتحديداً في السادس عشر من أيار من السنة نفسها صدر أمر نقله إلى منصب ضابط الركن الثالث في الفرقة الثانية، وهو منصب يتميز بالعمل الاستخباري[2]، والتحق فيه بعد أن أنهى دورة الاستخبارات في الثامن والعشرين من أيار سنة 1938 إذ اجتازها بتقدير (جيد جداً)[3]. وقد أثبت الطبقجلي بمنصبه الجديد قدرة وكفاءة عالية وتمكن من خلاله أن يحظى بتقدير الضباط الأعلى رتبة منه وأن يكون محط إعجاب قائد الفرقة الثانية أمير اللواء أمين زكي، إذ توقع له مستقبلاً عسكرياً جيداً[4].

في الرابع من شباط سنة 1939 أصبح الطبقجلي معلماً للركائب في مدرسة الخيالة ببغداد[5]، وأظهر كفاءة واضحة في تعليم ضباط الخيالة ركوب الخيل وترويضها. ويذكر الملازم الثاني (العقيد فيما بعد) نعمان ماهر الكنعاني[6]، أحد تلامذة الطبقجلي في مدرسة الخيالة، أنه

---

(1) كتاب مدرسة الخيالة، في 21 آيار 1937، م/تخرج دورة، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(2) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 329، في 16 آيار 1938، ملفة ناظم الطبقجلي، ص2.

(3) كتاب مديرية الحركات العسكرية، ذي الرقم 245، في 28 آيار 1938، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(4) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1938، ملفة ناظم الطبقجلي، ص105.

(5) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 3881، في 4 شباط 1939، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(6) نعمان ماهر الكنعاني: ولد عام 1919 بسامراء وتخرج في الكلية العسكرية سنة 1939 برتبة ملازم ثان. اشترك في حرب فلسطين 1948. اعتقل بتهمة التآمر على الحكم في العراق عام 1957 واخرج من الجيش وهو برتبة مقدم. اعيد الى الجيش وبرتبة عقيد صباح ثورة 14 تموز 1958. صدرت الأوامر باعتقاله سنة 1959 لاتهامه بالاشتراك في انتفاضة الشواف فلجأ إلى الجمهورية العربية المتحدة. عاد إلى العراق بعد ثورة 8 شباط 1963. عين في سنة 1964 وكيلاً =

كان يحب النظام والاستقامة في العمل ويمتعض من التراخي والإهمال إذ كان منضبطاً في أداء واجبه ومدرباً جيداً للضباط الشباب[1].

في الثامن من أيلول سنة 1939 رقي الطبقجلي إلى رتبة ملازم أول[2]. وحين اندلعت انتفاضة نيسان ـ مايس 1941، كان معلماً للركائب في مدرسة الخيالة. وقد أبدى تعاطفاً معها وأخذ يراقب سير أحداثها باهتمام بالغ. وكان يتضرع إلى الله سبحانه وتعالى من أجل أن تسفر الحرب عن التخلص من الهيمنة البريطانية. وفي الثالث عشر من مايس سنة 1941 نقل إلى الشعبة الثالثة في دائرة الحركات العسكرية لإشغال وظيفة إدارية[3]. وفي الثلاثين من نيسان سنة 1942 نقل إلى منصب مساعد في كلية الأركان[4]، والتحق به في التاسع من أيار من السنة نفسها. وتولى مهمة تدريب طلاب الكلية على الفروسية. كما أنه كان عضواً في اللجنة المشرفة على الألعاب الرياضية فيها[5]. وقد ورد في التقرير السنوي لعام 1942 الذي كتبه وكيل آمر كلية الأركان الزعيم الركن قاسم شكري بأنه "ضابط كفوء يمتاز بالضبط والالتزام مخلص في عمله له مستقبل في الجيش[6]. وفي الخامس من تشرين الثاني سنة

= لوزير الإرشاد. أحيل على التقاعد عام 1968. اختير عام 1994 مستشاراً في وزارة الثقافة والإعلام ولا يزال. مقابلة معه، في 22 شباط 1997.

(1) مقابلة مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني، في 22 شباط 1997.

(2) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادة ملكية، ذات الرقم 481، في 8 أيلول 1939، ص4.

(3) كتاب مديرية الحركات العسكرية، ذي الرقم 3057، في 13 آيار 1941، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(4) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 16285، في 30 نيسان 1942، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(5) مجلة الركن، العدد الرابع، تموز 1942، ص100.99.

(6) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1942، ملفة ناظم الطبقجلي، ص97.

1942 رقي إلى رتبة رئيس (نقيب)[1]. نقل بعد ذلك إلى منصب مساعد في كتيبة المدرعات التي كان مقرها في بغداد[2]. واستطاع أن ينال تقدير واحترام آمر الكتيبة فقد أثنى عليه في التقرير لسنة 1943 وأيّده آمر القوة الآلية العقيد الركن محمد نوري خيري[3].

وقد دفعه طموحه العسكري إلى التقديم لكلية الأركان، فألتحق في السادس عشر من أيلول سنة 1943 ضمن دورتها العاشرة[4]. وكان من بين طلابها الرئيس (اللواء الركن فيما بعد) عبد العزيز العقيلي والرئيس (الزعيم الركن فيما بعد) محي عبد الحميد اللذان أصبح لهما شأن في السياسة العراقية[5]. وكذلك الرئيس (اللواء الركن فيما بعد) شكري

---

(1) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادة ملكية، ذات الرقم 572، في 5 تشرين الثاني 1942، ص4.

(2) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 45510، في 10 كانون الأول 1942، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(3) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1943، ملفة ناظم الطبقجلي، ص93.

(4) وزارة الدفاع، كلية الأركان، السجل العام لدورة الأركان العاشرة لسنة 1943.

(5) وزارة الدفاع، كلية الأركان، السجل العام لدورة الأركان العاشرة لسنة 1943. تجدر الإشارة إلى أن الرئيس عبد العزيز العقيلي كان قد شغل منصب قائد الفرقة الأولى بعد ثورة 14 تموز 1958 وهو برتبة زعيم ركن. في عام 1959 اعتقل بتهمة اشتراكه بانتفاضة الشواف. اسهم في ثورة 8 شباط 1963 ضد عبد الكريم قاسم وعين في السنة نفسها مديرا عاما للموانئ العراقية. اصبح في عام 1965 وزيرا للدفاع وهو برتبة لواء ركن. في عام 1966 اصبح رئيسا لأركان الجيش. توفي في عام 1968. مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 17 شباط 1997. أما محي عبد الحميد فقد ولد في بغداد سنة 1914 وتخرج في المدرسة العسكرية سنة 1936. تخرج في كلية الحقوق عام 1951. اشترك في العديد من الدورات العسكرية في بريطانيا وشمال أفريقيا. من الضباط الأوائل المنتمين لخلايا الضباط الأحرار. عين بعد ثورة 14 تموز 1958 قائدا للفرقة=

محمود نديم الذي يذكر عن الطبقجلي أنه كان طالباً مثابراً يحدوه حماس كبير في التميز واجتاز الدورة بتفوق. وأنه ذو شخصية قوية تفرض احترامها على الآخرين، ومتعاون مع طلاب الدورة بكل ود ولطف(1).

في السنة الثانية لالتحاقه بكلية الأركان تزوج من الآنسة بدرية حسين العزاوي(2) شقيقة زميله أيام الدراسة الإعدادية (نوري حسين العزاوي) وقد أنجبت له خمسة أبناء(3). وكان الطبقجلي كما تروي زوجته رجلاً مثالياً مخلصاً محباً لعائلته ساعياً لتربية أبنائه تربية صحيحة قائمة على الإيمان بالله وحب بلادهم وكان يتابع أمور أبنائه الدراسية ويحثهم على بذل الجهود من أجل التفوق لخدمة وطنهم وأمتهم(4).

تخرج الطبقجلي في كلية الأركان في الحادي والعشرين من آب 1945(5) وحصل على درجة نجاح (ب)(6) وكان ترتيبه السابع بين طلاب

= المدرعة الرابعة. في 7 شباط 1959 أنيطت به وزارة المعارف ثم وزارة الصناعة. توفي عام 1994. محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1960، ص758.

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شكري محمود نديم، في 17 آذار 1997.

(2) "مقابلة صحفية مع السيدة بدرية حسين العزاوي"، جريدة صوت العرب، العدد49، 20 أيلول 1965.

(3) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في 16 تشرين الأول 1996. ويذكر أن أبناء الطبقجلي هم نمير ونهاد (البنت) ونزار ونجيب ونبيل. مقابلة مع نزار ناظم الطبقجلي، في 27 أيلول 1996.

(4) "مقابلة صحفية مع السيدة بدرية حسين العزاوي"، جريدة صوت العرب، العدد 49، 20 أيلول 1965.

(5) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، ذي الرقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، ص2.

(6) كانت في كلية الأركان درجتان للتقييم الأولى (آ) ويقع ضمنها الطلاب الذين يحصلون على معدل من 100.85. وقد حصل على هذه الدرجة كل من الرئيس شكري محمود نديم والرئيس عبد العزيز العقيلي. في حين تمنح الدرجة الثانية =

دورته البالغ عددهم أحد عشر طالباً[1]. وجاء في التقديم النهائي للكلية أنه "ذو شخصية فوق الوسط وذكاء وقوة محاكاة واستنباط وسط وألفة ودماثة خلق وحسن معشر جيدة جيداً واعتماد على النفس وضبط عسكري جيد" وأشارت في التقييم أيضاً إلى ميله للألعاب الرياضية وأوصت في آخره بالاستفادة منه في الخيالة والمناصب الإدارية[2].

في الثامن من آب سنة 1945 اتخذ مجلس الوزراء قراراً باستخدام القوة العسكرية ضد حركة التمرد الكردية التي قام بها الملا مصطفى البارزاني في المنطقة الشمالية[3]. وارتأت وزارة الدفاع أن يسهم بعض خريجي الدورة العاشرة لكلية الأركان في قمع حركة التمرد. فصدر أمر نقل الرئيس ناظم الطبقجلي في الثاني والعشرين من آب 1945، وأسند له فيها منصب ضابط الركن الثالث في قوة راوندوز التي أنيطت إليها مهمة قمع حركة التمرد في منطقة الزيبار[4]. وقد أبدى الطبقجلي شجاعة فائقة في القتال استحق على أثرها نوط الخدمة الفعلية في الجيش[5].

= (ب) للطلاب الحاصلين على معدل من 8450 وقد حصل عليها فضلا عن الطبقجلي الرئيس محي الدين عبد الحميد والرئيس نصرت القيسي وطلاب الدورة الآخرون. ينظر: وزارة الدفاع، كلية الأركان، كتاب آمر كلية الأركان سري للغاية ذي الرقم س/ 478 في 12 آب 1945 إلى رئيس أركان الجيش، م/تقارير ضباط دورة الأركان العاشرة.

(1) المصدر نفسه.

(2) وزارة الدفاع، كلية الأركان، تقرير عن الرئيس ناظم الطبقجلي، سري، في 12 آب 1945.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ط3، صيدا، 1967، ص292.

(4) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 756، في 22 آب 1945، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(5) كتاب مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، ذي الرقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادة ملكية، ذات الرقم 521، في 29 تشرين =

بعد أن أعيد الأمن والاستقرار إلى المنطقة التي حدث فيها التمرد نقل الطبقجلي في العاشر من تشرين الثاني سنة 1945 إلى ضابط في الشعبة الثالثة لمديرية الاستخبارات العسكرية[1]. وقد أبدى قدرة وكفاءة في عمله إذ وافق وزير الدفاع (اللواء الركن إسماعيل نامق) في الثاني والعشرين من أيار سنة 1946 على تثبيته ضابط ركن ومنحه قدما ممتازاً لسنة واحدة[2]. وتأكيداً لذلك أنيط بالطبقجلي في الثلاثين من تموز من السنة نفسها منصب ضابط ركن الثالث في القسم الثاني من الشعبة الثالثة[3]. وفي الخامس من تشرين الأول في السنة ذاتها رقي إلى رتبة رئيس أول ركن (رائد ركن)، وثبت في الرابع والعشرين من تشرين الأول بمنصب ضابط الركن الثاني في القسم الثاني للشعبة الثالثة[4]. وقد كتب عنه وكيل مدير الشعبة في التقرير السنوي لسنة 1946 "ضابط ركن جيد ذو شخصية نافذة وأخلاق متينة محب للألعاب الرياضية مرح النفس يعتمد عليه ويوثق به"[5].

التحق الطبقجلي في الثامن من شباط سنة 1947 بدورة الأقدمين الثانية للأسلحة الخفيفة وقد استغرقت الدورة شهراً واحداً حصل فيها

= الأول 1945، ص26؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 2319، 12 تشرين الثاني 1945.

(1) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 42738، في 10 تشرين الثاني 1945، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(2) كتاب مديرية الحركات العسكرية، ذي الرقم 21396، في 22 آيار 1946، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(3) كتاب مديرية إدارة الضباط، في 30 تموز 1946، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(4) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادة ملكية، ذات الرقم 722، في 31 تشرين الأول 1946، ص5.

(5) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1946، ملفة ناظم الطبقجلي، ص76.

على درجة (جيد جداً) في المعلومات النظرية والضبط والنشاط، ودرجة (جيد) في التدريب العملي والقيادة والرمي العملي[1]. وفي الحادي والثلاثين من تموز سنة 1947 نقل الطبقجلي إلى منصب ضابط ركن في شعبة الحركات بمديرية الحركات العسكرية[2]، وكتب عنه مدير الحركات الزعيم الركن حسين مكي خماس في التقرير السنوي مبيناً أن بإمكان الطبقجلي تولى منصب مقدم لواء أو ضابط ركن الثاني في إحدى الفرق العسكرية، لذكائه وأخلاقه وإمكانياته الجيدة في إدارة مرؤسيه[3].

إن كفاءة الطبقجلي وجديته ومثابرته كانت وراء وقوع الاختيار عليه ليكون آمر الفوج الأول للواء الحرس الملكي، وذلك في السابع من كانون الأول سنة 1947[4]. وقد بذل الطبقجلي جهوداً كبيرة في تطوير قوة الفوج القتالية وتمكن خلال مدة قصيرة من إشرافه المباشر على تدريب منتسبي الفوج من أن يجعله فوجاً مقاتلاً من طراز جيد، إذ أصبح من خيرة أفواج الجيش العراقي ضبطاً وتدريباً وتهذيباً. كما أنه وثق الصلة مع ضباط وجنود الفوج فأخذ يحفهم برعايته ويقدم لهم ما يحتاجونه من العون والمساعدة وكأنه رفيق لهم وأب عطوف. لهذا أندفع ضباط وجنود الفوج بحماسة وجدية وإخلاص في أداء واجبهم، لا خوفاً من العقاب العسكري وإنما إرضاء لآمرهم نظير نزاهته وعدله في معاملته لهم ودفاعه عنهم. ويذكر الملازم الأول (العقيد الركن فيما بعد) صبحي عبد الحميد[5] بهذا الخصوص، أن أحد جنود الفوج كان يكمل دراسته

---

(1) التقييم النهائي لطلاب الدورة، ملفة ناظم الطبقجلي، ص70.

(2) مديرية التقاعد العامة قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، ص5.

(3) التقرير السنوي لضباط الجيش العراقي لسنة 1947، ملفة ناظم الطبقجلي، ص72.71.

(4) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 48729، في 30 تشرين الثاني 1947، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(5) صبحي عبد الحميد: تخرج في الكلية العسكرية سنة 1948 وعين آمر فصيل في=

في الإعدادية المركزية وعندما علم آمر فوجه ناظم الطبقجلي بهذا الأمر أرسل في طلبه وأثنى عليه وحثه على مواصلة دراسته بنجاح وتفوق. كما أمر بأن يخصص له مبلغ من المال شهرياً من مالية (نثرية) الفوج. فضلاً عن هدية الملابس السنوية التي كان يقدمها له، وقد أستمر اهتمامه به حتى بعد اجتيازه المرحلة الإعدادية. ويروي أيضاً أنه قبل حلول أحد أعياد الفطر المبارك ببضعة أيام ذهب الطبقجلي إلى السوق لشراء ملابس العيد لأبنائه، فالتقى بأحد جنود الفوج وعلم منه أنه لم يتمكن من شراء شيء لأبنائه لعدم قدرته المالية، فبادر الطبقجلي بتقديم ما اشتراه إلى الجندي وفضل العودة إلى البيت دون أن يجلب لأبنائه ملابس العيد[1]. كما كان يخصص جزءاً من راتبه ويرسله إلى أحد المعوزين دون أن يعلم منتسبو الفوج بالشخص الذي كان يقدم له العون، لأنه كان يرسلها بظرف مغلق[2]. ويذكر الملازم (العقيد الركن فيما بعد) هادي خماس[3]

= الفوج الأول للواء الحرس الملكي واستمر فيه خمس سنوات. عضو في إحدى كتل الضباط الأحرار التي كانت تسمى (الحلقة الوسطية). عين معلماً في كلية الأركان بعد ثورة 14 تموز 1958 وهو برتبة رئيس أول ركن. اعتقل سنة 1959 لاتهامه بالاشتراك بانتفاضة الشواف. اسهم مع الضباط الذين أطاحوا بحكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 واصبح بعدها مديرا للحركات العسكرية. وفي 20 تشرين الأول 1963 أصبح وزيرا للخارجية وفي عام 1965 اصبح وزيرا للداخلية، له العديد من المؤلفات منها معارك العرب الحاسمة والانحراف ونظرات في الحرب وغيرها. مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد، في 21 تموز 6199.

(1) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد، في 21 تموز 1996.

(2) مقابلة مع العقيد المتقاعد داود سلمان، في 9 آب 1996.

(3) هادي خماس: تخرج في الكلية العسكرية سنة 1948. وعين آمر فصيل الأول فوج الأول لواء الحرس الملكي. وتدرج في الرتب حتى اصبح مقدم لواء العشرين بعد ثورة 14 تموز 1958. اشترك مع الضباط الذين قادوا ثورة 8 شباط 1963 وعين مديرا للاستخبارات العسكرية. أحيل على التقاعد سنة 1966 لاشتراكه بمحاولة إسقاط حكم عبد السلام عارف سنة 1965. مقابلة مع العقيد الركن هادي خماس في 9 آب 1996.

أن العائلة المالكة اعتادت أن تقضي فصل الصيف في مصيف سرسنك. وغالباً ما يكون عند باب مكتب الوصي (عبد الإله) جنديان يسميان (حرس العرش) وفي واحدة من سفراتهم توفي أحد جنود حرس العرش أثناء تأدية واجبه، فأرسل إلى الفوج دون أن يكرم وقد كان ذلك موقفاً مؤلماً بالنسبة للطبقجلي الذي عرف بالاهتمام بمرؤوسيه. وعلى أثر ذلك جمع الفوج وألقى كلمة ندد فيها بمن قام بإرساله بهذه الصورة مشيراً إلى أن من المؤسف والمحزن أن يموت الإنسان في عمله ولا يقدره أصحاب العمل. وقد أوعز إلى المساعد آمر الفوج أن يجهز الجندي المتوفى ويدفن بكل احترام وتقدير وأن ترسل إلى عائلته معونة مالية[1].

وفضلاً عن الرعاية والاهتمام اللتين أولاهما الطبقجلي لمرؤوسيه فأنه امتاز بقوة شخصيته وعدم خضوعه لأي أمر يرى أنه يناقض مبادئه العسكرية. ففي أحد المواكب الاستعراضية التدريبية التي كان الفوج الأول للواء الحرس الملكي يقوم بها أمام قصر الرحاب، حاول السفير البريطاني اختراق الموكب بسيارته والدخول إلى القصر لمقابلة الملك، فأعترضه الطبقجلي واضعاً سيف الاستعراض أمام سيارته مبيناً له أن النظام العسكري لا يسمح باختراق موكب الملك حتى وإن لم يكن فيه. وعلى هذا الأساس قدم السفير البريطاني اعتذاره إلى الطبقجلي وابتعد عن مسير الموكب الاستعراضي مبدياً إعجابه بالضبط العسكري والشخصية القوية التي يتمتع بها الطبقجلي. وفي إطار ما ذكر أيضاً فقد كان أحد الضباط في الفوج من المقربين إلى الوصي (عبد الإله) وقد تأخر في أحد الأيام عن عمله لحضوره إحدى السهرات الليلية مع الوصي وعندما سأله الطبقجلي عن سبب التأخير لمح له بطبيعة علاقته بالوصي، الأمر الذي أثار امتعاض الطبقجلي فأمر بمعاقبته لمخالفته الضبط العسكري[2]. ويذكر الملازم الأول صبحي عبد الحميد أن الوصي

---

(1) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد هادي خماس، في 9 آب 1996.

(2) مقابلة مع المقدم المتقاعد منذر أحمد فوزي، في 4 آذار 1997.

(عبد الإله) غضب يوماً على أحد مرافقيه وأمر بنقله إلى منصب نائب المساعد للفوج الأول. وعندما وصل أمر النقل إلى الطبقجلي تريث في تنفيذه لأنه كان يرى أن نائب المساعد الذي اختاره بنفسه عنصر كفء ولا يمكن التفريط به، وأمر المرافق أن يتولى أمره أحد فصائل السرية الثالثة. ثم قابل آمر لواء الحرس الملكي (العقيد الركن) عبيد عبد الله المضايفي وأقنعه بإصدار أمر يقضي بتثبيت نائب المساعد في منصبه وتعيين المرافق آمراً لأحد فصائل السرية الثالثة[1].

حافظ الطبقجلي خلال فترة وجوده في لواء الحرس الملكي على مبادئه الوطنية. وعاهد نفسه على رفض كل أمر من شأنه الإساءة إلى الشعب. فحين وقعت انتفاضة تشرين الثاني 1952، وصدر له أمر بوضع فوجه في حالة تأهب واستعداد لاحتمال المشاركة في ضرب المتظاهرين، بدأ يتوجس خيفة من آمر رعيل مدرعات الفوج[2]. وخشي أن يقوم بفتح النار على المتظاهرين عندما يصدر الأمر للفوج بذلك، لأن هذا الضابط كان يحاول استغلال أحد الحوادث للتقرب من العائلة المالكة، لذلك أرسل بطلب الملازم هادي خماس وكان آمر الفصيل الأول المشاة في الفوج الأول وطلب منه تسلم قيادة رعيل المدرعات حين صدور الأمر العسكري إليهم بقمع المتظاهرين، لثقته به وحمله المسؤولية بأن يكون أميناً على عدم إطلاق النار على المتظاهرين[3]. وأوضح له بأن الجيش ابن الشعب والابن لا يسيء إلى أبيه[4].

---

(1) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد، في 21 تموز 1996.

(2) لم يذكر العقيد الركن المتقاعد هادي خماس في مقابلته مع الباحث في 9 آب 1996 اسم الضابط الذي كان آمر رعيل المدرعات لأسباب شخصية.

(3) خيب ضباط الجيش العراقي آمال الحكام فلم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين. وإنما كان التعاطف بين الشعب والجيش من ابرز مظاهر تلك الانتفاضة. حسين مروه، ثورة العراق 1958، بيروت، 1958، ص41.

(4) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد هادي خماس، في 9 آب 1996.

ومثلما كان الطبقجلي يرفض أمراً عسكرياً من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالشعب، فقد كان مندفعاً في تنفيذ الواجب العسكري الذي يثمر عن خدمة الشعب. فحين أصبحت بغداد مهددة بالغرق أثر الفيضان الذي اجتاح بعض مناطقها في الثامن والعشرين من آذار 1954[1]، وبعدما استنفرت وزارة الدفاع العديد من وحداتها العسكرية، بذل الطبقجلي نشاطاً واضحاً في درء خطر الفيضان عن بغداد بالرغم من سوء الأحوال الجوية التي تمثلت بشدة الرياح[2]. ولقي على أثره تلطيفاً من السلطة الحاكمة التي منحته نوط الإنقاذ في العاشر من آذار 1955[3].

على الرغم من انهماكه بالحياة العسكرية فأنه لم يهمل تكوينه الثقافي، فخلال أمرته للفوج الأول في لواء الحرس الملكي اهتم بتعلم القرآن الكريم وحفظ معظم سوره وقرأ الكثير من تفاسيره وزين جدران بيته بالعديد من الآيات القرآنية. كما اهتم بدراسة التاريخ ولا سيما تاريخ العرب والمسلمين وحضارتهم وسير المسلمين الأوائل وقراءة كتب التراث ودواوين الشعر العربي. وحفظ الكثير من القصائد وأبيات الشعر التي تتضمن الحكم والمواعظ[4]. وبوصفه رجلاً عسكرياً فقد أهتم بقراءة الكتب العسكرية، وأعطى اهتماماً لتاريخ الحروب والمعارك، والجغرافية والخطط العسكرية وحياة أبرز القادة العسكريين. وكان الطبقجلي يمتلك مكتبة حوت مختلف الكتب القيمة والنادرة[5]. وأن ولعه بالقراءة جعله

---

(1) اجتاحت مياه الفيضانات القشلة وشارع أبو نؤاس في بغداد. جريدة الأيام، العدد 30، 28 آذار 1954.

(2) المجلة العسكرية، العدد 2، نيسان 1954، ص5.

(3) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادةملكية، ذات الرقم 38171، في 10 تموز 1955، ص26.

(4) جريدة صوت العرب، العدد 49، 20 أيلول 1965.

(5) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في 16 تشرين الأول 1996.

يتعلم عدداً من اللغات العالمية مثل الإنكليزية والفرنسية والألمانية[1].

لم يكن الطبقجلي بعيداً عن الايفادات العسكرية إلى خارج العراق، التي كانت وزارة الدفاع تهدف من خلالها إعداد ضباط جديرين بالقيادة للاطلاع على النظم العسكرية في بعض الدول الأجنبية المتقدمة. فقد أوفد في الخامس عشر من تشرين الأول 1948 مع مجموعة من الضباط إلى المملكة المتحدة للاشتراك بدورة الفنون القتالية التي أقامتها مدرسة الضباط الأقدمين. واستمرت ما يقرب من خمسة أشهر. وقد أشار آمر المدرسة في تقييمه للطبقجلي إلى قابليته الفكرية على الاستيعاب وعمله الدؤوب طيلة الدورة وبتعامله الحسن مع الطلاب الآخرين وبتحسن معلوماته في اللغة الإنكليزية. فذكر في التقرير أن الطبقجلي ألقى خطاباً عن الجيش العراقي باللغة الإنكليزية استغرق ثلاثين دقيقة. وقد كان تقديره في الدورة متوسطاً[2]. وفي الخامس من تشرين الثاني 1949 رقي إلى رتبة مقدم ركن[3]. وأوفد ثانية عام 1950 إلى أفغانستان مع وفد عسكري ضمن إطار تبادل الوفود العسكرية بين الدول. وقد منحته الحكومة الأفغانية وسام النجمة من الدرجة الثالثة (Storsum) وسمحت له السلطات العراقية بحمله في السنة نفسها[4]. وفي السنة التي تلت منحه الوسام (1951) كرم بنوطي الحرب والسلام اللذين منحتهما الحكومة

---

(1) جاسم مخلص، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص، ط1، بيروت 1966، ص352.

(2) التقرير السري الذي رفعه آمر مدرسة الضباط الأقدمين في المملكة المتحدة عن الرئيس الأول الركن ناظم الطبقجلي بعد نهاية مدة الدورة في 21 شباط 1949. ملفة ناظم الطبقجلي، ص61.

(3) مديرية التقاعد العامة، قسم الشهداء، ملفة ناظم الطبقجلي، برقم 2270، دفتر خدمته العسكرية، م/إرادةملكية، ذات الرقم 633، في 9تشرين الثاني 1949، ص6.

(4) المصدر نفسه، كتاب مديرية الإدارة، ذي الرقم 43451، في 10 تشرين الأول 1950، ص26.

العراقية لبعض الضباط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإحلال السلام في العالم[1]. وتقديراً لجهوده المبذولة ولخدمته المتميزة في الجيش قلد في الثلاثين من نيسان 1953 وسام الرافدين من الدرجة الخامسة ومن النوع العسكري[2]. وفي الخامس من تشرين الثاني لسنة 1953 رفع إلى رتبة عقيد ركن[3]. وأوفد في عام 1954 إلى تركيا ضمن وفد عسكري ترأسه الزعيم الركن طارق سعيد فهمي وضم الزعيم الركن عادل أحمد راغب والعقيد الركن عبد الكريم قاسم والمقدم الركن عبد القادر فايق والمقدم الركن عبد المجيد توفيق وضباطاً آخرين. وقد التقى الوفد خلال زيارته بوالي أنقرة كما قام بزيارة ضريح الرئيس الأسبق لتركيا. (كمال اتاتورك)[4].

وكان للنشاط الرياضي نصيب في حياة الطبقجلي العسكرية فبرز فيه بصورة واضحة. ففي سنة 1948 شكّل مع آمر لواء الحرس الملكي العقيد الركن عبيد عبد الله المضايفي وأكرم فهمي وسعيد جاسم وضياء حبيب ومجيد السامرائي ومحمد سعيد، اللجنة الأولمبية العراقية التي تولت الأشراف على الأنشطة الرياضية في العراق[5]. كما أنيطت إليه في

(1) المصدر نفسه، كتاب مديرية الإدارة، ذي الرقم 39165، في 22 أيلول 1951، ص26.

(2) المصدر نفسه، م/إرادةملكية، ذات الرقم 376، في 30 نيسان 1953، ص26؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد 3271، 16 حزيران 1953.

(3) المصدر نفسه، م/إرادةملكية، ذات الرقم 985، في 1تشرين الثاني 1953، ص26.

(4) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلي والقوميين (موقف الفرقة الثانية عند إعلان الثورة في كركوك . أربيل . عقرة)، جـ3 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1988، ص10-12 من الصورة المثبتة في نهاية الكتاب. وسأرمز له خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي.

(5) ضياء المنشيء، صفحات من تاريخ العراق الأولمبي (نشأة اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية)، بغداد، 1987، ص53.

تلك السنة سكرتارية النادي. وتحدث الملازم (الفريق الركن فيما بعد) عدنان أحمد عبد الجليل[1] بهذا الشأن قائلاً "أنه عندما قرر مع بعض الضباط الانتماء إلى النادي الأولمبي رحب بهم الطبقجلي وأخذ يجاذبهم الحديث بكل ود ولطف وكأنه زميل لهم يحمل نفس رتبتهم وليس رئيس أول ركن سكرتيراً للنادي، الأمر الذي جعلهم متشوقين أكثر للانتماء إلى النادي، إذ أن الضابط الذي يحمل رتبة صغيرة يشعر باعتداد بالنفس إذا جاذبه الحديث من هو أعلى منه رتبة[2]. وفي عام 1949 تولى الطبقجلي الإشراف على الألعاب الرياضية لفوجه واستطاع أن يقوده إلى النجاح وتحقيق نتائج متقدمة في اغلب السباقات، فحصل على المرتبة الأولى في المنافسات الرياضية التي أقامها لواء الحرس الملكي وأستحق فوجه بجدارة كأس الوصي (عبد الإله)[3]. فضلاً عن ذلك عرف الطبقجلي بكتابته المقالات الرياضية في مجلة النادي التي كان يرأس تحريرها عبيد عبد الله المضايفي والتي صدرت في تشرين الأول 1947 واختصت بالموضوعات الرياضية فضلاً عن بعض الموضوعات الأخرى التي تتحدث عن التربية والتعليم في المدارس[4]. وأصبح في عام 1950

---

(1) عدنان أحمد عبد الجليل: ولد سنة 1922 في الحلة. تخرج في الكلية العسكرية سنة 1943. أوفد إلى بريطانيا سنة 1947 للتدريب العسكري. تخرج في كلية الأركان سنة 1951. تدرج في الرتب والمناصب العسكرية حتى تولى بعد ثورة 14 تموز 1958 منصب مدير الشعبة الثانية في مديرية الحركات العسكرية وكلية الأركان سنة 1966. المستشار العسكري لرئيس الجمهورية 1967 رقي إلى رتبة لواء ركن سنة 1969 وأسندت إليه قيادة الجبهة الشرقية التي تجحفلت فيها الجيوش السورية والأردنية والعراقية في الأراضي الأردنية. قائدا الفيلق الثالث سنة 1975. أحيل على التقاعد سنة 1978 برتبة فريق ركن. مقابلة معه، في 19 تموز 1996.

(2) مقابلة مع الفريق الركن المتقاعد عدنان أحمد عبد الجليل، في 19 تموز 1996.

(3) جريدة الزمان، العدد 3142، 14 شباط 1948.

(4) عمار طاهر محمد، الصحافة المتخصصة (الصحافة الرياضية في العراق نشأتها وتطورها)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الإعلام. كلية الآداب. جامعة بغداد 1966، ص62.

معتمداً للنادي الرياضي الملكي[1] ونائباً لرئيس اتحاد كرة القدم. وقد أسهم بدور فعال في جعل العراق عضواً في الاتحاد الدولي لكرة القدم، ووضع النظام الأساس للاتحاد العراقي لكرة القدم[2].

وتجدر الإشارة إلى أن آمر لواء الحرس الملكي أشار في التقارير السنوية التي كتبها عن الطبقجلي إلى ضرورة الاحتفاظ به للاستفادة من خدماته في الجيش والوثوق به والاعتماد عليه لذكائه وسرعة اتخاذ القرار ومثابرته في اداء واجبه والتوسم في أن يصبح ذا شأن في الجيش[3].

في العاشر من آذار 1955 تولى منصب ضابط الركن الأول في الفرقة الثانية[4]، بعد أن عمل ثماني سنوات في لواء الحرس الملكي وتعد أطول فترة أمضاها في موقع واحد. لم تمضِ على التحاقه غير ستة أشهر حتى أوفد إلى ألمانيا الغربية مع العقيد الركن (اللواء الركن فيما بعد) محسن حسين الحبيب[5]. والمقدم الركن (اللواء الركن فيما بعد)

---

(1) د.ك.و، مديرية الدعاية العامة، نوادي، رقم الملفة 118/ 32032، م/إذاعة خبر، كتاب معتمد النادي الملكي ذي الرقم 128 في 14 آب 1950 إلى مديرية الدعاية العامة، و7، ص7.

(2) د.ك.و، وزارة الداخلية، جمعية اتحاد كرة القدم العراقي، رقم الملفة 10453/ 32050، م/النظام الأساسي لاتحاد كرة القدم ذي الرقم 61 في 19 آب 1950، و17، ص28.

(3) التقارير السنوية لضباط الجيش العراقي من سنة 1947 . 1953، ملفة ناظم الطبقجلي، ص5032.

(4) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 13001، في آذار 1953، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(5) محسن حسين الحبيب: ولد في سنة 1914 في مدينة الناصرية. تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1937 برتبة ملازم ثان ومن كلية الأركان سنة 1946. أحد أعضاء كتلة بغداد للضباط الأحرار التي أسهمت في ثورة 14 تموز 1958. أصبح في عام 1964 وزيراً للمواصلات وفي السنة نفسها أصبح وزيراً للدفاع. وبعدها سفيراً للعراق في الاتحاد السوفييتي السابق واليابان. أحيل على التقاعد بعد ثورة 17=

خليل سعيد[1] وضباط آخرين لمشاهدة التمرين الذي أعدته فرقة المشاة الأمريكية التاسعة، التي كان مقرها في ألمانيا، والذي يهدف إلى تدريب مقر الفرقة ومقرات كتائب المشاة وأفواج المدفعية على التنقل والانفتاح وواجبات الأركان في الميدان. وقد استغرقت رحلة الموفدين ستة وعشرين يوماً اطلعوا خلالها على ما قامت به الفرقة من مناورات عسكرية لغرض التدريب[2]. وفي الرابع من حزيران سنة 1956 أنيطت إلى الطبقجلي مهمة قيادة القوة الآلية التي كان مقرها في جلولاء. وفي هذا الموقع كانت التجربة الأولى للطبقجلي في العمل السياسي[3].

ثالثاً ـ دوره في كتل الضباط الأحرار

أثرت الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، وممارسات السلطة الحاكمة وكبتها للحريات وغياب الديمقراطية في بروز التفكير بإسقاط النظام الملكي[4]. فقد مر الجيش

= تموز 1968. توفي في عام 1985. مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين في 17 شباط 1997.

(1) خليل سعيد: ولد عام 1919 في بغداد. تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1937 برتبة ملازم ثان. التحق بعدة دورات عسكرية داخل وخارج العراق. اشترك في حرب فلسطين عام 1948 وكان يشغل منصب مقدم لواء الجحفل الأول. من الضباط الأحرار الذين اسهموا في ثورة 14 تموز 1958. عين قائدا للفرقة الثالثة بعد الثورة وهو برتبة عقيد ركن. أحيل على التقاعد بعد ثورة 8 شباط 1963 وهو برتبة لواء ركن. له بعض المؤلفات هي: تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948. 1949 مطبوع ثلاث مرات، ومعركة اليرموك الحاسمة مخطوطة. مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996.

(2) تقرير عن الالتحاق بفرقة المشاة الأمريكية التاسعة، محفوظ في مكتبة اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد.

(3) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 27153، في 3 آيار 1956، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(4) للمزيد من المعلومات ينظر : كاركتاكوس، 14 تموز ثورة العراق، ترجمة خيري =

العراقي بظروف صعبة بعد فشل انتفاضة نيسان ـ مايس 1941 واحتلال القوات البريطانية العراق مرة أخرى وما أعقب ذلك من مطاردة للعناصر الوطنية وإضعاف للجيش العراقي وإسراف الوصي عبد الإله ونوري السعيد في سياسة موالاة بريطانيا حتى أصبحت البلاد أقرب إلى أن تكون مستعمرة بريطانية[1]. ثم جاءت نكسة فلسطين عام 1948 لتزيد الشعور المعادي لبريطانيا ونظام الحكم القائم بشكل كبير وتكون العامل المباشر للدعوة إلى إقامة تنظيم عسكري[2] يهدف إلى استقلال العراق ووضع حد لسياسة موالاة بريطانيا[3]. وكان لقيام الثورة المصرية في الثالث والعشرين من تموز 1952 أثر مهم في إنضاج الفكرة[4]، بل أن

= حماد، بيروت، د.ت؛ محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم (دراسة في القوى السياسية والصراع الأيديولوجي 1958 . 1963)، بغداد، 1989، ص83.

(1) محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، ط1، لبنان، 1981، ص42.41.

(2) يرى بعض ضباط ثورة 14 تموز 1958 ومنهم الزعيم الركن محي عبد الحميد، والعميد الركن عيسى الشاوي، والعميد خليل إبراهيم حسين، والعقيد الركن إسماعيل الجنابي، والعقيد محسن الرفيعي، والمقدم الركن عبد الرزاق محمد سعيد، وعزيز الحاج أحد أعضاء الحزب الشيوعي، ان أول كتلة للضباط الأحرار أسست في فلسطين ومن قبل الرئيس (العقيد فيما بعد) رفعت الحاج سري. للمزيد من المعلومات ينظر: دار الشؤون الثقافية، الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز 1958، النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في مجلة آفاق عربية، ط1، بغداد، 1987، ص17، ص27، ص48، ص161، ص296، ص308. وسأرمز لها الذاكرة التاريخية؛ مقابلة مع العقيد الركن إسماعيل الجنابي، في 6 تموز 1996؛ عزيز الحاج، ثورتنا في العراق قضية الوحدة، بيروت، د.ت، ص110.

(3) الذاكرة التاريخية، ص15.

(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، بيروت، 1974، ص37؛ علاء جاسم محمد الحربي، "موقف الرأي العام العراقي من ثورة 23 تموز 1952 في مصر"، مجلة آفاق عربية، العدد 8.7، تموز 1996، ص22.19.

هناك من يذكر أنها ولدت أساساً بعد الثورة المصرية[1]. ويذهب ناظم الطبقجلي إلى أن البداية الحقيقية للتنظيم كان في النصف الثاني من عام 1956 إذ لم تكن حسب رأيه لدى الضباط فكرة عن التخطيط للثورة قبل هذا التأريخ[2].

والواضح أن الاختلاف في الرأي مرده إلى أن كل مجموعة لا تريد الاعتراف بمن سبقتها أو تنظر إلى المجموعة الأخرى باعتبار أن تنظيمها كان مجرد فكرة لم تدخل حيز التنفيذ بشكل جدي.

التحق العقيد الركن ناظم الطبقجلي كما ذكرنا بمنصبه آمراً للقوة الآلية في الرابع من حزيران سنة 1956 وبدأ باتصالاته مع آمري الوحدات لبحث فكرة الإطاحة بنظام الحكم. ويبدو أن تحركه في هذه المرحلة جاء بعد أن تقلد منصباً عسكرياً يؤهله للتحرك والعمل وبُعد موقع القوة الآلية عن أنظار السلطة الحاكمة في بغداد. وكانت خطوته الأولى إقامة علاقات صداقة مع الآمرين وفي مقدمتهم العقيد الركن

---

(1) من بين الضباط الذين أكدوا أن تأسيس النواة الأولى للضباط الأحرار بعد الثورة المصرية هم: اللواء الركن محسن حسين الحبيب، والزعيم الركن إسماعيل العارف، والعقيد الركن صبحي عبد الحميد والعقيد المهندس رجب عبد المجيد. للمزيد من المعلومات ينظر: محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص48؛ الذاكرة التاريخية، ص332؛ مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد، في 21 تموز 1996؛ مقابلة مع العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد، في 6 تشرين الأول 1996؛ علاء جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص22.19.

(2) وزارة الدفاع، المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، ج18، افادة ناظم الطبقجلي، بغداد، 1959، ص356. وسأرمز لها محكمة الشعب. وتجدر الإشارة إلى أن اللواء الركن خليل سعيد والعميد الركن نهاد فخري أكدا ما ذهب إليه الطبقجلي حول بداية التفكير بالثورة في النصف الثاني من عام 1956. للمزيد من المعلومات ينظر: الذاكرة التاريخية، ص39؛ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996.

(المشير الركن فيما بعد) عبد السلام عارف، آمر الفوج الثالث للواء التاسع عشر، المتمركز في جلولاء والعقيد (الفريق فيما بعد) طاهر يحيى[1] آمر كتيبة خالد[2]. وحين توطدت العلاقة بين الضباط الثلاثة تحدثوا صراحة عن سوء الأوضاع في البلاد وضرورة وضع حد لممارسات أقطاب النظام الملكي. وقد استقر الرأي على تشكيل كتلة تكون بمثابة نواة للتنظيم الذي سيأخذ على عاتقه الإعداد للثورة، وأطلقوا على كتلتهم اسم (جلولاء) نسبة إلى مدينة جلولاء. وعقدوا عدة اجتماعات فيما بينهم لتحديد صيغة عملهم[3]. وارتأى الطبقجلي أن يوسع من عمل هذه الكتلة فاتصل بالزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر، وكان مقره في مدينة المنصورية ورئيس كتلة المنصورية للضباط الأحرار[4]. واتفق الآمران على دمج الكتلتين في كتلة

---

(1) طاهر يحيى: ولد في تكريت سنة 1913، تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1935 برتبة ملازم ثان وتدرج في الرتب العسكرية حتى أصبح عقيداً، واسهم في ثورة 14 تموز 1958 وعيّن مديراً عاماً للشرطة. أحيل على التقاعد سنة 1959 أثر انتفاضة الشواف. عاد إلى الخدمة بعد ثورة 8 شباط 1963 وبرتبة لواء وتولى رئاسة أركان الجيش. ومن ثم إلى رتبة فريق وشغل منصب رئيس الوزراء في العشرين من تشرين الثاني 1963 وقد استمر في منصبه حتى الخامس من أيلول 1965. أصبح نائباً لرئيس الوزراء وذلك في الحادي عشر من آيار 1967 وبعدها كلف بتشكيل الوزارة في الحادي عشر من تموز من السنة نفسها واستمر حتى ثورة السابع عشر . الثلاثين من تموز 1968 إذ أحيل على التقاعد. توفي في 19 آيار 1968. مديرية التقاعد العامة، قسم الإحصاء، ملفة طاهر يحيى، برقم 1923/ 11، دفتر خدمته العسكرية؛ جريدة الثورة، العدد 1251، 11 تموز 1967.

(2) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996.

(3) محكمة الشعب، جـ 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص387.

(4) أسس الزعيم الركن عبد الكريم قاسم كتلة للضباط الأحرار أطلق عليها كتلة المنصورية نسبة لمدينة المنصورية. وقد ضمت مجموعة من الضباط ولا سيما آمري الوحدات والتشكيلات العسكرية، كما انتمى إليها عدد آخر من الضباط الذين كانت تربطهم علاقات صداقة مع عبد الكريم قاسم أو ممن عملوا بإمرته في=

واحدة لاتفاق غاياتهما وأصبح عبد الكريم قاسم رئيسا لها بوصفه أقدم رتبة عسكرية[1].

وقد واصل الأمراء الأربعة اجتماعاتهم فكانوا يستغلون بعض المناسبات مثل إجراء التمارين والمناورات العسكرية أو الأنشطة الرياضية، للتباحث وتبادل الآراء حول التنظيم، كما كانوا يجتمعون في قرية الشيخ ياور السياحية[2] أو منزل الطبقجلي[3]. وقد تميزت اجتماعاتهم بالكتمان والسرية حتى أن العديد من ضباط 14 تموز 1958 لم يكونوا على علم بأن الطبقجلي من مؤسسي كتلة جلولاء التي اندمجت مع كتلة المنصورية، لانه بعد اندماج كتلة بغداد للضباط

= وحدات سابقة. وتعد هذه الكتلة من أكبر الكتل التي شكلت، وهي التي أخذت على عاتقها إعلان ثورة 14 تموز 1958، للمزيد من المعلومات بهذا الشأن ينظر: خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم. بدايات الصعود، جـ6 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1989، ص288286. وسأرمز له خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم.

(1) المصدر نفسه، ص286.

(2) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف، في 1تشرين الأول 1996. تقع قرية الشيخ ياور بين المنصورية وجلولاء وتعد من المناطق السياحية التي تمتاز بخضرتها الكثيفة. المصدر نفسه.

(3) جريدة صوت العرب، العدد 49، 20 أيلول 1965.

(4) كتلة بغداد: تأسست من الضباط الذين كانت مقرات عملهم في بغداد.وذكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد للباحث أثناء المقابلة التي أشرنا إلى تاريخها سابقاً، أن تكوينها كان سنة 1953، لكن عملها بدأ بشكل واسع النطاق في النصف الثاني لعام 1956. وقد ضمت العقيد الركن محي عبد الحميد والعميد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب، والعقيد الركن عبد الوهاب الامين، والعقيد المهندس رجب عبد المجيد، والمقدم الركن عبد الكريم فرحان، والمقدم الركن صبيح علي غالب، والمقدم وصفي طاهر والرئيس الأول الطيار محمد سبع، وكانت غايتها الإطاحة بالنظام الملكي وقد أطلق على هذه الكتلة أسم (اللجنة العليا للضباط الأحرار إذ ورد ذكر هذه التسمية لأول مرة في محاكمة=

القادة[1] وكتلة المنصورية، فضل عدم الاشتراك باجتماعاتها حتى لا يكتشف أمرهم ولكنه كان على إطلاع بما يتخذ من قرارات وإجراءات عن طريق العقيد الركن عبد السلام عارف الذي كان يحضر اجتماعات هذه الكتلة[2]، فضلا عن ذلك فأن عبد الكريم قاسم لم يكن يرغب بالإفصاح عن أعضاء كتلته لا سيما ناظم الطبقجلي. ويبدو ان هذا الأمر كان بطلب من الطبقجلي نفسه وكما أوضحنا فأن ذلك جاء نتيجة الحرص على السرية والكتمان في العمل.

وعلى هذا الأساس سعى الأعضاء البارزون في هذه الكتلة الحديثة الاندماج وتحديدا في مطلع عام 1957 إلى مفاتحة بعض الضباط المعروفين بالاستقامة والروح الوطنية[3]. وكان الطبقجلي الذي اصبح في الرابع عشر من كانون الثاني سنة 1957 آمر اللواء العشرين في

= عبد السلام عارف في السابع والعشرين من كانون الأول 1958 ومن قبل الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد والرئيس الأول الركن جاسم كاظم العزاوي وذلك عندما تم استدعاؤهما للإدلاء بشهادتهما حول دور عبد السلام عارف في الثورة. على الرغم من أن الزعيم الركن ناجي طالب عبر عنها بتسمية (الكتلة) في حين أطلق عليها وصفي طاهر تسمية (الزمرة).

ويبدو مما تقدم أن التسمية المناسبة هي كتلة بغداد لوجود عدد من الكتل تعمل في نفس الاتجاه ولا ترتبط بها. ولكن كان هنالك اتفاق بين جميع الكتل مرده أن أي كتلة تقوم بالتنفيذ يكون دور الأخريات مساندتها. للمزيد من المعلومات بهذا الشأن ينظر: محكمة الشعب، ج5 شهادة العقيد وصفي طاهر، ص 266، شهادة الرئيس الأول الركن جاسم كاظم العزاوي، ص 274، شهادة الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد، ص 279، شهادة الزعيم الركن ناجي طالب، ص333.

(1) محكمة الشعب، ج 18 إفادة ناظم الطبقجلي، ص378

(2) صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق البداية التنظيم - التنفيذ - الدار العربية للموسوعات - بيروت، جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق1953 - 1958، ط1، جامعة بغداد، 1980ص284

جلولاء[1]، من بين المرشحين لضمه إلى كتلتهم واختير لهذا المهمة الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد إذ كان صديقاً له في المدرسة العسكرية وكلية الأركان[2]. وقد تعددت الآراء في الطريقة التي تم فيها مفاتحة الطبقجلي فالعقيد المهندس رجب عبد المجيد[3] أشار بهذا الخصوص إلى أن محي عبد الحميد لم يسع إلى مفاتحة الطبقجلي إذ كان يؤكد أنه من الضباط الموثوق بهم ومن المؤيدين للثورة في حالة إعلانها ولا يتطلب الأمر دعوته للانتماء إلى التنظيم. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الذي دعا محي عبد الحميد إلى مفاتحة الطبقجلي، أنه أقدم على مفاتحته في عام 1954 عندما كان آمراً للفوج الأول في لواء الحرس الملكي. وقد أبدى الطبقجلي عدم استعداده في هذه الفترة للدخول في كتلتهم، لقربه من السلطة الحاكمة مما يؤدي إلى افتضاح أمره. لكنه أكد لمحي عبد الحميد بأنه سيؤيد الثورة في حالة إعلانها[4]. ويضيف رجب عبد المجيد أن هذا الأمر استمر حتى مجيء العقيد الركن خليل سعيد إلى بغداد بعد تمرين الرطبة العسكري الذي أقيم في أوائل

(1) كتاب مديرية إدارة الضباط ذي الرقم 2937، في 14 كانون الثاني 1957، مدعة ناظم الطبقجلي، ص1.

(2) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص51.

(3) رجب عبد المجيد: ولد في عانه 1920. حصل على دبلوم الهندسة المدنية من مدرسة الهندسة ببغداد 1939. التحق في دورة الضباط الاحتياط في الأول من كانون الأول 1941. تدرج في الرتب حتى اصبح برتبة عقيد. أحد مؤسسي كتلة بغداد للضباط الأحرار في عام 1952. عين بعد ثورة 14تموز 1958 مديرا عاما في وزارة الاعمار. تولى منصب أمين العاصمة بعد ثورة شباط 1963 ومن ثم وزيراً للإسكان. في سنة 1966 اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية حتى عام 1967. وسفيراً في روما بعد ثورة 17-30تموز 1968 واستقال في سنة 1969. مقابلة مع العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد، في كتشرين الأول 1966.

(4) مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين في 17 شباط 1997.

آيار 1958، واجتماعه ببعض أعضاء كتلة بغداد وإبلاغهم بأن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قد اجتمع مع الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ومع العقيد الركن عبد العزيز العقيلي في فندق الرطبة أثناء تمرين الرطبة واستطاع أن يحصل منهما على وعد بتأييد الثورة المؤمل إعلانها[1]. وقد أكد العقيد الركن محسن حسين الحبيب هذا الرأي أيضاً[2]. في حين بيّن الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد أن محي عبد الحميد هو الذي فاتح الطبقجلي في أوائل عام 1957[3]. لكنه لم يذكر فيما إذا كان الطبقجلي قد وافق على الانتماء أم رفض. وكان للمقدم الركن (الزعيم الركن فيما بعد) عبد الكريم فرحان[4] رأي آخر بصدد الموضوع، إذ أوضح بأن أعضاء الكتلة خولوا المقدم الركن (الزعيم الركن فيما بعد) صبيح علي غالب وكان يشغل منصب ضابط الركن الثاني في الفرقة الثانية أواخر سنة 1958 في أحد اجتماعاتهم الذي انعقد ثاني أيام عيد الفطر سنة 1958 للاتصال بالطبقجلي ودعوته للانتماء إلى الكتلة[5].

---

(1) مقابلة مع العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد، في 6 تشرين الأول 1966.

(2) محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص79

(3) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص51

(4) عبد الكريم فرحان: ولد سنة 1922في مدينة الكوت. وتخرج في الكلية العسكرية سنة 1941برتبة ملازم ثان. تدرج في الرتب حتى اصبح مقدم ركن عام 1957. من أعضاء كتلة بغداد للضباط الأحرار التي أسهمت في إعلان ثورة 14تموز 1958. أحيل على التقاعد بعد انتفاضة الشواف سنة 1959. عين بعد ثورة 8شباط 1963 وهو برتبة زعيم ركن قائداً للفرقة الأولى ومن ثم وزيراً للإرشاد. اتهم بالاشتراك مع من خططوا للإطاحة بحكم رئيس الجمهورية الأسبق عبد الرحمن عارف في 30 حزيران 1966. عين وزيراً للإصلاح الزراعي سنة 1967. أحيل على التقاعد بعد ثورة 17-30تموز 1968. لا يزال على قيد الحياة. جريدة الثورة، الأعداد 1191، 1251، 11 أيار، 11تموز 1967 ؛ مقابلة مع خليل إبراهيم حسين في 17 شباط 1997

(5) عبد الكريم فرحان، ثورة 14تموز في العراق، ط1 بيروت، 1978، ص51.

ومما يؤيد انتماء الطبقجلي إلى إحدى كتل الضباط الأحرار قبل التواريخ التي ذكرها بعض الضباط أنه في إحدى لقاءاته مع عبد الكريم قاسم شكا له تصرفات عبد السلام عارف مع بعض الضباط وتساءل عن سبب تمسكه به. وقد أجاب عبد الكريم قاسم بضرورة تحمل اندفاعاته لما يتمتع به من صفات جيدة من الممكن الاستفادة منها في المستقبل حين تحين ساعة العمل للثورة[1].

يتضح مما تقدم أن ما ذكره رجب عبد المجيد اكثر الآراءقرباً للحقيقة. ولكن ما أورده بشأن الاجتماع الذي عقد خلال تمرين الرطبة يناقض ما جاء على لسان الطبقجلي، إذ بيّن أن في هذا الاجتماع أقسم الحاضرون القسم الأخير على إعلان الثورة. وما أشار إليه العقيد الركن خليل سعيد أحد الحاضرين في الاجتماع من أن الاجتماع لم يكن لمفاتحة الطبقجلي والعقيلي وإنما كان لعقد اتفاق يتضمن قيام أمراء الألوية المجتمعين بمساندة أي آمر لواء أو وحدة يوكل إليه الشروع بتنفيذ الثورة[2].

ويمكننا القول أن عام 1957 هو عام ازدياد نشاط الطبقجلي السياسي. فقد ساند العديد من المحاولات التي جرت قبل ثورة 14 تموز 1958، فعندما قررت كتلة بغداد استغلال تمرين بيخال العسكري[3]الذي

---

(1) خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم، ص278

(2) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في آب 1996.

(3) كانت وزارة الدفاع تقوم في الأشهر الأخيرة من كل سنة بإجراء تمرين عسكري بمستوى فرقة أو أكثر، لمعرفة مدى مستوى التدريب وإظهار كفاءة الجيش العراقي للحاضرين. ويدعى لمشاهدته الملك وولي العهد والوزراء وكبار ضباط الجيش والملحقون العسكريون من الدول العربية والأجنبية. وقد تقرر أن يجري التمرين سنة 1957 من قبل فرقة المشاة الثانية التي مقرها في كركوك وبعض وحدات الجيش الأخرى. وأن تكون منطقة راوندوز هي موقع التمرين وأن يجري على الطريق الرئيس الذي يربط العراق بإيران من الحدود الشمالية. أما تسميته هذه فقد جاءت نسبة إلى الشلالات الواقعة في المنطقة. محسن حسين الحبيب المصدر السابق، ص67.

جرى في خريف 1957، لتنفيذ خطة تقضي باعتقال ولي العهد عبد الإله ونوري السعيد عند حضورهما التمرين، وإذاعة بيان يعلن عن إسقاط النظام الملكي. كان الطبقجلي من المؤيدين لهذه الخطة عندما علم بها وأخذ يهيئ لواءه المشترك في التمرين للإسهام في تنفيذ الخطة[1]، التي تقرر تأجيلها بسبب سفر عبد الإله إلى فرموزا واليابان[2].كما التقى المقدم الركن عبد الكريم فرحان، المرسل من العقيد الركن (الزعيم الركن فيما بعد) عبد الوهاب الأمين[3] أحد أعضاء كتلة بغداد لإبلاغ المشتركين في التمرين بتأجيل الخطة، بالطبقجلي وعبد السلام عارف وتحدث معهما كلا على انفراد عن الأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد[4]. وفي إطار هذا الموضوع اتفق الطبقجلي في أوائل عام 958،مع عبد الكريم قاسم وضباط آخرين وبعض زعماء الأحزاب على استغلال يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني 1958[5]، إذ كان متوقعاً أن تجري فيه مظاهرات كبرى استذكارا لإسقاط الشعب (معاهدة بورتسموث) عام 1948، للقيام بالثورة[6]. وقد وضعت خطة تقضي بأن

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد عبد اللطيف رضا شطيب، في8 آب1996.

(2) محسن حسين الحبيب، المصدر السابق، ص68.

(3) عبد الهاب الأمين: ولد في بغداد عام 1918. تخرج في المدرسة العسكرية سنة1937. ثبت بمنصب ضابط ركن جحفل اللواء الثالث1949 وهو برتبة رئيس أول ركن. ترفع في عام 1955 إلى رتبة عقيد ركن واصبح مدير شعبة الحركات في مديرية الحركات العسكرية. آمر اللواء الرابع عشر في 16 حزيران1958. شغل بعد ثورة 14 تموز 1958 منصب ضابط ركن مقر القيادة العامة للقوات المسلحة. شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في 8شباط 1959 وهو برتبة زعيم ركن واستمر فيه لعدة اشهر أحيل بعدها على التقاعد. لا يزال على قيد الحياة خارج العراق. مديرية التقاعد العامة، قسم الإحصاء، ملفة عبد الوهاب الأمين، برقم 2125/ 11 دفتر خدمته العسكرية.

(4) عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص62.

(5) محكمة الشعب،،، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص384

(6) محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق أسبابها و مقدماتها=

يقوم اللواء العشرون الذي كان بإمرة الطبقجلي بالسيطرة على بعض المواقع المهمة في بغداد أثناء اشتراكه بمنع المظاهرات التي كان من المؤمل أن تقوم بها الأحزاب الوطنية المتفق معها. وحصل الطبقجلي من وزارة الدفاع على أمر عسكري يسمح للواء، بمنع المتظاهرين، لكن عدم قيام الأحزاب بالمظاهرات حال دون التنفيذ[1].

استمر الطبقجلي بعد أن عين آمراً للواء عبد الإله (اللواء الخامس فيما بعد) في الموصل في الثاني عشر من آذار 1958[2]، باتصالاته مع الضباط الذين على اتفاق معهم بشأن الثورة. فحين اشترك في التمرين العسكري الذي أجرته الفرقة الأولى في الرطبة في آيار 1958 بصفته حكماً أقدم، التقى بالزعيم الركن عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر والعقيد الركن عبد العزيز العقيلي آمر اللواء الرابع والعقيد الركن خليل سعيد آمر اللواء الثالث، المشتركين في التمرين بصفة محكمين، واتفقوا على عقد اجتماع لدراسة الوضع العام للبلاد. وتم الاتفاق على ضرورة استغلال اقرب فرصة مناسبة للقيام بالثورة. على أن تأخذ بنظر الاعتبار رفع المستوى المعاشي للشعب والمؤاخاة بين القوميات. ونبذ السياسة الحزبية وأن تسير شؤون الدولة على وفق المصلحة العامة. وإنهاء معاناة الشعب العراقي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتقرر أن تكون هنالك مرحلة انتقالية يسن خلالها دستور للبلاد[3] وأن تشكل نواة لمجلس قيادة الثورة، على أن يحتفظ كل من الضباط المجتمعين بموقعه العسكري كي يتمكن من التحكم بأمور الجيش تحسباً لأي طارئ في

= ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، بغداد، 1983 ص388. وسأرمز له محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958.

(1) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص382.

(2) كتاب مديرية إدارة الضباط، ذي الرقم 16762، في 26 شباط 1958، ملفة ناظم الطبقجلي، ص1.

(3) محكمة الشعب، ج5، شهادة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، ص368

المرحلة الانتقالية[1]. وفي نهاية الاجتماع أكد الطبقجلي أهمية السرية والكتمان واقسم المجتمعون على التعجيل بإعلان الثورة[2] واتفقوا على أن يتولى مهمة التنفيذ اللواء الذي تناط إليه أية مهمة في بغداد. وأن تبادر بقية الألوية إلى مساندته[3].

بعد حوالي ثلاثة أسابيع على تمرين الرطبة، عرض المقدم(العقيد فيما بعد) رفعت الحاج سري، الذي تولى مهمة الاتصال ببعض آمري الألوية، على الطبقجلي خطة تقضي بانتهاز حفلة تخرج الدورة الثالثة والعشرين لكلية الأركان في التاسع والعشرين من مايس سنة 1958 للإطاحة بالنظام الملكي[4]. وقد تدارس الآمران الطبقجلي ورفعت خطة التنفيذ التي ترتكز على قيام الناقلات المدرعة الصغيرة العائدة للهندسة العسكرية، التي كان رفعت الحاج سري أحد ضباطها والمتمركزة في معسكر أبي غريب بتنفيذ المهمة. وقد رسم خط سير[5] المدرعات بحيث

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996.

(2) محكمة الشعب،ج5، شهادة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، ص368

(3) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31آب 1996.

(4) رفعت الحاج سري: ولد عام 1917 في بغداد. تخرج في الكلية العسكرية سنة 1939 برتبة ملازم ثان. تدرج في الرتب العسكرية واصبح سنة 1948 برتبة رئيس واشترك في العام نفسه في حرب فلسطين. أسس في فلسطين كتلة للضباط الأحرار. اسهم في ثورة 14 تموز 1958 وعين وهو برتبة مقدم مديراً للاستخبارات العسكرية. رقي إلى رتبة عقيد في كانون الثاني 1959. اعدم في العشرين من أيلول 1959 لاتهامه بالاشتراك في انتفاضة الشواف. للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد نعمة محمد رضا العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي 1948-1959، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ - كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 1994.

(5) كان العقيد الركن(العميد الركن فيما بعد) عبد الغني الراوي أحد ضباط اللواء الخامس عشر في البصرة، قد حاول هو الآخر استغلال حفلة كلية الأركان للإطاحة بالنظام الملكي. وقام بإجراء اتصالات مكثفة مع بعض الضباط الأحرار. ووضع خطة تنفيذ تختلف عن خطة رفعت الحاج سري. تقوم على اختيار عدد من=

يبدأ من الطريق العام لأبي غريب وعبورها جسر الملكة عالية(الجمهورية حالياً) عند الباب الشرقي وإلى معسكر الرشيد وحتى وصولها إلى معسكر الرستمية حيث مقر كلية الأركان. وأثناء الحفل تقوم تلك المدرعات بمحاصرة المدعوين في حديقة الكلية واعتقال الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وبعض قادة الجيش والشخصيات المهمة الأخرى. وحين وجد الطبقجلي أن الخطة جيدة وعملية أبدى استعداده للتعاون مع رفعت الحاج سري ورفاقه وأكد لهم إمكانية السيطرة على مدينة الموصل إلا أن المحاولة تأجلت لعدم حضور عبد الإله ونوري السعيد في حفلة كلية الأركان[1].

وقبل بضعة أيام من إعلان الثورة أرسل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المقدم الركن مصطفى كمال، أحد ضباط اللواء التاسع عشر إلى الطبقجلي لإبلاغه بموعد الثورة[2] وبهذا الصدد يذكر المقدم(العميد فيما بعد) خليل إبراهيم حسين[3] أن إرسال المقدم الركن مصطفى كمال كان

= الضباط الموثوق بهم والكفوئين والمستعدين للتضحية بأرواحهم من أجل تنفيذ الواجب الذي يناط بهم ويتم تجهيزهم بغدارات(سترلنج) ومن ثم يهيء لهم الترتيبات اللازمة للدخول إلى كلية الأركان. وأثناء الحفل ينقسم هؤلاء الضباط إلى مجموعتين الأولى تكون مهمتها الانقضاض على عبد الإله ونوري السعيد وقتلهما أما الثانية فمهمتها اعتقال الملك وبعض المدعوين واقتيادهم إلى قاعة الملك فيصل الأول (الشعب حالياً) وبعد أن يتم ذلك تؤلف وزارة تعلن إقالة الملك وقيام الجمهورية .

على الرغم من الاختلاف في خطتي التنفيذ إلا انهما اشتركتا في جانب اعتقال عبد الاله ونوري السعيد وإعلان الجمهورية. ينظر: جريدة العدد3398، 26 أيار 1966 .

(1) صبيح علي غالب، قصة ثورة 14تموز والضباط الأحرار، بيروت، 1968، ص59-62؛ محمد حسين الزبيدي، ثورة 14تموز 1958، ص401.

(2) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص372.

(3) خليل إبراهيم حسين: ولد في مدينة العزيزية عام 1924. مشرف وعضو لجنة الطاقة الذرية للفترة من 1957-1968. عضو لجنة التنسيق للهيئة الفنية في مجلس =

لأجل تهيئة الطبقجلي للثورة وليس إبلاغه بساعة الصفر [1]. في الوقت الذي يدعم الملازم (المقدم فيما بعد) منذر أحمد فوزي ابن عديل [2] الطبقجلي والذي كان في الثالث عشر من تموز بدار الطبقجلي في الموصل، رأي الطبقجلي الذي قال فيه بأنه على علم بساعة الصفر، بقوله أن الطبقجلي أخذ يتفقد لواءه في الثالث عشر من تموز للاطمئنان على إمكانياته القتالية دون أن يثير انتباه أي من الضباط والجنود إلى أن الثورة وشيكة الوقوع. وعند الساعات الأولى من يوم الرابع عشر من تموز هيأ الطبقجلي نفسه وارتدى بزته العسكرية وأخذ يترقب بيان الثورة من إذاعة بغداد. وما أن طرق سمعه البيان حتى شرع بإحكام سيطرته على لواءه[3]. وعقد اجتماعاً لآمري الوحدات تحدث لهم فيه عن الثورة وأهدافها وأمرهم بفرض سيطرتهم على وحداتهم وعدم مغادرة المعسكر واتخاذ إجراءات الحماية من الغارات المعادية والدعايات المضادة وأن تكون وحداتهم على أتم الاستعداد تحسباً لأي طارئ[4].

وفي اليوم نفسه (14تموز 1958) صدر مرسوم جمهوري برقم(3) يقضي بتعيين الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية في كركوك[5]. وعلى اثر هذا

= الاعمار 1957-1958. معاون مدير الاستخبارات العسكرية بعد ثورة 14تموز 1958. ضابط ركن الحرب الذرية في مديرية الخطط ومدير الصنف الكيماوي 1956-1967. وزير للصناعة 1967-1968 وهو برتبة عميد. أحيل على التقاعد بعد ثورة 17-30 تموز 1968. له ما يزيد على العشرين مؤلفاً في اقتصاديات الطاقة والبترول والذرة واستخداماتها، وفي التاريخ الحديث خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي.

(1) مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 31آب1997.

(2) العديل: هو زوج شقيقة الزوجة.

(3) مقابلة مع المقدم المتقاعد منذر أحمد فوزي، في 4آذار 1997.

(4) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد إسماعيل الجنابي، في 31 تموز 1996.

(5) نص المرسوم الجمهوري (3). جريدة البلاد العدد 5264، 15تموز 1958. تضم الفرقة الثانية أربعة ألوية، اللواء الثاني مخصص لأغراض التدريب ومقره كركوك=

المرسوم اتصل الطبقجلي بقائد الفرقة الثانية الزعيم الركن شاكر عبد الوهاب ودعاه إلى ضرورة المحافظة على الأمن والنظام وعدم تحريض قطعات الفرقة ضد الثوار ولدى وصوله كركوك في الساعة الثانية من بعد ظهر الخامس عشر من تموز[1] أرسل برقية تأييد إلى قيادة القوات الوطنية جاء فيها ((قائد الفرقة الثانية وكافة ضباطه ومراتبه الأحرار يؤيدون حركة الجيش المباركة في سبيل الشعب والوطن تحت راية مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة))[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تولي الطبقجلي مهام منصبه الجديد بعد يوم من صدور المرسوم الجمهوري الذي أناط إليه مهمة قيادة الفرقة الثانية قد عده المدعي العام العقيد ماجد محمد أمين في محاكمة الطبقجلي بأنه تردد في أداء الواجب، وكان هدفه أن يقلل من قيمة الطبقجلي ويظهره أمام المحكمة بأنه لم يؤيد ثورة 14تموز 1958 ألا بعد أن تأكد من أنها حققت أهدافها[3].

في الوقت الذي فسره اللواء الركن حازم حسن العلي، وكان برتبة رئيس في اللواء الخامس عندما حدثت ثورة 14تموز 1958، أنه تلكأ وعزاه إلى عدم رضى الطبقجلي عن سيطرة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على السلطة[4]. ويبدو أن العلي اعتمد في رأيه على ما

= واللواء الثالث مسؤول عن مدينتي أربيل ودهوك واللواء الرابع مسؤول عن أمن كركوك واللواء الخامس مسؤول عن مدينة الموصل مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في24 نيسان1997.

(1) مقابلة مع المقدم المتقاعد منذر أحمد فوزي، في 4آذار 1997، خليل إبراهيم حسين اللغز المحير عبد الكريم قاس، ص377

(2) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص97

(3) محكمة الشعب، ج19، تعليق المدعي العام، ص440

(4) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل (ثورة الشواف) 8آذار 1959 القصة الكاملة للثورة ذكريات وخواطر، بغداد، 1987،ص18

ذكره المدعي العام في محاكمة الطبقجلي.

أما العقيد الركن خليل سعيد، آمر اللواء الثالث في أربيل عند حدوث الثورة والذي اتصل هاتفياً بالطبقجلي بعد فترة وجيزة من إعلان الثورة لمعرفة الوضع في الموصل، أكد أن تريث الطبقجلي بالالتحاق بمنصبه كان بدافع حرصه على التأكد من أن الموصل أصبحت بأكملها تحت سيطرة الثوار[1]. وهو الرأي المرجح.

مهما يكن من أمر الاختلاف في الآراء حول هذه المسألة، فأن الطبقجلي عقد اجتماعاً طارئاً لآمري الوحدات والتشكيلات التابعة للفرقة الثانية، والتي كانت مقرات عملهم في كركوك، وأمرهم باتخاذ الحيطة والحذر من القوى المعادية التي تتربص الفرص للإطاحة بالثورة وعرقلة مسيرتها. ثم شرح لهم أهداف الثورة التي تنصب في خدمة الشعب[2]. وتدارس في الاجتماع مع الآمرين خطة عسكرية تقضي بالاستعداد لمواجهة الإنزال الجوي البريطاني المحتمل حدوثه. وأخذ يتابع تنفيذ الخطة ويبدي الملاحظات والتوجيهات إلى الضباط بشأنها[3]. فضلاً عن ذلك أمر بمراقبة اتصالات القنصليتين البريطانية والأمريكية وشركة النفط البريطانية، السلكية واللاسلكية وفرض سيطرته على حقول وخطوط أنابيب النفط التي كانت ضمن ممتلكات الشركة البريطانية[4]. وكجزء آخر من إجراءاته الاحترازية لحماية الثورة اتصل بآمري الألوية والوحدات الموزعة في المنطقة الشمالية مثل الموصل وأربيل والسليمانية وراوندوز،

---

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31آب 1996

(2) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997

(3) محكمة الشعب، جـ18، شهادة الملازم الأول ثامر نور الدين، ص185

(4) كتاب قيادة الفرقة الثانية(الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم آ س / 56/ 363 في 15شباط 1959 إلى الحاكم العسكري العام، م/ وفد نقابة معلمي كركوك. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص81؛ جاسم مخلص، المصدر السابق، ص421

وحثهم على المحافظة على الأمن والنظام في مناطقهم وطمأنة المواطنين والتأكيد على أن الثورة جاءت من أجل الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم. كما طلب منهم إرسال برقيات تأييد إلى قيادة الثورة في بغداد[1]. بعد أن استتبت له الأمور في كركوك بدأ بممارسة دوره كقائد مسؤول عن المنطقة الشمالية.

(1) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997.

الفصل الثاني

سبقت الإشارة إلى صدور مرسوم جمهوري بتعيين ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية في كركوك، لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة من سيرته العسكرية والسياسية عكست مدى كفاءته وروحه الوطنية.

أولاً ـ دوره في مفاوضات النفط

حرصاً من قيادة الثورة على استمرار تدفق النفط العراقي إلى موانئ البحر المتوسط، ولإسقاط ذرائع القوى الأجنبية، ولاسيما بريطانيا في التدخل بشؤون العراق بحجة ضمان مصالحها فقد جرت مفاوضات بين العراق وشركة نفط كركوك، مثّل العراق فيها ناظم الطبقجلي في حين مثّل الشركة مديرها ثورلو وعقد الاجتماع الأول في مبنى متصرفية كركوك بحضور متصرف لواء كركوك بشير حديد [1]. واتفق الطرفان على وضع أسس للتعاون بينهما من أبرزها:

1 ـ ان يكون التعاون بين الجانبين على أساس أن الشركة مؤسسة اقتصادية ليس لها صفة سياسية.

2 ـ يتولى الجيش حماية الخبراء الأجانب وممتلكاتهم وان يتم تبليغ منتسبي الشركة بذلك رسمياً وان مفارز عسكرية من الفرقة الثانية

---

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997

لحماية الأماكن المهمة والحيوية في الشركة ومحطات الضخ لضمان تدفق النفط.

3 - يتعهد ممثل الشركة بالحفاظ على شبكات خطوط النفط ومحطات الضخ من التخريب، ووضع كافة أجهزة الاتصال العائدة للشركة تحت رقابة الفرقة الثانية وعدم إرسال الرسائل الجفرية [1]. وان يتم إذاعة بيان من إذاعة لندن يؤكد استمرار تدفق النفط وتعهد الحكومة العراقية بحماية الخبراء الأجانب وممتلكاتهم[2].

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على جدول أعمال بين الطبقجلي وثورلو للاستمرار في المفاوضات لحل المشاكل العالقة معها. واتفق الطرفان على عقد اجتماعات شهرية مستمرة في مبنى المتصرفية بحضور المتصرف، وفي مقر الفرقة[3].

وعلى اثر هذا الاتفاق أذيع بيان بهذا الخصوص من إذاعتي بغداد ولندن[4]، في تموز 1958 في وقت كان الموقف في العراق غامضاً بالنسبة للرأي العام البريطاني أن الثورة حدث داخلي هدفها القضاء على نظام حكم لم يعد يحظى بتأييد الشعب [5].

أسفرت المفاوضات عن نتائج عديدة في مقدمتها زيادة ضخ النفط

---

(1) الرسائل الجفرية وهي الرسائل المرسلة بعبارات رمزية غير معلومة لدى الجانب العراقي.

(2) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص363 -364 ؛ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(3) محكمة الشعب، ج18، شهادة المقدم المتقاعد صباح عبد الله، ص36، شهادة الرئيس الركن (اللواء الركن فيما بعد) صلاح الدين عبد القادر رشيد، ضابط استخبارات الفرقة الثانية آنذاك، ص202؛ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(4) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص98.

(5) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص364 .

وتفهم الشركة لموقف النظام الجديد، وإيجاد حل لمشاكل العمال والمستخدمين [1]. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من القادرين على العمل من العرب والكرد والتركمان المسلمين في كركوك والمناطق المجاورة قدموا طلبات للعمل في الشركة، لكن معظم تلك الطلبات كانت تقابل بالرفض، إذ كانت الشركة تفضل تعيين المسيحيين من الاثوريين والأرمن. وقد تدخل الطبقجلي لمعالجة هذه المشكلة التي أدت إلى حدوث بطالة. وتمكن بفضل قدرته وأسلوبه المرن في التفاوض من وضع حد للمشكلة[2]، إذ اقنع المسؤولين في الشركة بالتعجيل بتنفيذ بعض مشاريعها المقرر تنفيذها عام 1959 وجعلها في عام 1958، الأمر الذي جعل الشركة بحاجة للمزيد من العمال. فارتفع عدد العاملين من سبعة آلاف إلى تسعة آلاف وستمائة عامل ومستخدم في نهاية عام 1958. كما عمل على زيادة رواتب العمال والمستخدمين وضمان حقوقهم وتحسين نوعية الطعام الذي يقدم لهم في مطعم الشركة. فكان يرسل بعض ضباط الفرقة للتأكد من جودة الطعام ونظافته ولتوثيق الصلة مع الشركة. كما أرسل عدداً من الضباط إلى معامل الشركة لحث العمال على الاستمرار بالعمل ومضاعفة الجهود. فضلا عن ذلك تمكن الطبقجلي في مفاوضاته مع الشركة أن يمنع تسليم الأموال من قبل المواطنين إلى المتعهدين الذين يقومون بمهمة تهيئة الأيدي العاملة إليها عن طريق حث الشركة على عدم التعامل معهم[3]. وان يقلل عدد الموظفين الأجانب العاملين لديها بإبدالهم بموظفين عراقيين إذ ساهم بتعين عدد من الضباط المتقاعدين بمناصب إدارية في محطات الضخ التابعة للشركة[4].

---

(1) المصدر نفسه، والصفحة .

(2) مقابلة مع الأستاذ مكرم الطالباني، في 1 آذار 1997.

(3) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص365.

(4) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

ومن المهم أن نشير إلى أن الطبقجلي كان بعد كل اجتماع مع ممثل شركة النفط يثبت ما تم مناقشته في الاجتماع وما جرى الاتفاق عليه بخطه وتوقيعه ويرسله في محضر سري إلى مديرية الاستخبارات العسكرية للاطلاع عليه وإبداء المقترحات بشأنه وكان في بعض الأحيان يرجئ مناقشة موضوع ما إلى اجتماع آخر كي يتمكن من أخذ رأي المراجع العليا في بغداد[1]. فضلاً عن ذلك كان الطبقجلي يدعو ممثل الشركة إلى عقد اجتماع طارئ غير الاجتماع الشهري المقرر عندما تقع خلافات بين العمال والشركة[2].

ثانياً ـ موقفه من تشكيل مجلس قيادة الثورة

من الأمور التي اتفق عليها قادة ثورة 14 تموز 1958 قبل إعلانها تشكيل مجلس قيادة الثورة فور نجاحها. ولكن بيانات الثورة التي أذيعت صباح الرابع عشر من تموز لم تشر إلى تشكيل هذا المجلس[3]. وحاول الطبقجلي ورفاقه في الاجتماع الذي عقد في التاسع عشر من تموز 1958، لوضع خطة الدفاع عن الوطن وحضره رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء ونائبه ورئيس أركان الجيش وقادة الفرق ووزير الشؤون الاجتماعية، بحث مسألة تشكيل المجلس. إلا أن البحث في الأمر تأجل بحجة أن الوقت لا يتسع للمناقشة[4].

وقد ازدادت مطالبة الضباط الأحرار بتأسيس المجلس، فقادة

---

(1) محكمة الشعب ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 352 شهادة المقدم المتقاعد صباح عبد الله، ص 36 ؛ خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص5.

(2) مقابلة مع اللواء الركن متقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(3) محمد حسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص 532.

(4) محكمة الشعب ج18، إفادة ناظم الطبقجلي ص 357.

الثورة من ذوي الرتب العالية يرون أن مجلس قيادة الثورة عندما يتم تشكيله لا بد أن يكون أعضاؤه من بينهم. وهذا ما صرح به الطبقجلي في دعوة الغداء التي أقامتها مديرية الاستخبارات، وحضرها رئيس الوزراء ونائبه ورئيس الأركان وقادة الفرق ومدير الشرطة العام. إذ قال أنه سيقدم استقالته من الجيش إذا ضمّ مجلس قيادة الثورة المقترح إعلانه أي ضابط صغير الرتبة. في حين يؤكد الضباط من ذوي الرتب الصغيرة ضرورة أن يضم المجلس بعضاً منهم وهذا ما أكده الرئيس (الرائد) قاسم الجنابي، الذي قام بحجز قائد الفرقة الثالثة (اللواء الركن غازي الداغستاني). وسهل أمر اجتياز اللواء التاسع عشر من بعقوبة إلى بغداد، أمام رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية إذ أكد أنه لا بد من فصل الغث من السمين وعزل الخبيث من الطيب. وأنه ورفاقه من المنفذين لا يرضيهم أي مجلس قيادة ثورة لا يضمهم[1].

بالرغم من رأي الطبقجلي بشأن المجلس إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يستمر في مطالبته بتشكيل المجلس. فيذكر نجم الدين السهروردي نقلاً عن الزعيم الركن (اللواء الركن فيما بعد) شاكر محمود شكري [2] أن

---

(1) خليل إبراهيم حسن، ثورة الشواف في الموصل 1959 (الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) ج1 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1987، ص 59 - 6-0. وسأشير له خليل إبراهيم حسين، الصراع بين الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

(2) شاكر محمود شكري:-ولد في الحلة سنة 1917. تخرج في المدرسة العسكرية 1936. تخرج في كلية الأركان سنة 1942. أشترك في حرب فلسطين 1948 وكان آمر فوج. شغل منصب رئيس أركان حرب الجيش الليبي في الفترة من سنة 1956 وحتى 1958. عاد إلى بغداد بعد 1958 وعين معاوناً لرئيس أركان الجيش وهو برتبة زعيم ركن. أحيل على التقاعد أثر انتفاضة الشواف، سنة 1959. عين بعد ثورة 8 شباط 1963 سفيرا في إسبانيا ورقي في ذات السنة إلى رتبة لواء ركن. أصبح في عام 1966 وزيراً للدفاع واستمر حتى 10 تموز 1968. مقابلة معه في، 3 كانون الأول 1996.

مشادة كلامية قبل شهرين من انتفاضة الشواف نشبت بين الطبقجلي وعبد الكريم قاسم بشأن المجلس، إذ وجه فيها الطبقجلي انتقاداً شديداً لقاسم بسبب مماطلته في تأسيس المجلس "إذا كنت لا تريد أن تشكل مجلس قيادة ثورة قل لنا ذلك حتى نسكت بدلاً من أن نظلّ نناقش الأمر في كل اجتماع".(1)

يتضح مما تقدم أن الطبقجلي كان يدعوا إلى تشكيل مجلس قيادة الثورة من كبار الضباط إذ أنه لا يؤمن بأن يقوده ضابط أقل رتبة منه.

ثالثاً ـ موقفه من الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف على انسجام تام قبل قيام ثورة 14 تموز. وكان هذا الانسجام أحد أهم أسباب نجاح الثورة. لكن الخلاف سرعان ما برز بين قائدي الثورة لاعتبارات شخصية وعقائدية، منها على سبيل المثال خلاف حول نقل ضابط من لواء إلى آخر، أو وضع صورة عبد السلام عارف في بعض الصحف فوق صورة عبد الكريم قاسم، أو تقديم أسم جمال عبد الناصر على أسم عبد الكريم قاسم[2] كما هو في جريدة الجمهورية[3] ثم تطور الخلاف إلى مسائل أكثر، منها دعوة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وظاهرة انتشار الماسونية في العراق، وموضوع الدستور العراقي وهل

---

(1) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً (حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 41 و 58 و في العراق)، ط2، بغداد، 1989، ص 412.

تجدر الإشارة إلى أن اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري نفى أن تكون قد جرت مثل هذه المقابلة بين الطبقجلي وقاسم. مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري، في 3 كانون الأول 1996.

(2) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب، في 17 أيلول 1996.

(3) جريدة الجمهورية، الأعداد 3، 4، 9، 24، 20، 21، 27 تموز، 13 آب 1958.

يكون علمانياً أم دينياً وغيرها من المسائل[1].

وقد وقف ناظم الطبقجلي موقفاً مبدئياً من هذا الصراع ورأى ضرورة إبقاء البلاد بعيدة عن الخلافات الشخصية. ورفع شعار (وحدة الصف والزعامة الواحدة) حتى لو تطلب الأمر التضحية بعبد السلام عارف. إذ كان الطبقجلي يعتقد أن عبد الكريم قاسم أكثر نضجاً وكياسة من عبد السلام عارف وأنه الشخص الأفضل في زعامة البلد وقيادته. وتجدر الإشارة إلى ان عبد الكريم قاسم لم يكن قد أظهر حتى ذلك الوقت ابتعادا عن مبادئ الثورة [2].

أخذ الطبقجلي يتابع باهتمام أخبار تفاقم الخلاف بين القائدين وانتهز فرصة حضور اجتماع مجلس الدفاع[3] الشهري في العاشر من تشرين الأول 1958 واستفسر من العقيد نعمان ماهر الكنعاني، المستشار

---

(1) للمزيد من المعلومات بهذا الشأن ينظر:- خليل إبراهيم حسين، الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

(2) جاسم كاظم العزاوي، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي (ثورة 14 تموز أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم)، بغداد، 1990 ص 69.

(3) صدر قرار إعادة تشكيل مجلس الدفاع في العاشر من أيلول سنة 1958 برئاسة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وعضوية رئيس أركان الجيش وقادة الفرق العسكرية ومدراء الاستخبارات العسكرية والحركات العسكرية والخطط العسكرية. وكانت مهامه مناقشة الأمور السياسية والعسكرية المهمة للبلد. إلا أنه بعد انتفاضة الشواف تركزت المناقشات حول الأمور العسكرية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الدفاع في العهد الملكي كان على نوعين :- مجلس دفاع عادي وهو يتألف من رئيس أركان الجيش وقادة الفرق العسكرية وأمراء التشكيلات. وواجباته تنصب على الاهتمام بالجانب العسكري. ومجلس دفاع أعلى يرأسه رئيس الوزراء كونه رئيس السلطة التنفيذية ومن أعضائه وزير الدفاع ووزير الداخلية وقادة الفرق العسكرية. ولا ينعقد إلا إذا تعرضت البلاد إلى خطر مثل ثورة داخلية أو تهديد خارجي مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996؛ الذاكرة التاريخية ص 22،

الصحفي لرئيس الوزراء، عن وضع الخلاف بين القائدين فأوضح له الكنعاني أن التأزم لا يزال قائماً ومن المحتمل أن تكون نتائجه غير محمودة[1] كما أنه أرسل رسالة إلى رئيس الوزراء عد فيها التدهور الذي أعتور العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة نتيجة لتصرف عبد السلام عارف ودعوته إلى الوحدة بدون تهيأة وإعداد. وعد دعوته هذه خروجاً على المألوف وسبباً من أسباب اضطراب الأفكار في البلد وشيوع فكرة مفادها أن قادة الثورة ليس من دعاة الوحدة العربية، وإنما من أصحاب النظرة الإقليمية الضيقة. وأوضح أن عبد السلام عارف وراء الخلاف بين الأحزاب السياسية[2] وأن انحيازه نحو الحزبية[3] خلال مرحلة الانتقال أدى إلى شق صف الوحدة الوطنية وازدياد حدة الخلافات بين الاتجاهين القومي والشيوعي[4]. ورأي الطبقجلي أن الوحدة الوطنية يجب أن تقدم على مسألة الوحدة العربية في هذه المرحلة[5].

وحين صدر في الثلاثين من أيلول 1958 مرسوم جمهوري بإعفاء عبد السلام عارف من مناصب نائب رئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية وكالةً وتعيينه سفيراً في بون[6]، طلب عبد الكريم قاسم من الطبقجلي إقناعه بالسفر إلى بون بعد أن أمتنع عن

---

(1) مقابلة مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني في 22 شباط 1997.

(2) رسالة من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نقلاً عن جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 370

(3) انحاز عبد السلام عارف إلى حزب البعث العربي الاشتراكي كي يسانده في صراعه مع عبد الكريم قاسم. محكمة الشعب، ج 5، شهادة المقدم رفعت الحاج سري، ص 250.

(4) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 375.

(5) المصدر نفسه، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 379.

(6) جريدة الوقائع العراقية، العدد 46، 4 تشرين أول 1958، مرسوم جمهوري رقم 317.

السفر تحت ذريعة أن وجوده في بون قد يعرض حياته للخطر كونه أحد أبرز قادة ثورة كان لقيامها أثره الكبير في الحد من النفوذ الأجنبي. وقد اقترح الطبقجلي على عبد السلام عارف السفر إلى إحدى الدول في شمال أفريقيا، إذ لم يكن لهذه الدول موقف مناوئ لثورة 14 تموز 1958 ولا تكن العداء لقادة الثورة. لكن عبد السلام عارف رفض المقترح، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلاف بين القائدين إلى الحد الذي سحب عبد السلام عارف مسدسه لقتل عبد الكريم قاسم أو الانتحار كما أدعى [1]، وكان ذلك في مكتب عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع في العاشر من تشرين الأول 1958. ووجد الطبقجلي في هذا التطور الخطير فرصة أخرى لإقناع عبد السلام عارف بالسفر، مؤكدا له انه سبق وان ضحى بنفسه حين اسهم في الأعداد للثورة وتفجيرها فما عليه إلا أن يضحي مرة أخرى من اجل العراق ونزع فتيل الفتنة. لكن عبد السلام عارف أصر على موقفه ولم يتمكن من إقناعه غير عبد الكريم قاسم[2]، إذ وعد باستدعائه بعد واحد وعشرين يوما من سفره الذي كان في الحادي عشر من تشرين الأول 1958. لكن عبد الكريم قاسم لم يف بوعده مما دفع عبد السلام عارف إلى العودة لبغداد في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1958 بدون إذن مسبق من الحكومة العراقية بعد أن

---

(1) ادعى عبد السلام عارف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) أنه لم يكن يحاول قتل عبد الكريم قاسم وإنما كان يروم الانتحار بسبب الوضع النفسي الذي كان يعانيه من جراء إصرار قاسم على سفره إلى بون. ولكن عبد السلام أكد بعد ثمانية أعوام من هذا الحادث في مذكراته التي نشرها منير علي بمجلة روز اليوسف أنه حاول فعلاً قتل قاسم. للمزيد من المعلومات بشأن ما ذكره عبد السلام في المحكمة ومذكراته ينظر: محكمة الشعب، ج 5، ص 424، منير علي مذكرات عبد السلام عارف، مجلة روز اليوسف، الأعداد 1981، 1982، 13 آيار، 6 حزيران 1966، ص 29 و ص 18.

(2) محكمة الشعب، ج 5، شهادة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ؛ ص366، شهادة الزعيم الركن احمد صالح العبدي، ص370

أمضى المدة المتفق عليها[1]، الأمر الذي أثار النزاع مرة أخرى وأدى إلى إحالته للمحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، في السابع والعشرين من كانون الأول 1958.[2]

لم تكن محاولات الطبقجلي إقناع عبد السلام عارف بالسفر مؤشرا على انحيازه إلى عبد الكريم قاسم ، بل كان اعتقادا منه ان ذلك سيسهم في تجنيب البلاد صراعا على السلطة قد يلحق ضررا كبيرا بالمصلحة الوطنية ولاسيما إن أقدام الثورة لم تكن قد ترسخت بعد، وان خصومها في الداخل والخارج يتحينون الفرص لإسقاطها.

رابعا - جهوده في منع انتشار الحزبية في الجيش.

كان للصراع الذي دار بين رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف أثره في مواقف الأحزاب السياسية فقد ساند الحزب الشيوعي عبد الكريم قاسم في حين اظهر التيار القومي ميله الواضح إلى عبد السلام عارف ولما كان الجيش قد اصبح مجالا للنشاط الحزبي، فان من الطبيعي أن ينعكس هذا الصراع داخل الجيش الأمر الذي اقلق عدداً من الضباط الوطنيين المخلصين وفي مقدمتهم ناظم الطبقجلي، إذ عمل جاهدا على الحد من ممارسة الأحزاب نشاطها السياسي في الجيش لما سيتركه ذلك من آثار سلبية[3].

ففي الاجتماع الذي انعقد في العاشر من تشرين الأول لسنة 1958، تطرق الطبقجلي إلى مقترح مديرية الاستخبارات العسكرية بشان مسالة انتشار الحزبية وتفشيها في الجيش[4]. وجرت مناقشات بناءة

---

(1) منير علي، مذكرات عبد السلام عارف، مجلة روز اليوسف، العدد 1982، 6 حزيران 1966 ؛ ص290، شهادة الزعيم الركن احمد صالح العبدي، ص370 .

(2) محكمة الشعب، ج5، ص223 .

(3) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب، في 17 أيلول 1996 .

(4) منهاج مجلس الدفاع لشهر تشرين الأول 1958 .خليل إبراهيم حسين، الصراع=

وإيجابية بين أعضاء مجلس الدفاع حول إطلاق حرية التنظيم الحزبي لكافة الأحزاب أو تجميد الأحزاب خلال فترة الانتقال، التي كان أمدها خمس سنوات، حتى تتوجه الأحزاب للعمل مع الجيش وقادته إلى البناء وضمان وحدة البلاد. وقد استقر الرأي بين أعضاء المجلس على الأخذ بالمقترح الثاني[1].

وبعد انتهاء الاجتماع توجه الطبقجلي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية والتقى بمجموعة من الضباط القوميين وعبر أمامهم عن ارتياحه البالغ لقرار المجلس الذي سيحول دون انتشار الشيوعية في صفوف الجيش، ودعاية البارتي[2] الانفصالية التي تهدد باقتتال منتسبي الجيش فيما بينهم، وشق الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من تعهد عبد الكريم قاسم بالعمل على تنفيذ القرار حسبما أكده الطبقجلي فانه لم يأخذ المسالة بجدية إذ استمر الشيوعيون في ممارسة نشاطهم داخل الجيش[3].

وفي الاجتماع الذي عقد في الخامس من تشرين الثاني 1958، انتهز الطبقجلي فرصة حجز عبد السلام عارف اثر عودته من بون بدون إذن مسبق من الحكومة. واقترح إعلان أهداف الثورة ضمن منهاج وزاري يعلن للشعب. فأبدى رئيس الوزراء موافقته وتعهد بدراسة الموضوع

= بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص21-32؛ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد فريد ضياء محمود، في 16 تموز 1996 .

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 358 .

(2) بارتي (party) مصطلح إنكليزي يعني حزب استخدم في اللغة الكردية وأشيع استخدامه على الحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس في سنة1946 واصبح الملا مصطفى البرزاني رئيسا له في مؤتمره الذي انعقد في 6 آب 1949 .وتجدر الإشارة إلى إن الحزب يسمى حاليا الحزب الديمقراطي الكردستاني .خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص10

(3) المصدر نفسه ص17 .

وعرضه على مجلس الوزراء[1]. وخلال مأدبة الغداء التي أقامها عبد الكريم قاسم تكريما لقادة الفرق، وتحدث الطبقجلي معه بشأن الموضوع مرة أخرى[2]. وفي صباح السادس من تشرين الثاني 1958 توجه الطبقجلي قبل مغادرته بغداد إلى مقر عمله في كركوك، إلى رئيس مجلس السيادة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي[3] مودعا إياه وراجيا منه بحث موضوع الحزبية مع عبد الكريم قاسم ومتابعته بنفسه[4]. وبعد عدة أيام من وصوله إلى مقر الفرقة الثانية أرسل إلى رئيس الوزراء رسالة أعرب فيها عن أمله باتخاذ إجراء عاجل يحول دون استمرار النزاعات الحزبية في الجيش. وحثه على العمل لإظهار نياته الحسنة بهذا الشأن بما يخدم توحيد الجهود وحث الشعب على التمسك بالنظام والعمل من اجل الثورة. وتمنى أن تحظى دعوته هذه باهتمامه[5].

لم يبد عبد الكريم قاسم اهتماما بدعوة الطبقجلي الذي واصل

---

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص359، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد، في 31 آب 1996 .

(2) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص28 .

(3) محمد نجيب الربيعي: ولد سنة 1904. تخرج من المدرسة العسكرية سنة 1927 ومن كلية الأركان سنة 1937 إذ حصل على درجة نجاح (أ). تولى عدة مناصب عسكرية منها معلم في كلية الأركان سنة 1938 وهو برتبة رئيس أول ركن، وآمر اللواء الأول في حرب فلسطين سنة 1948، وقائد للفرقة الثالثة سنة 1951 وكان برتبة زعيم ركن. اصبح سفيراً في جدة عام 1957 بعدما رقي إلى رتبة فريق ركن. تولى منصب رئيس مجلس السيادة في 14 تموز 1958 وحتى ثورة 8 شباط 1963. توفي في السادس من كانون الأول 1995. عبد المناف شكر النداوي، " نجيب الربيعي .. دوره السياسي والعسكري في العراق لغاية 1963 "، مجلة كلية التربية _ الجامعة المستنصرية، العدد الخامس، 1996، ص1-31، محمود فهمي درويش، المصدر السابق، ص14 .

(4) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص28.

(5) رسالة من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، نقلا عن جاسم مخلص، المصدر السابق، ص373 .

جهوده بهذا الخصوص. ففي الاجتماع الشهري لقادة الفرق المنعقد في التاسع والعشرين من كانون الأول سنة 1958، جرت مناقشات حول الموضوع ووجد المجتمعون أن من الضروري أن يصدر أمر وزاري يمنع منتسبي القوات المسلحة من التدخل في السياسة أو الانتساب إلى حزب معين وكان أمرا طبيعيا أن يوافق عبد الكريم قاسم على الاقتراح من حيث الظاهر لتهدئة الموقف[1].

وحين لمس الطبقجلي مماطلة من عبد الكريم قاسم أرسل كتابا إلى رئيس أركان الجيش في التاسع عشر من كانون الثاني 1959، مؤكدا أهمية الموضوع ومعربا عن أمله في أن يسعى لدى عبد الكريم قاسم لاتخاذ إجراء صارم بحق العسكريين الذين يمارسون النشاط الحزبي داخل الجيش[2]. وأكد هذا الأمر في كتاب آخر أرسله في التاريخ نفسه وحث فيه أيضا على ضرورة أن يتم توجيه الجيش نحو التدريب وأداء الواجب المقدس في الدفاع عن الجمهورية العراقية ضد الأخطار الخارجية التي قد تهدده[3] والتقى في العشرين من شباط 1959[4] بوزير الدولة فؤاد عارف[5] عند مجيئه إلى كركوك قادما من السليمانية، فعرض

---

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص361، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد في 31 آب 1996.

(2) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم / أ س / 142 في 19 كانون الثاني 1959 إلى رئيس أركان الجيش، م/ الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص78 ؛ جاسم مخلص، المصدر السابق، ص418 .

(3) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم أ س / س3 / 144 في 19 كانون الثاني 1959الى رئيس أركان الجيش، م / فوضويون ومتآمرون جاسم مخلص، المصدر السابق، ص404 .

(4) جريدة الثورة، العدد 100، 21 شباط 1959 .

(5) فؤاد عارف : ولد سنة 1913 في السليمانية، تخرج من المدرسة العسكرية سنة 1935 برتبة ملازم ثان. عين مرافقا للملك غازي سنة 1936 واستمر حتى عام=

عليه فكرة استمالة الوزراء إلى العمل من اجل إصدار أمر وزاري بشان الموضوع. كما طلب منه إقناع عبد الكريم قاسم بذلك. لان الحزبية بدأت تنتشر في القوات المسلحة بشكل كبير. وقد أكد وزير الدولة ان عبد الكريم قاسم لم يعر الموضوع أهمية تذكر[1] وقبل بضعة أيام من انتفاضة الشواف وتحديداً في 28 شباط 1959 عقد المؤتمر الشهري لقادة الفرق، وبالرغم من أن الطبقجلي لم يحضر الاجتماع بسبب مرضه الا أنه كان قد أدرج وضمن منهاج المجلس، الذي كان يقر قبل عقد الاجتماع، مقترحه الداعي إلى مناقشة نشاط الأحزاب من حيث إلغائها أو الاعتراف بها وكذلك ظاهرت اتجاه بعض الضباط والمراتب إلى الانتماء للأحزاب[2].

يتضح مما تقدم إن ناظم الطبقجلي بذل ما في وسعه للحد من نشاط الأحزاب السياسية داخل الجيش. ومن المهم أن نشير هنا إلى إن كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي أرسل صديقه صبيح محمود شكري[3] بعد أيام من قرار قادة الفرق بتجميد الأحزاب، في

= 1938. آمر كلية الضباط الاحتياط سنة 1956 وهو برتبة زعيم، آمر اللواء التاسع في الحلة عام 1958. عين متصرفا للواء كربلاء بعد ثورة 14 تموز 1958 واستمر لستة اشهر شغل بعدها منصب وزير الدولة ووزير الزراعة وكالة فترة معينة. تولى بعد ثورة 8 شباط 1963 منصب وزير الأوقاف. في عام 1968 اصبح نائبا لرئيس الوزراء. اشترك في المفاوضات التي جرت بين الحكومة العراقية والكرد في شمال العراق سنة 1970 والتي تمخض عنها بيان الحادي عشر من آذار 1970. مقابلة معه، في 1 تشرين الأول 1996 .

(1) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف، في 1 تشرين الأول 1996 .

(2) كتاب دائرة الأركان العامة، ذي الرقم 95، في 23 شباط 1959، م / منهج اجتماع مجلس الدفاع في 28 شباط 1959. محفوظ في مكتبة اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد .

(3) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص151 - 152 .

العاشر من تشرين الأول 1958، وعرض عليه الاجتماع به في المكان والزمان اللذين يحددهما. ويبدو أن محاولة الجادرجي في إقناع الطبقجلي بالانتماء إلى حزبه كانت للمكانة التي يتمتع بها بين الأوساط الرسمية والضباط والمراتب. إلا إن الطبقجلي اعتذر عن تلبية الطلب وأكد للموفد انه لم ينتمِ إلى حزب معين وان الحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه أسمى من أيِ مكسب حزبي[1] لكن هذا لم يثن الجادرجي عن تكرار محاولته مع الطبقجلي وفي هذه المرة عرض عليه عن طريق صبيح محمود شكري أيضا الانضمام إلى الحزب الوطني الديمقراطي. وكان رد الطبقجلي ان من الأفضل للجادرجي أن يجمد نشاط حزبه حرصا على المصلحة العامة مؤكدا ان في ذلك تضحية كبيرة تهون ازاء المصلحة الوطنية الكبرى ووحدة الشعب بعد أن بدت الانقسامات والصراعات العقائدية والحزبية تفكك وحدته[2].

وحين وقعت الخلافات بين الشيوعيين والقوميين في طوز خورماتو، زار الطبقجلي في مقر الفرقة الثانية، عوني يوسف رئيس محكمة استئناف كركوك آنذاك، عضو الحزب الشيوعي، وعرض عليه التعاون مع الشيوعيين ومساندته لهم وذكر له بان الحزب الشيوعي سيتمكن من السيطرة على مقاليد السلطة في العراق. وإن الصراع الذي يخوضه من اجل السلطة هو صراع حياة أو موت. وان الحزب الشيوعي مصمم على كسب المعركة بغض النظر عن الوسائل والأساليب. لم يغير هذا الإلحاح من موقف الطبقجلي وأكد له بأنه سيختار الحزب أو الجماعة السياسية التي يرغب الانتماء إليها. وانه سينضم إلى الاتجاه السائر وفق المبادئ القومية، وان ذلك سيتم بعد أن يترك الخدمة العسكرية، لان وجوده في القوات المسلحة لا يسمح له بالعمل السياسي. فالجيش فوق الميول والاتجاهات. وانه ملك الوطن وليس

---

(1) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص358 .

(2) المصدر نفسه، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 360 .

ملكا لحزب معين[1].

وقد أكدت الأحداث صواب موقف الطبقجلي ودعوته للحد من النشاط الحزبي داخل الجيش. فكثيرا ما كان الشيوعيون يرفضون تنفيذ الأوامر العسكرية بحجة انهم يتلقون تعليماتهم من حزبهم. وكاد الأمر يصل إلى الاقتتال بين وحدات الجيش. أو أن يضطر الجيش إلى فتح النار على أبناء الشعب.

وفي محاولة من الطبقجلي لمعالجة الوضع اصدر أوامره بضرورة الالتزام بالضبط والنظام واحترام القوانين العسكرية ومعاقبة كل من لا يلتزم بها[2]. كما منع الاجتماعات والندوات التثقيفية التي كان يعقدها الشيوعيون ويحضرها الضباط والمراتب خارج المعسكرات. وأرسل أسماء الضباط والمراتب إلى المراجع العليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم. وقد اصطدم إجراؤه هذا بموقف عبد الكريم قاسم الذي يغض النظر عن تصرف الشيوعيين. لكن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في موقفه[3].

خامسا ـ دوره في تآخي القوميات ومنع الصدامات المسلحة.

المعروف عن مدينة كركوك انها تتسم بطابع خاص، إذ يسكنها العرب والكرد والتركمان والمسيحيون (الآثوريون والأرمن). فضلا عن تعدد القوميات واللغات والديانات فهنالك أيضا خلاف في الآراء والمعتقدات السياسية، فيوجد فيها البعثي والقومي والشيوعي والبارتي وصاحب الاتجاه الديني[4].

---

(1) محكمة الشعب ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص358 ؛ خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 153 .

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 362 .

(3) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري الراوي، في 18 أيلول 1996 .

(4) مقابلة مع الأستاذ نور الدين الواعظ (رئيس بلدية كركوك آنذاك)، في 30 أيلول 1996 .

ورأى الطبقجلي أن من الضروري إفهام سكان المدينة أهمية نبذ الخلافات العرقية والدينية والسياسية. وكان يعقد لهذا الغرض اجتماعات تثقيفية في النادي العسكري يدعو إليها أبناء مختلف القوميات والديانات والاتجاهات السياسية مؤكدا لهم أن هدف النظام الجمهوري هو إزالة أي شكل من أشكال الحقد والبغضاء بين طوائف الشعب الواحد، التي يحاول الاستعمار جاهدا توسيعها[1]. كما اجتمع برؤساء الطوائف المسيحية في كركوك وتعهد لهم بحماية أرواحهم وممتلكاتهم ودعاهم إلى الالتزام بالهدوء والسكينة. ومن جانب آخر دعا خطباء الجوامع وطلب منهم حث الناس على مؤازرة النظام الجمهوري[2]. كما كان يستقبل في مقر الفرقة الثانية عددا غير قليل من المواطنين على مختلف قومياتهم ودياناتهم مؤكدا أهمية روح التآخي بين أبناء القوميات[3].

في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1958 شهدت مدينة كركوك مظاهرات وصدامات بين الكرد والتركمان بعد مغادرة الملا مصطفى البرزاني كركوك متوجها إلى بغداد بعد أن قام بزيارة لبعض المدن الشمالية[4]. وتجدر الإشارة إلى أن الملا مصطفى البرزاني قد عاد إلى العراق قادما من الاتحاد السوفيتي السابق، في السادس من تشرين الأول 1958 بناء على دعوة من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[5]. وكان الطبقجلي من الذين عارضوا عودته لأنه كان يرى في ذلك إثارة لتجدد الخلاف بين السلطة الحاكمة والكرد[6]. وقد لجأ الكرد خلال

---

(1) محكمة الشعب، ج18، شهادة المقدم المتقاعد صباح عبد الله، ص 31 .

(2) المصدر نفسه، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 365 .

(3) مقابلة مع الأستاذ نور الدين الواعظ، في 30 أيلول 1996 .

(4) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997 .

(5) جريدة البلاد، العدد 5312، 7 تشرين الأول 1958 .

(6) منشورات دار الأبحاث، سلسلة سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (العراق _ الكويت 1966)، بيروت، د.ت، ص 177

مسيرتهم التوديعية للبرزاني إلى استفزاز التركمان مما أدى إلى أن يقع صدام مسلح بين الفئتين. وقد اتخذ الطبقجلي الإجراءات الكفيلة لفرض سيطرته على الوضع فأمر آمر اللواء الرابع العقيد الركن محمد سعيد الشيخ بإنزال قوات لوائه إلى شوارع المدينة لحفظ الأمن واعتقال كل من اسهم في إثارة الفوضى. كما اصدر أمرا منع فيه التجوال في المدينة[1]، وعقد اجتماعا لآمري الوحدات دعاهم فيه إلى التحدث إلى منتسبي وحداتهم بعدم مناصرة فئة على حساب أخرى في حالة حدوث نزاع بينهم، لان الجيش لابد وان يكون حياديا في جميع الظروف. واصدر التعليمات إلى وحدات الفرقة كافة بهذا الشأن[2]. ووجه بيانا إلى أبناء المدينة دعاهم فيه إلى التمسك بالهدوء والسكينة، وان ينصرف كل منهم إلى عمله، وان يبتعدوا عن أي تصرف من شأنه أن يولد التفرقة[3].

كما دعا ممثلين عن الكرد والتركمان لمناقشة المشكلة. وقد تمخض عن هذا الاجتماع إصدار بيان إلى أهالي مدينة كركوك كتبه المحامي مكرم الطالباني[4] ووافق عليه الطبقجلي[5]. وقد دعا البيان إلى اليقظة من المحاولات الأجنبية التي تهدف إلى شق الصف الوطني. وأمر

---

(1) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997 .

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 366 ؛ مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997 .

(3) جريدة كركوك، العدد 1674، 29 تشرين الأول 1958 .

(4) مكرم الطالباني : ولد في كركوك سن 1923 اكمل دراسته الإعدادية فيها. تخرج في كلية الحقوق عام 1946. عين في الأول من كانون الأول سنة 1959 مديرا عاما لانحصار التبغ في العراق. وفي سنة 1960 مفتشاً عاماً في ديوان مؤسسة الإصلاح الزراعي. اعتقل بعد ثورة 8 شباط 1963 وحكم عليه بالحبس لمدة أربع سنوات افرج عنه قبل انقضاء مدة محكوميته. شغل منصب وزير الري من عام 1972 إلى عام 1978 وبعدها وزيرا للنقل والمواصلات إذ أحيل بعدها على التقاعد. مقابلة معه في 1 آذار 1997 .

(5) مقابلة مع الأستاذ مكرم الطالباني، في 1 آذار 1997 .

الطبقجلي بتوزيعه على سكان المدينة وإذاعته بواسطة مكبرات صوت محمولة فوق عجلات عسكرية[1]. وخلال الاجتماع ارتأى الطبقجلي أن تؤلف لجنة من الممثلين الحاضرين عن الكرد والتركمان سميت بلجنة (التعاون الوطني)[2]، الهدف منها توثيق العلاقة بين أبناء القوميتين وحل المشاكل التي تقع بينهما وتقديم التوجيهات والمقترحات إلى قيادة الفرقة الثانية. واقترح الطبقجلي في اجتماع آخر للجنة أن يسعى أعضاؤها إلى حث الشباب من الكرد والتركمان على الدخول في معسكرات للتدريب على السلاح بهدف إحلال التقارب والتفاهم بين القوميات[3].

وفي اليوم التالي (26 تشرين الثاني 1958) قامت جماعة من التركمان بمظاهرة سلمية أمام مقر قيادة الفرقة الثانية. وألقى الطبقجلي كلمة عبر عن اسفه للأحداث التي شهدتها المدينة، وأكد انه سيتخذ إجراءات قاسية بحق الخارجين على الأمن والنظام. وان أبناء الشعب العراقي متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتمائهم القومي[4]. وعلى اثر هذا الخطاب هتف أحد المتظاهرين بحياة الطبقجلي، فأمر الطبقجلي باعتقاله لحين انتهاء التظاهرة السلمية، حتى لا يدع للمتربصين من أعداء الجمهورية من تأويل هذا الحادث واستغلاله لإثارة شكوك السلطة الحاكمة حوله بحجة انه يساند التركمان ضد الكرد

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 366- 367 .

(2) الفت لجنة التعاون الوطني من الكرد (المحامي مكرم الطالباني والمحامي حسين البر زنجي والعقيد المتقاعد عبد القادر البر زنجي والمحامي عمر مصطفى) ومن التركمان (المحامي محمد الحاج عزت والمحامي تحسين رأفت والرئيس الأول المتقاعد عطا خير الله الصيدلي وحسام الصالحي). مقابلة مع الأستاذ مكرم الطالباني، في 1 آذار 1997 .

(3) مقابلة مع اللاستاذ مكرم الطالباني، في 1 آذار 1997 ؛ مقابلة مع الأستاذ نور الدين الواعظ في 30 أيلول 1996 .

(4) محكمة الشعب، ج18، شهادة الرئيس الركن (الرائد الركن) صلاح الدين عبد القادر رشيد، ص 203-204 ؛ مقابلة معه، في 15 حزيران 1997 .

وبالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تخريب ما يسعى إليه من تآخ بين القوميات[1].

وحرصا من الطبقجلي على إزالة الخلافات بين الكرد والتركمان وإحلال الصفاء والود والتفاهم والتقارب بينهم من اجل الانصراف إلى العمل لخدمة الجمهورية، دعا ممثلين عن كلا الجانبين إلى الاجتماع في دار الضباط في مطلع تشرين الثاني 1958 وألقى خطابا جاء فيه:

"تجمعنا الآن مسؤولية وحدة الكلمة ووحدة الوطن. إن مسئوليتكم خطيرة وعظيمة تجاه الأحداث التي وقعت يوم السبت 25 تشرين الأول 1958، وجعلت من أبناء مدينة كركوك فئات متناحرة وشُعَّباً مختلفة تتناحر بالسر والعلن. ولتطور الموقف لان يعتدي الأخ على أخيه والصديق على صديقه والصهر على صهره والجار على جاره بداعي العصبية المقيتة المستهجنة. بداعي تنامي الكره والبغضاء بين أبناء الشعب. إن تغذية روح التفرقة لا تعود علينا إلا بأوخم النتائج وهذا ما لمستموه بأنفسكم وشاهدتموه بأعينكم. إن هذه البادرة سبة في جبين مدينة كركوك وإهانة إلى اسمها والى أبنائها الطيبين.

إن النزاع بداعي التعصب القومي، بداعي سيطرة قومية على أخرى أمر لا تسوّغه الشرائع والقوانين ودستور الثورة المظفرة. إن وحدة العراق في ظل جمهورية الثورة، معناها وحدة الشعب العراقي بقومياته وأديانه في حدود الجمهورية العراقية، معناه وحدة الشعب وإيمانه بحقه بان يعيش حراً آمناً وكريماً. إن أعداء هذا الوطن يقفون لوحدة صفوفنا بالمرصاد وهم مقيمون بيننا يظهرون الخبث ويبثون الأذى يحصون علينا الدقائق لنشر الدس والنميمة والتفرقة. ان هؤلاء خابوا في تفرقتنا عندما كان الوطن يرسف في قيود الجور والظلم والعبودية فوحدتنا المصاعب والآلام فكيف بنا ونحن في عهد الحرية عهد الثورة. عهد ثورتكم

---

(1) محكمة الشعب، ج18، شهادة النائب عريف انضباط احمد صالح، ص 196 .

الجبارة.. الآن يدعونا الوطن وضمير الشعب الحي للتآخي بالوقوف جبهة افتداها الشعب العراقي بغالي التضحيات أصبحت نقمة بدلا من أن تكون نعمة وهل الحرية معناها السب والتناحر؟ حاشا ثم حاشا. أني مؤمن بان أبناء هذا البلد تجمعهم القلوب والآمال والأماني بان يعيشوا أخوانا أحرارا في وطنهم كرماء في جمهوريتهم".

ثم أوضح بان الأحداث التي شهدتها مدينة كركوك في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1958، دعت الجيش للسيطرة على الموقف ووضع حد للخلاف الذي غذته العناصر الانتهازية وانه مصمم على الضرب بشدة "على الأيدي الملطخة بالخيانة خيانة وحدة الشعب. سيضرب بقساوة ومن دون رحمة وسيضع يده في المستقبل على الرؤوس العفنة الحقيرة التي تدبر هذه الدسائس لأغراض حقيرة دفاعا عن شرف ثورته التي حررت شعب العراق الكريم".

وفي نهاية كلمته دعا إلى الوحدة والتآخي وأعرب عن اسفه إلى سوق بعض الشباب إلى المجلس العرفي. وذكر أن قيادة الفرقة الثانية كانت قد التمست معاملتهم معاملة جيدة وقد تم إطلاق سراحهم[1].

وبينما كان الطبقجلي في السابع والعشرين من كانون الأول 1958 في بغداد لبحث بعض المسائل المتعلقة بالمنطقة الشمالية، اتصل به وكيله الزعيم محمد مطيع ليعلمه عن مجيء لجنة من بغداد للتفتيش عن الأسلحة في بعض منازل التركمان. وقد أدرك الطبقجلي خطورة هذا الأمر وما سينجم عنه من عواقب[2]. فطلب من وكيله إصدار بلاغ إلى وحدات الفرقة كافة باتخاذ الحيطة والحذر وعدم السماح لبعض من اسماهم بالموتورين بتفتيش بيوت لا صلة لها بالموضوع وقد جاء في البلاغ:

---

(1) -جريدة كركوك، العدد 1675، 4 تشرين الثاني 1958 .

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص370 .

آ - تمنع التجمعات مهما كان نوعها منعا باتا لأي غرض كان. ومن يخالف ذلك يعرض نفسه إلى اشد العقوبات.

ب - لا يجوز التدخل بواجبات الأمن أو الشرطة أو أي واجب حكومي كتفتيش السيارات وغيرها بدون تخويل رسمي من السلطات الحكومية. ومن يقوم بمثل هذه الأعمال يعتبر من المخالفين لأوامر الجمهورية وسينال عقابا صارما[1].

وفي الثامن والعشرين من شباط 1958، تجمهرت أعداد من شباب التركمان في مركز المدينة احتجاجا على سوء معاملة مديرة دار المعلمات (لبيبه احمد الريس) للطالبات التركمانيات. فأمر الطبقجلي الانضباط العسكري بالنزول إلى الشارع لمساندة الشرطة في تفريق المتجمهرين. ثم أرسل سرية مشاة لتعزيز تلك القوة بعد أن بدت ظواهر تؤشر تفاقم الموقف. ومن اجل تهدئة الوضع اتفق مع متصرف لواء كركوك السيد عبد الجليل الحديثي، على نقل مديرة الدار من مركز المدينة[2]. وشكلت لجنة تحقيق برئاسة بطرس مروكي. وقد أدين عدد من التركمان بحجة انهم حاولوا الإخلال بأمن المدينة، واصدر أمرا باعتقالهم مما حدا بالتركمان إلى اتهامه بأنه اصدر حكمه بتأثير من عوني يوسف رئيس محكمة استئناف كركوك آنذاك. وطلبوا من الطبقجلي أن ترسل لجنة تحقيق محايدة من بغداد للنظر في الموضوع. فاتصل بالحاكم العسكري، وشكلت لجنة تحقيق برئاسة حاكم تحقيق بغداد الرصافة السيد سالم محمد عزت، الذي يذكر انه عندما وصل إلى كركوك في الثالث من آذار 1959 التقى بالطبقجلي في منزله ودار حديث عن المظاهرات التي

---

(1) د. ك. و، وزارة الداخلية، ملفة الأمن في العهد الجمهوري، برقم الملفة 467 / 42050، كتاب قائممقامية قضاء عقرة إلى معاونية شرطة قضاء عقرة، ذي الرقم 13 في 1 كانون الثاني 1959، م / تبليغ بيان، و 70، ص 70 .

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 370 .

هددت أمن المواطنين. وأوضح الطبقجلي خلال الحديث أن هدف الجيش من تفجير ثورة 14 تموز 1958 هو تحقيق الرفاهية للجميع وليس أن ينحاز إلى جانب معين. وأوصى الطبقجلي اللجنة بان تلتزم جانب الحياد في التحقيق. وقد أكملت اللجنة تحقيقها في السابع من آذار 1959، وحصلت على إذن من الحاكم العسكري العام بإطلاق سراح من لم تثبت عليه التهمة. وكان لهذا التصرف أثره في الحد من التوتر الذي ساد المدينة، ومنع حدوث فتنة كادت أن تؤدي إلى عواقب غير محمودة[1].

من جانب آخر اقترح الطبقجلي غلق القنصليات البريطانية والأمريكية في كركوك والموصل والسليمانية، عندما وجد أن تلك القنصليات تحاول إثارة الفتنة بين القوميات، وقد اخذ بمقترحه وتم إغلاق القنصليات المذكورة[2].

لم تقتصر إجراءات الطبقجلي في هذا الجانب على مدينة كركوك، بل شملت العديد من المناطق الشمالية التي حدثت فيها صدامات بين الشيوعيين والقوميين. ففي مدينة التون كوبري التابعة للواء اربيل استطاع حل النزاع الذي حدث بين الشيوعيين والقوميين بمصالحتهم وحثهم على العمل معا لخدمة الجمهورية. أما في طوز خورماتو القريبة من مدينة كركوك فقد تمكن من إعادة الأمن والنظام إليها بعد أن طلب من الحاكم العسكري العام إرسال لجنة تحقيق من بغداد، حين وجد أن حاكم تحقيق المنطقة انحاز إلى الشيوعيين دون وجه حق واتهم العناصر القومية بإثارة الخلافات. وحين حدث نزاع بين الشيوعيين والقوميين في كفري أرسل سرية مشاة من الفرقة الثانية لفض الاشتباكات التي حصلت. وأوفد

---

(1) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 93 - 94.

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 356 .

ضابط حامية راوندوز إلى منطقة مركه سور لإعادة الاستقرار إليها. وعالج الاشتباكات التي وقعت في حلبجة بين الشيوعيين والقوميين بمصالحتهم وتقريب وجهات النظر بينهم حول المسائل التي اختلفوا حولها[1]. والواضح أن الطبقجلي كان ضد سياسة الاصطدام مع الشيوعيين على الرغم من خلافه العقائدي معهم، إذ أن المصلحة الوطنية كانت تقتضي توحيد الجهود لمواجهة القوى المعادية للثورة.

وحين وقعت صدامات في مناطق شقلاوة وشيناوة وكومرة وحرير وباطلس التابعة للواء اربيل، اتصل بالحاكم العسكري العام وطلب منه الاهتمام بهذه الحوادث واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق مثيري الشغب[2]. وعندما اخذ الشيوعيون بإثارة النعرات الدينية في الموصل بين المسلمين والمسيحيين، وذلك بإيهام المسلمين ان المسيحيين يهددون حياتهم وإيهام المسيحيين بان المسلمين سينفذون مجزرة بحقهم. أوعز إلى العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس بان يجمع رجال الدين المسلمين والمسيحيين في إحدى جوامع المدينة ويعلن تآخي الهلال مع الصليب رمزا للإسلام والمسيحية. وقد لاقت خطوته النجاح، إذ أعادت الثقة والطمأنينة إلى نفوس الفئتين وأحبطت محاولات الشيوعيين باثارة الخلاف بين الطائفتين الذي كاد أن يؤدي إلى نتائج غير محمودة العواقب[3].

وكان الطبقجلي في اجتماعاته مع آمري الألوية التابعين للفرقة الثانية، سواء التي يعقدها في مقر الفرقة أو أثناء زياراته التي يقوم بها لتفقد أوضاع المنطقة الشمالية، يحث آمري الألوية على استخدام العقل

---

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 371 .

(2) المصدر نفسه، ص371، كتاب متصرفية لواء أربيل إلى وزارة الداخلية سري، ذي الرقم 32 في 13 كانون

(3) الثاني 1959، م / حوادث قضاء شقلاوة. جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 395 ـ 400 .

والحكمة في فض النزاعات التي قد تحدث بين القوميات المختلفة، وبذل الجهود من اجل تقريب وجهات النظر بينهم، وجعل سمة التآخي أساس العمل. كما كان يتابع باهتمام ما يعقد من المؤتمرات للمصالحة في المنطقة الشمالية بين الكرد أنفسهم (البرزانيين والزيباريين) أو بين الكرد والتركمان. إذ انه غالبا ما كان يحضر هذه المؤتمرات ويحثهم على أن يكونوا أبناء مخلصين للجمهورية متكاتفين في ما بينهم للوقوف بوجه أعداء الوطن والوحدة الوطنية[1].

على الرغم من حيادية الطبقجلي وسعيه الحثيث والمتواصل في أن تكون مدينة كركوك نموذجا للوحدة الوطنية والتآخي بين القوميات، فان البعض من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي يرون ان الطبقجلي كان يناصر التركمان ضد الكرد ويحرضهم على الاعتداء ويتعهد لهم بإسقاط جميع التبعات القانونية التي تلحق بهم جراء اعتدائهم على الكرد[2].

إن هذا الرأي لا يصمد طويلا أمام النقد فقد فندته اكثر من شخصية كردية منها فؤاد عارف وزير الدولة آنذاك وهو من الشخصيات الكردية المعروفة. وقد أكد ان الشيوعيين هم الذين روجوا معاداة الطبقجلي للكرد[3] ومن الشخصيات الكردية الأخرى التي فندت هذا الرأي الرئيس الركن (اللواء الركن فيما بعد) صلاح الدين عبد القادر رشيد، ضابط استخبارات الفرقة الثانية آنذاك[4] كما فنده الضباط الذين عملوا بأمرة الطبقجلي في الفرقة الثانية ومنهم العقيد الركن محمد سعيد الشيخ آمر اللواء الرابع[5]، والعقيد نوري الراوي آمر اللواء الثاني، والعقيد ياسين السامرائي آمر الفوج الثاني اللواء الرابع[6]، والمقدم

---

(1) مقابلة مع اللواء المتقاعد فؤاد عارف، في 1 تشرين الأول 1996.

(2) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(3) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997.

(4) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري الراوي، في 18 أيلول 1996.

(5) مقابلة مع اللواء المتقاعد ياسين السامرائي، في 10 أيلول 1996.

الحقوقي جميل السعودي المشاور القانوني للفرقة الثانية[1]. الأمر الذي يدعونا إلى التأكيد بأنه رأي يفتقر إلى الدقة والموضوعية ولا يمثل سوى رأي حزب كان الطبقجلي قد حذر منه في كتبه الرسمية التي بعثها إلى مراجعه العليا في بغداد عن نياته الرامية إلى جعل مدينة كركوك مدينة كردية ضمن دولة كردستان التي يطمح الحزب إلى إعلانها. وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المبحث الآتي.

سادسا ـ تحذيراته من ممارسات البارتيين والشيوعيين.

تأزم الوضع السياسي في كركوك اثر انتشار الشيوعية بين سكان المدينة ومحاولة بعض المتطرفين الكرد، ولا سيما أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي (البارتيين) استغلال تعاطف السلطة الحاكمة معهم لتنفيذ مخططهم الرامي إلى جعل مدينة كركوك ذات القوميات المختلفة مدينة كردية بأكملها وضمها إلى جمهورية كردستان التي يسعون إلى إعلانها في المنطقة الشمالية، لتكون قاعدة لضم كرد إيران وتركيا إليها. لكن الطبقجلي كان حذرا ويقظا من نيات البارتيين وتحريض الشيوعيين. فكتب إلى المراجع العليا في بغداد العديد من الكتب الرسمية التي يحذر فيها من خطورة الوضع في كركوك وصعوبة فرض السيطرة عليها في المستقبل القريب وما سيترتب على ذلك من مشاكل وعواقب تهدد الوحدة العراقية.

ففي التاسع من أيلول سنة 1958 أرسل الطبقجلي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ملاحظاته وآراءه بشأن المذكرة التي رفعها المدرسون الكرد إلى وزارة المعارف حول رفع المستوى الثقافي في كردستان وتحديد منطقة المعارف الكردية بألوية السليمانية واربيل وكركوك ومدينة خانقين وأقضية الموصل الكردية[2] وقد تضمنت

---

(1) مقابلة مع العقيد المتقاعد جميل السعودي، في 27 حزيران 1996.

(2) للإطلاع على ما تضمنته المذكرة التي رفعها المدرسون الكرد ينظر: جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 358 ـ 369.

ملاحظاته بهذا الخصوص النقاط التالية:

1 ـ إن قرار حدود معارف كردستان معناه الاعتراف ضمنا بالخطوة التي يسعى إليها المدرسون الكرد وهي إعلان كيان كردستان السياسي.

2 ـ إن الرغبة بزج لواء كركوك ضمن منطقة المعارف الكردية يخفي في طياته روح الاستيلاء على النفط وصهر القوميات الأخرى في اللواء.

3 ـ ضرورة إناطة منصب مدير المعارف في كركوك بصورة دائمة بشخص عربي تتوافر فيه صفة الحياد ويعمل على وفق مصلحة الجمهورية وخدمة التعليم بعيداً عن الانحياز إلى قومية معينة[1].

استهدف الطبقجلي من هذه الملاحظات التنبيه إلى النيات الخطيرة لبعض المتطرفين الكرد الرامية إلى تمزيق وحدة البلاد الوطنية. وقد عثر أحد منتسبي الفرقة على نموذج بطاقة معايدة كان في نية بعض العناصر الكردية طبعها. وعكس النموذج تطلع تلك العناصر لجعل مدينة كركوك ضمن منطقة كردستان. إذ حوى صورة تمثل جنديا كرديا يحمي المنطقة الشمالية بالسلاح المشار إليه بمدفع. فكتب الطبقجلي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية في الثاني من كانون الأول 1958 بشأن الموضوع. وارفق مع الكتاب نموذج المعايدة المؤمل طبعها. ورأى ان هذا من أساليب الدعاية التي تمارسها العناصر الكردية المشبوهة وان من المصلحة أن تمنع مثل هذه النشاطات. وطلب عرض الموضوع على رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، للإطلاع على حقيقة نيات تلك العناصر

---

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري و شخصي ذي الرقم ح/ ش3/ 5/ 914 في 9 أيلول 1958 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، م/ مذكرة المدرسين الأكراد إلى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص14 ـ 16، جاسم مخلص، المصدر السابق، ص358 ـ 369.

بخصوص لواء كركوك الذي لا يشكل فيه الكرد الأكثرية قياسا إلى العرب والتركمان. كما أوضح ان هذه العناصر تدفع الكرد إلى الهجرة إلى كركوك في محاولة لتغيير واقعها السكاني، الأمر الذي يعد منافيا للدستور العراقي المؤقت. وتوقع الطبقجلي ان أسلوب الدعاية سيتطور إلى المجاهرة بالمطاليب ثم استخدام القوة لتحقيق ذلك[1].

في الوقت الذي كان الطبقجلي يراقب بحذر تطورات الأوضاع واحتمال أن تلجأ جماعة الملا مصطفى البارزاني إلى استخدام العنف ضد التركمان في فرض سيطرتهم على لواء كركوك[2]، أتى لمقابلته المحامي مكرم الطلباني والعقيد المتقاعد محمود طه مساء الرابع من كانون الأول 1958، واخبراه بورود معلومات عن احتمال قيام التركمان بمظاهرة مسلحة تهدف إلى إرباك الوضع الأمني في مدينة كركوك. فاتخذ الطبقجلي اثر ذلك إجراءات أمنية مشددة تحسبا لأي طارئ. وأرسل كتابا إلى مديرية الاستخبارات العسكرية أشار فيها إلى إن المحامي مكرم الطالباني وغيره من أعضاء جبهة كردستان التي تضم (الحزب الديمقراطي الكردي والحزب الشيوعي وحزب جبهة الاتحاد الوطني)، يبغون إثارة الاضطرابات في كركوك واستفزاز سكان المدينة الذين ينظرون بعين الحذر إلى الجبهة المذكورة ويعدونها معادية لهم، لأنها تسعى إلى تكريس مدينة كركوك وبث الرعب والخوف بين التركمان. كما اتصل مكرم الطالباني بمتصرف كركوك بشأن الموضوع بحجة حرصه على الأمن. وقد أكد الطبقجلي في آخر كتابه انه ليس هناك من يسعى إلى الإخلال بالأمن[3].

---

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري و شخصي ذي الرقم ح/ش3/ 1598 في 3 كانون الأول 1958 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، م/بطاقة معايدة. جاسم مخلص، المصدر السابق، ص373 ـ 375.

(2) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم، ص10.

(3) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم ح/ص/ 3/ 5/ 1960في 6 كانون الأول 1958 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، م/حرب=

الحق الطبقجلي هذا الكتاب بآخر إلى مديرية الاستخبارات العسكرية في التاسع من كانون الأول 1958، بعد أن راجعه المحامي عمر مصطفى الملقب ب(عمر دبابة) في السادس من كانون الأول 1958، بدعوى أن أهالي مدينة كركوك من تركمان سيقومون بمظاهرة مسلحة يساندهم بعض الضباط بهدف الإخلال بأمن المدينة. وقد أشار الطبقجلي في مضمون الكتاب إلى ما سبق أن بيّنه بشأن مقابلته مع مكرم الطالباني[1].

لم يثن موقف الطبقجلي مكرم الطلباني وعمر مصطفى عن تكرار مقابلته ثانية، وكان ذلك في التاسع من كانون الأول 1958، بصحبة حسين البرزنجي والعقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي وأعربوا له عن رغبتهم في تنظيم تظاهرة تأييداً لرئيس الوزراء والنظام الجمهوري، اثر الإعلان عن اكتشاف المؤامرة التي قيل إن مدبرها رئيس الوزراء الأسبق رشيد عالي الكيلاني، وأعلن عنها في الثامن من كانون الأول 1958[2] (أي اليوم الذي سبق الزيارة). وعرض مكرم الطالباني على الطبقجلي أسماء بعض الضباط بحجة اشتراكهم في المؤامرة. وقد أدرك الطبقجلي سوء نية الطالباني وصاحبيه وأكد لهم إن ذلك من اختصاص السلطات في بغداد وفي اليوم نفسه أرسل كتابا إلى الحاكم العسكري العام بيّن فيه أن الهدف من زيارة مكرم الطالباني وصاحبيه هو إثارة الفتن

= الدعاية والاستفزاز بين الأكراد والتركمان في كركوك.خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص31 ـ 32، جاسم مخلص، المصدر السابق، ص375 ـ 377 .

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم ش3/ 5/ 1631في 9 كانون الأول 1958 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، م/ حرب الدعاية والاستفزاز بين الأكراد والأتراك في كركوك .خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص33 ـ 34، جاسم مخلص، المصدر السابق، ص379 ـ 380 .

(2) سيأتي الحديث عنها في الفصل القادم.

والاضطرابات. وانه قرر منعهم من مراجعة مقره مرة أخرى. وطلب من السلطات المختصة أن تتخذ إجراءً مناسباً ضد هؤلاء لتحد من تصرفاتهم غير المسؤولة[1].

وفي كتاب لاحق إلى الحاكم العسكري العام نبه إلى وجود أيد خفية في بغداد تسعى إلى إثارة الاضطرابات في كركوك وأعرب عن أمله في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لهذا التدخل. وأشار إلى ان أعضاء نقابة المعلمين في كركوك ذكروا له أن الطلبة الكرد في المدينة جمعوا عدداً من التواقيع لإرسالها إلى وزارة المعارف مطالبين بتأسيس مديرية للمعارف خاصة لمنطقة كردستان. وبعد إجراء التحقيق في الموضوع تبين إن هناك من أوحى بهذه الفكرة من بغداد. وان الطلبة ينفذون التعليمات التي تأتيهم من هناك وأكد الطبقجلي ضرورة عدم الأخذ بالفكرة، وان يتولى إدارة المعارف في المدينة مدير عربي محايد. وان التدريس باللغة العربية وهو الحل المقبول وان الأخذ بفكرة تأسيس مديرية للمعارف خاصة بمنطقة كردستان وجعل مدارس كركوك ضمن هذه المديرية من شأنه ان يثير العرب والتركمان[2].

من جانب آخر اخذ الطبقجلي يراقب الضباط الشيوعيين الذين كانوا كثيرا ما يعودون إلى وحداتهم بعد انتهاء الدوام الرسمي. فتم تطويق الفوج الرابع اللواء الثاني وكتيبة مدرعات خالد قبل حادثة التحري

---

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم ح/ش/ 3/ 5/ 1643 في 9 كانون الأول 1958 إلى الحاكم العسكري العام، م/ مراجعة وفد إلى قيادة الفرقة. جاسم مخلص، المصدر السابق، ص377 ـ 379.

(2) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري و شخصي ذي الرقم ح/ش/ 3/ 17في 4 كانون الثاني 1959 إلى الحاكم العسكري العام، م/ مراجعة نقابة المعلمين في كركوك حول بعث مديرية معارف لكردستان مركزها كركوك. خليل حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص66 ـ 67،جاسم مخلص، المصدر السابق، ص390 ـ 391..

عن الأسلحة في بيوت بعض العوائل التركمانية - في السادس والعشرين من كانون الأول 1958، التي أشرنا أليها سابقا - بعدة أيام وأثناء التحقيق مع الضباط تبين انهم كانوا يخططون لإعلان العصيان والاعتصام بوحداتهم بالاتفاق مع بعض العناصر المدنية. وفي التاسع عشر من كانون الثاني 1959، أرسل الطبقجلي كتابا إلى رئاسة أركان الجيش وضح فيها الإجراءات التي اتخذها بحق الضباط الشيوعيين. وأشار إلى أن بعض الضباط الكرد مع الضباط العرب من ذوي الميول الشيوعية كسبوا إلى جانبهم عدداً من ضباط الصف الكرد وطلبوا منهم عدم إطاعة أي أمر عسكري لا يصدر من ضابط شيوعي وطلب من رئيس الوزراء التقليل من عدد الضباط الكرد المتطرفين في كركوك. وارفق مع الكتاب أسماء الضباط الكرد طالبا نقلهم إلى الفرقة الخامسة في بغداد. وان يرسل بدلاً عنهم عدداً من الضباط العرب بوصفهم عنصراً محايداً لمدينة كركوك فضلا عن ان ذلك من شأنه إن يمنع وقوع اضطرابات في المستقبل. فقد كان الطبقجلي يتوقع حدوث مؤامرات بتحريض من الملا مصطفى البارزاني والعناصر المؤيدة له [1]. لكن عبد الكريم قاسم لم يُعر اهتماما لآراء الطبقجلي الذي استمر في تحذير مراجعه العليا في بغداد.

ففي اليوم نفسه (التاسع عشر من كانون الثاني 1959)، أرسل كتابا آخر إلى رئيس أركان الجيش بيّن إن جبهة اتحاد أحزاب كردستان بدأت تبث في الأقضية والنواحي والقرى فكرة إقامة إقليم (كردستان العراق) ضمن الجمهورية العراقية. وأشار إلى ان هنالك أيدي خفية في بغداد حرضت الجبهة على اتخاذ تلك الخطوة. وان الجبهة تعمل بجدية لإقناع الحكومة بالاعتراف بمطالبهم القومية. وحذر الطبقجلي من ان خطورة هذا التوجه تكمن في انه خطوة نحو الانفصال عن العراق وضم

---

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم ا س /س3/ 144 في كانون الثاني 1959 إلى رئيس أركان الجيش، م/فوضويون ومتآمرون. جاسم مخلص، المصدر السابق، ص402 - 404 .

كرد تركيا وإيران، وهو ما يتضح من خلال الخارطة التي رسمتها أحزاب جبهة كردستان والتي تشير إلى حدود جمهورية كردستان المؤمل إنشاؤها. كما حذر الطبقجلي من الدور الذي يقوم به الملا مصطفى البارزاني في هذا الجانب إذ ان التوجيهات تصدر منه بشكل مباشر. وأكد ان الجبهة أخذت تطعن في إخلاص العشائر الكردية المناوئة للبارزاني مثل عشائر الزيباريين والسورجيين والهركيين والابرادوستيين والريكانيين. وذكر الطبقجلي ان الجبهة تسعى إلى إثارة المشاكل بين رؤساء هذه العشائر والسلطة الحاكمة، وذلك لقيام الجبهة في نشراتها السرية بإثارة الشكوك حول إخلاصهم للجمهورية، في محاولة تستهدف التخلص من أولئك الرؤساء ليسهل على البارزاني التحكم بأبناء هذه العشائر. وأكد الطبقجلي ضرورة إصدار توجيهات إلى المتصرفين والإداريين تقضي بمعاملة هذه العشائر معاملة حسنة، وتأكيد سياسة الحكومة في المساواة بين جميع أبناء الشعب بغض النظر عن قومياتهم ودياناتهم. وأوضح أن الضباط الكرد المنتسبين إلى الفرقة الثانية أبدوا حماسة لفكرة إقليم كردستان أو جمهورية كردستان، وانهم اخذوا يعقدون اجتماعات مستمرة ويتصلون بالمحامين والمعلمين والمعلمات والمثقفين الكرد. وان هذه الاجتماعات كانت تعقد بشكل دوري في كركوك واربيل والسليمانية. وارفق مع الكتاب قائمة بأسماء الضباط الكرد وعدد من المدنيين ممن كان لهم نشاط سياسي. وأشار إلى أن التركمان يشعرون بالخطر من تحدي الكرد لهم وانهم قلقون بشأن مستقبلهم في كركوك وهم يضعون كل ثقتهم بالسلطة الحاكمة من اجل حماية أرواحهم وممتلكاتهم، إذ ان التركمان يعملون بإخلاص سواء في السلك العسكري أو المدني. وأشار إلى أن الكرد يبررون عداءهم للتركمان بدعوى تأييدهم للفكرة الطورانية [1].

---

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات)سري وشخصي ذي الرقم ١ س/ 143 في 19 كانون الثاني 1959 إلى رئيس أركان الجيش، م/الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية، خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم=

وحين انعقد المؤتمر الأول لنقابة المعلمين في الثاني من شباط سنة 1959 في بغداد طالبت وفود أربيل والسليمانية والموصل وديالى إدخال لواء كركوك ضمن مديرية معارف كردستان بدعوى إن الأكثرية الساحقة من سكان اللواء هم من الكرد، وان التركمان يشكلون أقلية صغيرة يحق لهم المطالبة بفتح مدارس خاصة بهم.

وقد حذر الطبقجلي من هذا التوجه وعَده خطراً على مستقبل البلاد ووحدتها. وبين أن الكرد لا يشكلون الأكثرية في اللواء في الوقت الذي أعرب عن حق الكرد في التعليم بلغتهم وفتح مدارس خاصة بهم[1]، الأمر الذي يؤكد بعده عن التعصب القومي ونظرته المعتدلة إلى أبناء القوميات المختلفة.

يتضح مما سبق أن تحذيرات الطبقجلي من البارتيين والشيوعيين أكدت الدور الكبير الذي اضطلع بمهمته في فرض السيطرة على مدينة كركوك ذات القوميات المختلفة، والمنطقة الغزيرة بإنتاج النفط الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية للبلاد. لذلك حافظ على الأمن والاستقرار إذ انه لم يدع للبارتيين والشيوعيين منفذا يمكن استغلاله لتنفيذ مخططاتهم. فامسك بزمام الأمور بقوة بالرغم من أن هؤلاء كانوا يثيرون الأكاذيب والدعايات المغرضة ضده أثناء ذهابه إلى بغداد لحضور اجتماع مجلس الدفاع. إذ يدعون بأنه اعتقل أو نقل إلى مكان آخر، في محاولة منهم لزعزعة موقفه أمام ضباطه وإرباك قطعات الفرقة ومن ثم تباطئها في أداء واجبها. لكن ذلك لم يثن الطبقجلي عن القيام بواجبه في الحفاظ على مدينة كركوك بشكل خاص والمنطقة الشمالية بشكل عام[2].

= الطبقجلي، ص 73 ـ 79، جاسم مخلص، المصدر السابق، ص413 ـ 418.

(1) كتاب قيادة الفرقة الثانية (الاستخبارات) سري وشخصي ذي الرقم ا س/ 56/ 363 في 15 شباط 1959 إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، م/قرار المؤتمر الأول لنقابة المعلمين. جاسم مخلص، المصدر السابق، ص423 ـ 434.

(2) محكمة الشعب، إفادة ناظم الطبقجلي، ج18، ص362.

وتجدر الإشارة إلى أن تحذير الطبقجلي في العديد من الكتب الرسمية من أن مجزرة متوقع حدوثها في القريب العاجل وتحديده مكان الخطر جاءت مطابقة لما حدث في كركوك في 14 تموز 1959، إذ شهدت المدينة مجزرة خططها ونفذها الشيوعيون والبارتيون. ونورد هنا ما كتبه العقيد الركن إسماعيل الجنابي، الذي اصبح ضابط ركن للفرقة الثانية بعد انتفاضة الشواف في الثامن من آذار 1959، وكان شاهد عيان على حدوث المجزرة التي أكد أحداثها قائد الفرقة الثانية آنذاك الزعيم الركن محمود عبد الرزاق.

بعد أن تولى الزعيم الركن داود الجنابي، المعروف بميوله الشيوعية، منصب قائد الفرقة الثانية في الخامس عشر من آذار 1959، بدلاً من الطبقجلي، الذي حصلت في عهده وضمن قاطع فرقته انتفاضة الشواف. اصبح للشيوعيين والبارتيين نفوذ واسع إذ كان هذا القائد يسير حسب أهوائهم فيعتقل المواطنين معتمدا على الدعايات والإشاعات التي تصله من الشيوعيين والبارتيين حول من يريدون اعتقاله. وكان للانفلات الذي حصل في المدينة اثر في أن تعم الفوضى ويظهر العداء وأعمال الانتقام بين القوميات المختلفة. وقد وصلت المعلومات عن توتر الوضع في كركوك إلى عبد الكريم قاسم فحاول ان يعيد الاستقرار إلى المدينة ثانيا، فأمر بتعيين الزعيم الركن محمود عبد الرزاق، وهو عربي محايد، قائداً للفرقة الثانية بدلاً عن الجنابي. إلا أن السيطرة على الموقف أصبحت صعبة بعد أن ساءت الأوضاع في المدينة.

ففي قرب حلول الذكرى الأولى لثورة 14 تموز 1958 رسم البارتيون والشيوعيون خطة لإشعال فتيل الفتنة بهدف القضاء على التركمان وجعل مدينة كركوك ذات أغلبية كردية. وقد كانت خطة هؤلاء تقضي بتنظيم مسيرة ابتهاج بالذكرى الأولى لثورة 14 تموز، ويكون خط سيرها في الشوارع التي تسكنها أكثرية تركمانية لغرض استفزازهم وإيجاد مبرر للصدام معهم إلى الحد الذي تستخدم فيه الأسلحة، وبالتالي تحقيق

هدف إرهابهم ودفعهم إلى ترك المدينة. وحين علمت مديرية أمن كركوك بما كان يخطط، ارتأى مدير الأمن أن يحيط قيادة الفرقة الثانية علما بالموضوع، فتقرر إجبار منظمي المسيرة على تغيير خط سيرها. وقد تظاهر الشيوعيون والبارتيون بالموافقة على هذا الأمر. وحين بدت المسيرة سار المتظاهرون بالاتجاه الذي أراده المخططون لها (الشيوعيون والبارتيون)، ووضعوا على جانبي الطريق الذي يرومون المرور فيه مجموعة من اتباعهم يحملون الحبال استعدادا لسحل كل من يتصدى لهم. ثم قام المتظاهرون بإطلاق النار على منازل ومتاجر ومخازن التركمان. وعمت الفوضى مدينة كركوك، وبدت نيران الحرائق تلوح في السماء. وجرت عمليات قتل وسلب ونهب، وأبيدت عوائل بأكملها، وعلقت بعض الجثث على الأشجار القريبة من مقر الفرقة الثانية. كما منعت سيارات الإسعاف والإطفاء من تأدية واجبها. ولم تتمكن القطعات العسكرية في الفرقة من السيطرة على الموقف، إذ أن الكثير من منتسبيها من الشيوعيين وأنصار الملا مصطفى البارزاني، حتى وصلت قوة عسكرية محايدة من بغداد [1].

وبذلك تكون تطورات الأحداث قد أكدت صحة توقعات الطبقجلي الذي سبق وان حذر من وقوع المجزرة بكتبه التي أرسلها إلى الحاكم العسكري العام أو مديرية الاستخبارات العسكرية.

(1) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد إسماعيل الجنابي، في 6 تموز 1996، مقابلة مع الزعيم الركن المتقاعد محمود عبد الرزاق، في 21 تشرين الثاني 1996 .

الفصل الثالث

موقف الطبقجلي من سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الشيوعيين وانتفاضة الشواف

أولا - الطبقجلي ومحاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية.

كان نشاط الشيوعيين في صفوف الجيش وممارساتهم المنافية للضبط العسكري قد أثارت الطبقجلي بشكل كبير ضد سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم المساندة للشيوعيين ولا سيما أن العقيد الركن طه الشيخ احمد مدير الخطط العسكرية، ذا الميول الشيوعية، قد اخذ يتدخل حتى في مسالة تنقلات الضباط والمراتب(1). ومما زاد الوضع تفاقما استدعاء رئيس أركان الجيش الزعيم الركن احمد صالح العبدي(2)

(1) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 53 .

(2) احمد صالح العبدي : ولد في بغداد 1912. التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج سنة 1934. انتمى إلى كلية الأركان وهو برتبة رئيس وتخرج عام 1941. منح قدما ممتازا لمدة سنة واحدة. التحق بكلية الحقوق وحاز على شهادتها سنة 1950. عين رئيساً لأركان الجيش وحاكما عسكريا عاما بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وكان برتبة زعيم ركن وظل يشغل هذا المنصب حتى إعلان ثورة 8 شباط 1963 إذ أحيل إلى التقاعد بموجب البيان رقم (2) للمجلس الوطني لقيادة الثورة. توفي في 17 أيلول 1968. مديرية التقاعد العامة، قسم الإحصاء، ملف احمد صالح العبدي، برقم 3665/ 11، دفتر خدمته العسكرية، محمود فهمي درويش و آخرون، المصدر السابق، ص 318 .

للطبقجلي في السابع من كانون الأول 1958. ولدى وصوله بغداد التقى بعبد الكريم قاسم الذي اسمعه شريطا سجله الملازم الأول احمد محسن [1]، يتحدث فيه عبد الرحيم الراوي أحد المتهمين الرئيسيين بالمحاولة الانقلابية التي قيل إن رئيس الوزراء العراقي الأسبق رشيد عالي الكيلاني اعتزم تنفيذها للإطاحة بعبد الكريم قاسم بالاتفاق مع بعض الضباط. ويشير التسجيل إلى ان الطبقجلي كان مؤيدا للمحاولة. لم تكن المسالة اكثر من لعبة دبرها الشيوعيون لتحريض عبد الكريم قاسم ضد رشيد عالي الكيلاني وبعض الضباط المناوئين لسياسة الحزب الشيوعي [2].

كان أمرا طبيعيا أن يثير هذا الاتهام ناظم الطبقجلي، فطلب إحالته على التقاعد، لكن عبد الكريم قاسم سعى إلى استرضائه وهوّن عليه الأمر، وأكد له انه لم يعر اهتماما لهذه المعلومات ولم يشك لحظة بان له ضلعا بالمحاولة. وقد أدرك الطبقجلي أن للشيوعيين يداً في محاولة اتهامه بالمؤامرة، ولم يجد غير القبول بالعودة إلى كركوك. قبل العودة إلى مقر عمله في كركوك التقى بمدير الاستخبارات العسكرية المقدم رفعت الحاج سرى أحد أصدقائه المخلصين. فأخبره بتفاصيل الموضوع الذي لم يكن سوى انعكاس للأوضاع السيئة التي تمر بها البلاد بسبب المد الشيوعي. كما تحدث عن الاضطرابات التي يثيرها الملا مصطفى البارزاني في كركوك [3]. وذكر له رفعت الحاج سرى ان بالإمكان إنقاذ البلاد عن طريق انتهاز فرصة انعقاد مجلس السيادة ومجلس الوزراء وتطويق المجتمعين بمجموعة من الضباط والجنود المخلصين، وإجبارهم

---

(1) سجل الملازم الأول احمد محسن هذا الشريط بعد أن اوهم عبد الرحيم الراوي بأنه من المساندين للحركة. للمزيد من المعلومات ينظر : محكمة الشعب، ج 5، الشريط الصوتي المسجل من قبل الملازم الأول احمد محسن، ص 53 ـ 58 .

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 359 .

(3) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم و ناظم الطبقجلي، ص 28 .

على إصدار بيانات تقضي بإبقاء مجلس السيادة دون تغيير. وأجراء تعديل وزاري يبقى فيه عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء والزعيم الركن ناجي طالب [1] وزيرا للدفاع والزعيم الركن محي عبد الحميد وزيرا للمعارف والزعيم الركن عبد الوهاب الأمين وزيرا للشؤون الاجتماعية. وتأليف مجلس لقيادة الثورة برئاسة عبد الكريم قاسم وعضوية الوزراء العسكريين ورئيس أركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق العسكرية. وعند إقرار البيانات ترسل إلى محطتي الإذاعة والتلفزيون لبثها. كما عرض رفعت الحاج سرى خطة للقيام بانتفاضة عسكرية مسلحة في الموصل واربيل وكركوك والديوانية، بالتنسيق مع عدد من الضباط في بغداد، أنيطت بهم مهمة اعتقال عبد الكريم قاسم وتنحيته عن السلطة. واستقر رأي الاثنين على تنفيذ الخطة الثانية في حالة عدم نجاح الخطة الأولى [2]. وتجدر الإشارة إلى إن السمعة الحسنة التي يتمتع بها الطبقجلي بين صفوف القوات المسلحة قد جعلت العديد من الضباط القوميين يرون انه من الأجدر والمناسب إن يحل الطبقجلي بدلا عن عبد الكريم قاسم في حالة

---

(1) ناجي طالب : ولد عام 1918 بمدينة الناصرية. تخرج من المدرسة العسكرية سنة 1938. أنهى دراسته في كلية الأركان سنة 1946. عين بعدها مرافقا للملك فيصل الثاني وهو برتبة رئيس أول ركن في سنة 1954 شغل منصب ملحق عسكري في لندن. آمر اللواء الخامس عشر في أواخر شهر حزيران 1958 وكان برتبة زعيم ركن. وزيرا للشؤون الاجتماعية بعد ثورة 14 تموز 1958. استقال من منصبه في السادس من شباط 1959. وزيرا للصناعة بعد ثورة 8 شباط 1963. وزيرا للخارجية سنة 1964 رئيسا للوزراء في 7 آب 1966 واستقال من منصبه في 10 أيار 1967. محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز، ص 338 ـ 340، جريدة الثورة، العدد 1191، 11 أيار 1967 .

(2) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين و رفعت الحاج سرى و القوميين، ج 2 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1988، ص 17 ـ 18. وسأرمز له خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم و رفعت الحاج سرى، محكمة الشعب، ج 18، الافادتين التحقيقيتين لعزيز احمد شهاب و إبراهيم الكيلاني، ص 48، ص 60 .

الإطاحة به [1].

ثانياً - التخطيط لإعلان الانتفاضة من قاطع الفرقة الثانية.

عاد الطبقجلي إلى كركوك وهو يفكر مليا في تنفيذ إحدى الخطتين وبخاصة الخطة الثانية التي جعلته مسؤولا عن ضمان ولاء قطعات الفرقة الثانية كافة. وفي هذه الأثناء تحدث معه المقدم الركن عزيز احمد شهاب ضابط الركن الثاني للفرقة، وهو موضع ثقته، ونقل إليه ما أبداه الرئيس الأول الركن محمود عزيز [2] مقدم اللواء الخامس، الذي جاء إلى كركوك بعد عودة الطبقجلي من بغداد بعدة أيام بصحبة المقدم الركن خضر محمد، من تذمر بشأن الوضع المتردي في الموصل بسبب استفزازات الشيوعيين [3]وقيام بعض ضباط اللواء الخامس بتشكيل تنظيم يدعو إلى القيام بانتفاضة مسلحة ضد سياسة عبد الكريم قاسم المساندة للشيوعيين في أي وقت تسنح فيه الظروف. كما حدثه عن الاتصالات التي أجراها تنظيم الموصل بالجمهورية العربية المتحدة بشأن المساعدات التي يمكن أن تقدمها إلى الضباط في حالة إعلانهم الانتفاضة.

لم يبدِ الطبقجلي معارضة لما عرض عليه، في الوقت الذي لم يعبر عن تأييده الواضح أو التعاون مع ضباط الموصل. وفضل التريث في الأمر أملا في أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في بداية ثورة 14 تموز 1958. لكن هذا التريث لم يستمر طويلا فحين تحدث معه المقدم الركن عزيز احمد شهاب عن موضوع تنظيم الموصل ثانية أكد تأييده للتنظيم وتعهد بدراسة المسالة بشكل مستفيض [4]. ويبدو ان تفاقم الخطر

---

(1) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 138، مقابلة مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني، في 29 نيسان 1997 .

(2) يعد محمود عزيز لولب تنظيم الموصل، وهو الذي اسهم في التخطيط للانتفاضة في الموصل .

(3) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب ن ص 47 - 48.

(4) المصدر نفسه، الإفادة التحقيقية لمحمد سعيد الشيخ، ص 446 .

الشيوعي واستمرار تردي أوضاع البلاد الداخلية دفعه إلى تأييد فكرة القيام بعمل عسكري يحد من مساندة عبد الكريم قاسم للشيوعيين.

في الوقت نفسه واصل الشيوعيون والبارتيون نسج الأكاذيب والافتراءات التي من شانها أن تضعف موقفه أمام الحكومة. ففي الخامس عشر من كانون الأول 1958، اتصل به هاتفيا رئيس أركان الجيش وطلب منه الحضور إلى بغداد لمناقشة بعض القضايا العسكرية. وعند وصوله العاصمة في اليوم التالي عرضت عليه مجموعة أقوال نسبت إليه مفادها التهجم على عبد الكريم قاسم واتهامه بعدم القدرة على إدارة البلاد. وانه السبب الرئيس في الفوضى التي سادت العراق، وانه وصف الملا مصطفى البارزاني برئيس عصابة وقاطع طرق. ومن بين الاتهامات دعوته إلى الانضمام للجمهورية العربية المتحدة وتأييده للرئيس جمال عبد الناصر، وتعاونه مع إدارات المدارس ذات الاتجاه الديني المتعصب المعادي للأفكار الديمقراطية [1].

كان أمراً طبيعيا أن ينفي الطبقجلي كل ما نسب إليه. وأعرب لعبد الكريم قاسم أثناء لقائه عن امتعاضه واستيائه الشديد من هذه الافتراءات. فلم يكن أمام عبد الكريم قاسم إلا أن يهدئ من روعه ويؤكد له مرة أخرى انه يعده من المخلصين له وللنظام الجمهوري [2]. وعرض عليه تولي قيادة الفرقة المدرعة الرابعة في الحبانية، بسبب المشاكل التي تواجهه في كركوك. وقد رفض الفكرة، لأن الوضع في الفرقة الرابعة لا يختلف عنه في الفرقة الثانية وربما كان اكثر تعقيدا، فالشيوعية متفشية فيها اكثر من الفرقة الثانية. ولأنه رفض الرضوخ لاستفزازات الشيوعيين وحلفائهم الذين كانوا يخططون لنقله من الفرقة الثانية، إذ انه تلقى

---

(1) للمزيد من التفاصيل (1) ينظر : خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 41 ـ 47 .

(2) المصدر نفسه، ص 49 .

مكالمة هاتفية قبل مجيئه إلى بغداد بهذا الشان. ثم طلب من عبد الكريم قاسم مرة أخرى إحالته على التقاعد. لكن الأخير رفض الطلب[1].

وقد انتهز الطبقجلي زيارته إلى بغداد، فالتقى برفعت الحاج سرى مدير الاستخبارات العسكرية، واخبره بما دار بينه وبين عبد الكريم قاسم. وتباحث معه أيضا في الوسائل التي يمكن اتباعها لضمان نجاح الانتفاضة في حالة إعلانها. واستعرض الطبقجلي موقف ألوية الفرقة الثانية، فأكد أن العقيد الركن محمد سعيد الشيخ آمر اللواء الرابع في كركوك، وهو من الضباط القوميين، متعاون معنا في هذا الجانب ولابد من الاستفادة من وجوده قبل أن ينقل إلى بغداد في الثاني عشر من كانون الثاني 1959، في حالة الاتفاق على إعلان الانتفاضة. أما آمر اللواء الثالث في أربيل العقيد الركن منير فهمي الجراح، فبالإمكان ضمان تأييده رغم انه لم تتم مفاتحته في الأمر بشكل مباشر، لأنه من الضباط القوميين الرافضين لسياسة عبد الكريم قاسم. وبخصوص اللواء الخامس في الموصل فان اكثر ضباطه من القوميين وفي مقدمتهم آمر اللواء العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، رغم أن هنالك من يعده مواليا للحزب الوطني الديمقراطي، وآخرين يرونه مواليا لعبد الكريم قاسم. إلا ان هذه الآراء غير صحيحة. وبيّن الطبقجلي أن معلومات وصلت إليه عن اتصال مقدم اللواء الخامس الرئيس الأول الركن (الرائد الركن) محمود عزيز، بعبد الحميد السراج وزير داخلية الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة (سورية)، بشأن المساعدات التي يمكن أن تقدمها العربية المتحدة في حالة إعلان الانتفاضة. وأوضح رفعت الحاج سرى انه على علم بتنظيم الموصل عن طريق العقيد طاهر يحيى، مدير الشرطة العام، الذي كان على اتصال بمحمود عزيز وأوصى رفعت بضرورة الكتمان والسرية وعدم الاتصال بالجمهورية العربية المتحدة، لان ذلك من شأنه

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 360 .

أن يسئ إلى العلاقات بين البلدين. وفي ختام اللقاء تعهد الطبقجلي بان يبذل جهوده لإنجاح الانتفاضة عندما يتخذ القرار في بغداد بإعلانها[1]. كما اتفق مع الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي، قائد الفرقة الأولى والزعيم الركن عبد الوهاب الأمين ضابط ركن مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، والعقيد الركن خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة [2]، على استغلال اجتماع مجلس الدفاع المزمع عقده في التاسع والعشرين من كانون الأول 1958، لتنفيذ خطة تقضي بالضغط على عبد الكريم قاسم من اجل تقديم استقالته. ويبدو أن معلومات عن هذه الخطة وصلت إلى عبد الكريم قاسم الذي اخذ إجراءات احترازية، إذ استدعى مجموعة من الضباط لحضور الاجتماع لاستشارتهم عن بعض القضايا العسكرية. وقد ساد الاجتماع جو طبيعي وبحثت خلاله مسالة انتشار الحزبية في الجيش[3].

يبدوا أن ما لقيه الطبقجلي من شكاية مزعومة وفشل الخطة التي كان مقرر تنفيذها عند انعقاد مجلس الدفاع اثر في أن يؤكد لعزيز احمد شهاب مرة أخرى بعد عودته إلى كركوك استعداده للتعاون مع تنظيم الموصل. كما أكد ذلك لمحمد سعيد الشيخ في اللقاء الذي تم بينهما قبل عدة أيام من التحاق الأخير بمنصبه الجديد مديرا للعقود والمبيعات العسكرية في بغداد[4].

على الرغم من استعداد الطبقجلي للتعاون مع تنظيم الموصل، إلا انه بدأ بالتخطيط فعليا للانتفاضة بعد استقالة عدد من الوزراء القوميين،

---

(1) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 49 ـ 52 .

(2) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 116 ـ 117. جاء قائد الفرقتين إلى بغداد لحضور اجتماع مجلس الدفاع .

(3) مقابلة مع المقدم المتقاعد منذر احمد فوزي، في 4 آذار 1997.

(4) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لمحمد سعيد الشيخ، ص 446، مقابلة العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ، في 24 نيسان 1997 .

في السابع من شباط 1959 [1]، احتجاجا على سياسة عبد الكريم قاسم المؤيدة للشيوعيين. فقد أيقن أن العمل العسكري هو الحل الوحيد لإيقاف قاسم عند حده[2]. وتمكن من استمالة عدد من ضباط فرقته المعروفين بميولهم القومية مثل العقيد (العميد فيما بعد) نوري الراوي آمر اللواء الثاني والعقيد (اللواء فيما بعد) ياسين السامرائي آمر الفوج الثاني في اللواء الرابع والعقيد (العميد فيما بعد) إبراهيم الكيلاني والمقدم الركن (العميد فيما بعد) يونس عطار باشي والمقدم (العقيد فيما بعد) جميل السعودي المشاور القانوني للفرقة الثانية والمقدم (العميد فيما بعد) ذياب العلكاوي آمر معمل الميدان الرابع وغيرهم. وركز في لقاءاته الفردية معهم على تدهور أوضاع البلاد وإطلاق عبد الكريم قاسم العنان للشيوعيين، وفشل جميع المحاولات التي بذلت لإقناع عبد الكريم قاسم للحد من سياسته المؤيدة للشيوعيين. كما تحدث معهم عن خطة الانتفاضة التي ستنفذ بالتعاون مع تنظيم بغداد[3] ووحدات أخرى، مؤكداً أهمية الالتزام بالسرعة والكتمان والتحسب لأي طارئ لحين صدور الأمر بإعلان الانتفاضة[4]. وقد انتهز فرصة ورود تقرير من مديرية الاستخبارات العسكرية في الخامس عشر من شباط 1959، يشير إلى أن أحد نواب الضباط الاحتياط في حامية عقره ذكر بان بعض الضباط في

---

(1) استقال كل من الوزراء الزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية، والدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية، ومحمد صديق شنشل وزير الإرشاد وبابا علي وزير المواصلات، والدكتور محمد صالح وزير الصحة، وفؤاد الركابي وزير الدولة. جريدة الوقائع العراقية، العدد 128، 10 شباط 1959 .

(2) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، 1992، ص 185 .

(3) شكل العقيد رفعت الحاج سرى تنظيم بغداد وكانت مهمته السيطرة على بغداد و القيام بعملية اعتقال قاسم والسيطرة على المراكز الحيوية في العاصمة، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد محمد خالد، في 22 تموز 1996 .

(4) مقابلة مع اللواء المتقاعد ياسين السامرائي، في 10 أول 1996 .

الحامية قاموا بالتهجم على النظام القائم وانتقدوا سياسته[1] فشكل الطبقجلي لجنة تحقيقية برئاسة المقدم خضر محمد من اللواء الخامس وعضوية المقدم الركن عزيز احمد شهاب، ممثلاً عن الفرقة الثانية والملازم الأول زكريا طه من اللواء الخامس[2]. وطلب من عزيز احمد الذهاب إلى سورية بعد إكمال التحقيق لمقابلة وفد الجمهورية العربية المتحدة، المتمثل بوزير داخلية الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، عبد الحميد السراج، بهدف التأكد من الوعود التي قطعتها هذه الجمهورية على نفسها بمساعدة تنظيم الموصل عند إعلان الانتفاضة. وان يتوجه أول الأمر إلى الموصل لمقابلة مقدم اللواء الخامس الرئيس الركن (المقدم الركن فيما بعد) محمود عزيز، لتسهيل مهمة ذهابه إلى سورية، إذ أن الأخير سبق وأن ذهب إلى سورية وأجرىٰ مباحثات بشأن الحصول على المساندة للانتفاضة المؤمل إعلانها.

توجه عزيز احمد شهاب إلى الموصل وقابل محمود عزيز، ونقل إليه رغبة الطبقجلي بذهابه إلى سورية. لكن الأخير أوضح له انه لا يرى ضرورة للذهاب إلى سورية، لاسيما انه بحث مع المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة مسألة المساعدات التي يمكن أن تقدم في حالة إعلان الانتفاضة، وان المسؤولين أكدوا استعدادهم لدعم الانتفاضة[3]. كما أكد الرئيس شكر محمود الحنكاوي لمبعوث الطبقجلي الأمر نفسه، إذ سبق أن سافر إلى سورية والتقى بوزير الداخلية عبد الحميد السراج وبحث معه موضوع المساعدات[4]. وقد اقتنع عزيز احمد

---

(1) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 343 .

(2) رسالة من العميد المتقاعد خضر محمد إلى العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 12 كانون الأول 1984. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم و رفعت الحاج سرى، ص 246 .

(3) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 48 .

(4) رسالة من العميد المتقاعد شكر محمود الحنكاوي إلى العميد المتقاعد خليل=

شهاب بعدم أهمية سفره إلى سوريا، بخاصة أن آمر حامية عقره المقدم الركن علي توفيق، سبق أن أكد له أثناء إجراء التحقيق المشار إليه سابقا، انه على اطلاع بالاتصالات التي جرت مع الجمهورية العربية المتحدة بشأن الموضوع[1].

عاد عزيز احمد شهاب إلى كركوك في الحادي والعشرين من شباط 1959، واطلع الطبقجلي على تفاصيل مهمته، لكن الطبقجلي أراد منه إن يتأكد بنفسه من الموضوع، فأمره بالسفر إلى سورية فسافر مع عبد الرزاق كشمولة، وهو شخص مدني معروف بميوله القومية [2]. والتقى في حلب بوزير الداخلية عبد الحميد السراج، وسأله بإسم الطبقجلي عن طبيعة المساعدات التي يمكن أن تقدمها الجمهورية العربية المتحدة في حالة إعلان الانتفاضة في العراق. فأكد السراج أن بلاده على استعداد لمد منفذي الانتفاضة بإذاعة خاصة ومجموعة من الأسلحة الخفيفة، فضلا عن عدد من المتطوعين. وقد عاد عزيز احمد شهاب في الأول من آذار 1959 إلى كركوك، لينقل إلى قائده تفاصيل المباحثات[3].

ومن جانب آخر سعى إلى كسب اللواء الثالث في أربيل إلى جانبه في حالة إعلان الانتفاضة. فكان يلتقي عند زيارته أربيل، بالعقيد الركن منير فهمي الجراح، آمر اللواء الثالث ويبدي تذمره من انتشار الشيوعية وعدم جدية السلطة الحاكمة لوضع حد لهذه الظاهرة الخطرة. ويثير أمامه تساؤلاً عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من انتشار الحزبية في الجيش. وكان تأييد آمر اللواء الثالث للطبقجلي قد جعله على يقين

= إبراهيم حسين، في 1 شباط 1980. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم ورفعت الحاج سرى، ص 241 .

(1) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 48.

(2) المصدر نفسه، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 49.

(3) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج 2، القاهرة، 1977، ص 80 .

بإمكانية ضمان ولاء اللواء. وقد تعزز اطمئنان الطبقجلي إلى آمر اللواء عندما اخبره عزيز احمد شهاب بعد عودته من سورية، بأنه التقى بمنير فهمي الجراح وتعهد له بالسيطرة على لوائه لفترة تتمكن فيها بغداد من فرض سيطرتها على الإذاعة وإذاعة بيانات نجاح الانتفاضة [1].

وجد الطبقجلي أن من الضروري أن يكون رفعت الحاج سرى على اطلاع بالتطورات الأخيرة. فأرسل إليه العقيد إبراهيم الكيلاني الذي اجتمع به في صباح السابع والعشرين من شباط 1959 [2]، بحضور العقيد الركن محمد سعيد الشيخ مدير العقود والمبيعات. وجرت في الاجتماع مناقشة موقف القطعات العسكرية من الانتفاضة، في بغداد والمسيب والمحاويل والديوانية. فأشار رفعت الحاج سرى إلى إمكانية ضمان تأييد فوج العقيد الركن فاضل عباس حلمي، التابع للواء الخامس والعشرين المكلف بحماية بغداد، والفوج الأول من اللواء الأول في المسيب. وأكد محمد سعيد الشيخ تأييد اغلب القطعات العسكرية المرابطة في المسيب والمحاويل والديوانية. أما قطعات البصرة فهي ضد فكرة الانتفاضة لأنها كانت موالية للحكومة[3]. ثم قدم رفعت الحاج سرى إيجازاً عن خطة الانتفاضة التي سيتولى عند إعلانها السيطرة على الموقف في بغداد، في حين سيتولى الزعيم الركن عبد العزيز العقيلي السيطرة على معسكر الوشاش. وفي نهاية الاجتماع طلب رفعت الحاج سرى من مبعوث الطبقجلي إبلاغه بما دار في الاجتماع مؤكدا ضرورة عدم التسرع بإعلان الانتفاضة. وان الإشارة بإعلانها يجب إن تأتي من بغداد[4].

---

(1) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح، في 15 حزيران 1996 .

(2) تجدر الإشارة إلى أن إرسال إبراهيم الكيلاني كان قبل عودة عزيز احمد شهاب من سورية وإخبار الطبقجلي بما ذكرناه.

(3) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لمحمد سعيد الشيخ، ص 447، مقابلة معه، في 29 أيار 1997 .

(4) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لإبراهيم الكيلاني، ص 60. وتجدر=

ثالثا - موقفه من فكرة التعجيل بإعلان الانتفاضة.

يعد اختيار مدينة الموصل مكانا لعقد مؤتمر أنصار السلام في السادس من آذار 1959، أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت بعض ضباط اللواء الخامس في الموصل وعددا من وجهاء المدينة إلى المطالبة بالتعجيل في إعلان الانتفاضة. ففي الأول من آذار 1959 توجه اللواء الركن المتقاعد حسين العمري والمحامي سامي باش عالم والتاجر عبد الرحمن السيد محمود، وهم من الشخصيات المعروفة بميولها القومية في الموصل، إلى كركوك لمقابلة ناظم الطبقجلي وإحاطته علما بالوضع المضطرب في الموصل، والشكوك التي بدأت تراودهم من العواقب الوخيمة التي قد تنجم جراء عقد مؤتمر أنصار السلام[1]. وطلبوا منه التدخل في الأمر وبذل الجهود من اجل إلغاء أو تأجيل المؤتمر إلى موعد آخر[2]. كما أشار الوفد أثناء اللقاء إلى مسالة تحديد موعد قريب لإعلان الانتفاضة في حالة عدم استجابة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم

= الإشارة إلى أن إجراءات رفعت الحاج سرى لم تقتصر على ما ذكره في الاجتماع فقد سبق أن شكل لجنة في مطلع كانون الثاني 1959 من المقدم الركن محمود عريم مدير الشعبة الثانية في مديرية الحركة العسكرية، و المقدم الركن عدنان احمد عبد الجليل مدير الشعبة الثالثة في مديرية الحركات العسكرية، والمقدم الركن محمد خالد سكرتير رئيس أركان الجيش، سميت لجنة التنسيق مهمتها التنسيق بين القطعات العسكرية المؤيدة للانتفاضة. وكانت قد انتهت أعمالها في نهاية شباط 1959، وقدمت مقترحا يوصي بان تعلن الانتفاضة من كركوك و الموصل، ومن ثم تجري مظاهرات في بغداد تجبر عبد الكريم قاسم على تحريك القطعات العسكرية لقمع المتظاهرين وبخروج هذه القطعات من مواقعها تنفذ مهمتها الرئيسية الرامية إلى تنحية عبد الكريم قاسم من السلطة. مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد محمد خالد، في 22 تموز 1996، ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 1958 في العراق، ط 2، بغداد، 1981، ص 363 - 366.

(1) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 49 .

(2) المصدر نفسه، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 344 .

لإلغاء أو تأجيل المؤتمر. وان انسب موعد لإعلان الانتفاضة هو ليلة الرابع على الخامس من آذار، وذلك قبل مجيء القطار الذي ينقل ضيوف مؤتمر أنصار السلام واغلبهم من الشيوعيين إلى الموصل، والمؤمل وصوله في الخامس من آذار[1].

وجد الطبقجلي ان من الأفضل اللجوء إلى (الحل السلمي) فالظروف كما يبدو لم تكن مهيأة لإعلان الانتفاضة. فاتصل هاتفيا بعبد الكريم قاسم وأوضح له حقيقة تأزم الموقف في الموصل، الذي قد يؤدي إلى نتائج خطيرة إذا ما عقد المؤتمر (أنصار السلام). ووعد عبد الكريم قاسم، الطبقجلي بدراسة الموضوع، لكن الرد سرعان ما جاء إلى الطبقجلي عن طريق أحد ضباط مقر الحاكم العسكري العام، وهو أن رئيس الوزراء لا يرى ضرورة لتأجيل عقد المؤتمر[2].

يبدو أن موقف عبد الكريم قاسم قد خيب آمال الطبقجلي لذلك اصبح في موقف أمام وفد الموصل، فلم يجد بداً من الموافقة على إعلان الانتفاضة بشرط أن يحصل على موافقة رفعت الحاج سري[3]. وبعد ساعات قلائل من اللقاء الذي جرى بين الطبقجلي ووفد الموصل جاء العقيد إبراهيم الكيلاني الذي سبقت الإشارة إلى مهمته في بغداد، ليخبر الطبقجلي بتفاصيل الاجتماع وتأكيد رفعت الحاج سري بعدم القيام بأي عمل عسكري مالم تصدر الأوامر من بغداد[4].

في ضوء موقف رفعت الحاج سري، أرسل الطبقجلي في الثاني من آذار 1959، العقيد إبراهيم الكيلاني إلى بغداد لإحاطة رفعت الحاج

---

(1) المصدر نفسه، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 49 .

(2) خالد قادر، طريق ام الطبول، بيروت، 1960، ص28 ـ ص49 .

(3) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص49 .

(4) رسالة من العميد المتقاعد إبراهيم الكيلاني إلى العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 23 حزيران 1964. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص100 ـ 101 .

سري علما بما اقترحه وفد الموصل وما كان رأي الطبقجلي بشأنه. وان كركوك غير مستعدة للقيام بأي عمل، إذ أن الشيوعيين منتشرون بشكل واضح بين صفوف القطعات العسكرية هناك، وانه سيرسل مبعوثا إلى الشواف لثنيه عن إعلان الانتفاضة. وان أحد أعضاء وفد الموصل وهو اللواء الركن المتقاعد حسين العمري سيذهب إلى بغداد ليلتقي به للتباحث بشان الموضوع. وكان رد رفعت سري، أن بغداد هي الأخرى لم تكمل استعداداتها، وانه سيعتذر عن استقبال أي وفد من الموصل بهذا الشان. وأكد انه سيتصل بالشواف ويدعوه إلى التريث، لان بغداد وكركوك لم تكملا الاستعدادات بعد[1]. وطلب من المبعوث أن يخبر قائده (الطبقجلي) بمقترحه الداعي إلى أن كل من ينوي القيام بالانتفاضة لابد أن يخبر الآخر بذلك، عن طريق كلمات رمزية كأن تكون (دخلت المستشفى). وأوضح رفعت الحاج سري للمبعوث انه سبق وأكد للشواف ضرورة الاتصال بالطبقجلي قبل إعلان الانتفاضة[2].

بعد انتهاء المقابلة مع رفعت الحاج سري التقى إبراهيم الكيلاني بالعقيد الركن محمد سعيد الشيخ واطلعه على تفاصيل الموقف، وطلب منه الاتصال بعزيز احمد شهاب وإعلامه بموقف بغداد، لان اليوم الذي حدده وفد الموصل للتحرك قد اقترب. وان يتم الاتصال بكلمات رمزية سبق أن تم الاتفاق عليها بين عزيز احمد شهاب وإبراهيم الكيلاني، قبل أن يأتي إلى بغداد، وهي "لدينا روزنامات وسنرسلها لكم مستقبلا أو لاحقا" ولما كان قد تقرر التريث بإعلان الانتفاضة فقد تم الاتصال الهاتفي "لدينا روزنامات وسنرسلها لكم مستقبلاً بعد أسبوعين أو اكثر[3].

---

(1) محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لإبراهيم الكيلاني، ص61 .

(2) ـ محكمة الشعب، ج 18، الإفادة التحقيقية لإبراهيم الكيلاني، ص61 .

(3) رسالة من العميد المتقاعد إبراهيم الكيلاني إلى العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 32 حزيران 1964. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص100 ـ 101.

وهذا يعني أن تنظيم بغداد يرجئ بدء الانتفاضة إلى أسبوعين أو أكثر. وقد أوضح عزيز أحمد شهاب هذا الأمر إلى قائده الذي تبين له موقف بغداد بصورة أوضح عندما عاد الكيلاني إلى كركوك لينقل إلى الطبقجلي ما جرت مناقشته في الاجتماع مع رفعت الحاج سري[1].

في مساء اليوم نفسه (الثاني من آذار) بعث الطبقجلي المقدم الركن عزيز احمد شهاب والعقيد نوري الراوي إلى العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، آمر اللواء الخامس، لإبلاغه بعدم إعلان الانتفاضة في ليلة الرابع على الخامس من آذار. ولما كان الشواف خارج مقر لوائه لأنه لم يكن على علم بمجيئهما الذي كان حوالي الساعة العاشرة مساء وفي يوم شديد المطر، فقد طلب عزيز احمد شهاب من مقدم اللواء الرئيس الأول الركن محمود عزيز والرئيس الركن نافع داود، اللذين التقى بهما بمقر اللواء، ضرورة إيصال رأي الطبقجلي الداعي إلى تأجيل الانتفاضة إلى الشواف. واخبرهما بأن قوة الشيوعيين وحلفائهم في كركوك مازالت كبيرة. ولا بد من الانتظار لحين سنوح الفرصة المناسبة لإعلان الانتفاضة. إذ انه لم يتم التوصل بعد إلى الطريقة التي تفرض فيها السيطرة على مشاجب السلاح وتحديد حركة الشيوعيين. كما بين لهما بأن الطبقجلي اتفق مع الشواف في بغداد على إرسال سرية مشاة إلى كركوك من الموصل للقيام بالسيطرة على مشاجب السلاح والمساهمة في اعتقال الشيوعيين إذا تم الاتفاق على إعلان الانتفاضة. وطلب عزيز احمد شهاب من محمود عزيز ضرورة ضبط النفس وعدم المبالغة في خطورة النتائج التي ستترتب على عقد مؤتمر (أنصار السلام) إذ سبق أن عقدت مؤتمرات مماثلة في عدد من المدن دون أن يحدث شيء. وقد أعرب محمود عزيز عن امتعاضه من هذا الرأي، إذ كان يرى ضرورة التعجيل بإعلان الانتفاضة مؤكداً أن البت في الأمر يعود إلى الشواف

(1) محكمة الشعب، ج18، الإفادة التحقيقية لعزيز أحمد شهاب، ص50

الذي اخذ المهمة على عاتقه[1].

لم يكن الشواف مقتنعاً بالتريث فسعى إلى إقناع الطبقجلي بضرورة إعلان الانتفاضة. فسافر إلى كركوك في الثالث من آذار والتقى بقائده، ليشرح له حقيقة تأزم الموقف في الموصل، واستمرار السلطة الحاكمة في سياستها المعادية للتوجه القومي. وأكد أن لواءه مستعد لمنع عقد مؤتمر (أنصار السلام) وإعلان الانتفاضة.

كان من الطبيعي أن يرفض الطبقجلي رأي الشواف، لاسيما انه كان يعتقد أن للشواف طموحات شخصية يسعى إلى تحقيقها من وراء إعلان الانتفاضة. من جانب آخر كان الطبقجلي مدركاً بأن إعلان الانتفاضة في موعد لم تكن فيه بغداد وكركوك متهيئتين عسكرياً سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بمدينة الموصل، فضلا عن عدم ضمان نجاح الانتفاضة. لهذا حمل الطبقجلي الشواف مسؤولية حفظ الأمن والنظام في الموصل عند انعقاد مؤتمر (أنصار السلام)[2].

حين وجد الشواف أن الطبقجلي مصر على عدم القيام باي اجراء عسكري، عاد إلى الموصل وذكر للرئيس الركن نافع داود انه حصل على تأييد الطبقجلي، وأمره بالذهاب إلى بغداد للحصول على موافقة رفعت الحاج سري[3]. ومن المهم أن نشير إلى أن بعض ضباط تنظيم الموصل يذكرون أن رفعت الحاج سري أكد لنافع داود تأييده للقيام بالانتفاضة. في حين يرى عدد من ضباط تنظيم بغداد أن رفعت لم يوافق على إعلان الانتفاضة، وهو الرأي المرجح، لان رفعت كان دائما مع فكرة التريث ولم يستجد ما يدفعه إلى تغيير رأيه[4].

---

(1) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري الراوي، في 21 آب 1997.

(2) محكمة الشعب، ج18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص344.

(3) المصدر نفسه، الإفادة التحقيقية لنافع داود، ص152.

(4) للتفاصيل بشأن ما ذكره رفعت الحاج سري لنافع داود ينظر: خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم ورفعت الحاج سري، ص48، ص239، =

في الرابع من آذار 1959 وصل إلى كركوك علي عبد السلام، أحد العناصر المدنية من تنظيم الموصل، ونقل إلى عزيز احمد شهاب تأكيد اللواء الركن المتقاعد حسين العمري مسالة إعلان الانتفاضة في موعدها المحدد سابقاً (الرابع على الخامس من آذار) والذي تأجل، الأمر الذي اقلق عزيز احمد شهاب فابلغ الطبقجلي بالأمر، الذي بادر بإرسال المقدم الركن يونس عطار باشي إلى بغداد، لان إبراهيم الكيلاني قرر بعد سفرته إلى بغداد عدم الذهاب خشية افتضاح امره، فضلا عن أن يونس عطار باشي كان من المطلعين على تفاصيل خطة الانتفاضة وما رافقها من أحداث، لتوضيح الالتباس الذي حصل إزاء ما نقله إبراهيم الكيلاني وما ذكره علي عبد السلام لرفعت الحاج سري. ولدى وصول المبعوث استقبله في المطار محمد سعيد الشيخ الذي كان على علم بمجيئه أثر المكالمة الهاتفية التي تلقاها من عزيز احمد شهاب.

بعد أن شرح مبعوث الطبقجلي التطورات الأخيرة، ذكر له محمد سعيد الشيخ انه التقى قبل فترة قصيرة برفعت الحاج سري وأكد له عدم استعداد بغداد لأي عمل عسكري وليس بإمكانها إسناد أو تضامنها مع من يقوم بإعلان الانتفاضة، لأنها لم تكمل استعدادها بعد.

ومن أجل أن يقف مبعوث الطبقجلي على حقيقة رأي رفعت الحاج سري، فقد التقى به في اليوم التالي لزيارته إلى بغداد (5 آذار) واطلعه على آخر تطورات الموقف، وحمل إليه رأي الطبقجلي بضرورة الاتصال بالشواف لاقناعه بعدم المجازفة بعملية قد تؤدي إلى انهيار كل ما يخطط له ووجد المقدم الركن يونس عطار باشي أن رفعت الحاج سري يشاطره الرأي مؤكدا ما سبق أن أعلنه من عدم استعداد بغداد لمساندة أي عمل عسكري. ولا بد أن يكون قبل أي تحرك اتفاق مسبق بين الأطراف المستعدة لإعلان الانتفاضة. وأنه لن يدخر جهداً في السعي لإعلان الانتفاضة[1].

= ص250، حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص61.

(1) رسالة من العميد الركن المتقاعد يونس عطا باشي إلى العميد المتقاعد خليل =

على الرغم من التحذيرات التي تلقاها الشواف بعدم التورط بأي عمل عسكري، فان الشكوك بقيت تراود الطبقجلي. فأرسل سرية مدرعات إلى الموصل للسيطرة على الوضع الأمني عند بدء أعمال المؤتمر[1]. كما أرسل عزيز احمد شهاب مساء السادس من آذار (أي بعد انتهاء المؤتمر) إلى الشواف طالبا منه عدم استخدام القوة العسكرية ضد الشيوعيين، لكن الشواف رفض الاستجابة للأمر وعدّ ذلك تدخلا في شؤون[2] لوائه. وذكر لمبعوث الطبقجلي انه سيعلن الانتفاضة من الموصل، وفي حالة نجاحها سيتم تعيين كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، رئيساً للوزراء[3]. والمعروف عن الشواف انه كان يميل إلى الحزب الوطني الديمقراطي ويكن احتراماً للجادرجي[4]. وحتى الساعات الأخيرة التي سبقت إعلان الانتفاضة فان الشواف يأمل الحصول على موافقة الطبقجلي، فأرسل إليه في السابع من آذار الرئيس إسماعيل قصاب باشي، أحد ضباط اللواء الخامس، يدعوه إلى المجيء للموصل لقيادة الانتفاضة. وكان الأمر طبيعياً أن يرفض الطبقجلي هذا المقترح وأكد موقفه السابق[5]. والواضح أن الشواف كان يرى انتقال الطبقجلي إلى الموصل وتوليه إعلان الانتفاضة مما سيؤدي إلى أن تقوم القطعات الأخرى إلى مؤازرة الانتفاضة، ونظراً لما يتمتع به الطبقجلي من سمعة طيبة في صفوف الجيش.

ومن الجدير بالذكر أن السبب الذي دعا الطبقجلي إلى التريث في

= إبراهيم حسين، في 1 تشرين الأول 1978. خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص102 ـ 103.

(1) محكمة الشعب، جـ 18 إفادة ناظم الطبقجلي، ص 344.

(2) المصدر نفسه، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص51.

(3) مقابلة مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني، في 7 تشرين الأول 1997.

(4) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص129.

(5) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 129.

إعلان الانتفاضة هو أن تنظيم بغداد لم يتهيأ بعد لتنفيذ واجبه المرسوم في خطة الانتفاضة. وكذلك فان الحديث عن احتمال قيام الجيش بعمل عسكري ضد عبد الكريم قاسم اصبح حديثا شائعاً في الشارع حسبما تشير السفارة البريطانية في بغداد[1]. وتأكيداً لهذا الحقيقة، أن مدير شركة النفط في كركوك (ثورلو) أرسل نداء إلى جهة غير معروفة قبيل انتفاضة الشواف جاء فيه "يحتمل هبوب رياح من الشمال" أي احتمال أن تعلن انتفاضة مسلحة من المنطقة الشمالية[2]. كما أخذ الشيوعيون عن طريق جريدتهم (اتحاد الشعب) يحذرون من خطورة الوضع في الموصل بشكل خاص والمنطقة الشمالية بصورة عامة. ويشيرون إلى وجود اتصالات تقوم بها بعض العناصر مع الإقليم السوري[3]، وقد يكون أحد الأسباب التي دفعت بعبد الكريم قاسم إلى الإصرار على عقد مؤتمر (أنصار السلام)، هو محاولة كشف ما كان يخطط له الضباط القوميون في الموصل[4].

ولا بد لنا أن نسلط الضوء هنا على جانب مهم من تطورات أحداث هذه المرحلة، ونعني بها مقابلة الرئيس الأول الركن المتقاعد محمود الدرة[5] للطبقجلي. إذ يذكر انه سافر في السادس من آذار 1959

---

(1) 1 F.o. 371/140922, Telegram from British Ambassador to foreign Office, No 1041/81/59,26/8/1959, F.O. 371/140907,Telegram From British Ambassador To Foreign, No 1013/130/59,26/2/1959. محفوظتان في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين 26/ 2/ 1959.

(2) محكمة الشعب جـ18، شهادة الرئيس الركن صلاح الدين عبد القادر رشيد، ص203، مقابله معه، في 15 حزيران 1997.

(3) جريدة اتحاد الشعب، العددين، 12، 28، 6، 27 شباط 1959.

(4) منير رزوقي، مؤامرة عبد الناصر، بغداد، 1959، ص11.

(5) محمود الدرة، ولد في بغداد سنة 1910. تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1930 وكلية الأركان سنة 1938. ساهم في حرب مايس سنة 1941 ضد البريطانيين. أحيل على التقاعد أواخر عام 1941، وهو برتبة رئيس أول ركن. من الأعضاء المؤسسين لحزب الاستقلال عام 1946 والجبهة الشعبية المتحدة عام 1951.=

إلى كركوك بناء على تكليف من العقيد نعمان ماهر الكنعاني، مدير شعبة التهذيب في الجيش والمستشار الصحفي لرئيس الوزراء آنذاك وأحد العناصر القومية العاملة ضمن تنظيم بغداد، لمعرفة سبب إصرار الطبقجلي على التريث بإعلان الانتفاضة، ومحاولة إقناعه بالإيعاز إلى الشواف لإعلانها ليلة السابع على الثامن من آذار. ويذكر الدرة عن لقائه بالطبقجلي ما نصه "وجدت الطبقجلي متحمسا لإعلان الثورة ومتفائلا واخبرني انه واثق كل الثقة من ولاء فرقته له وان التركمان يؤيدونه وان نفوذه لدى العشائر الكردية يمتد حتى جمجمال في منتصف طريق كركوك - سليمانية" وان الطبقجلي طلب منه السفر إلى الموصل لإعلان الانتفاضة في نهار السبت (السابع من آذار) وإعداد وصياغة البيان الذي يعلنها للشعب على نحو ما يراه الدرة ملائما. وان تكون هذه العملية بأشراف العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. ويضيف الدرة انه بادر الطبقجلي أثناء المقابلة بالسؤال عن سبب عدم إعلان الانتفاضة قبل هذا اليوم. (السابع من آذار) وقد. أوضح له الطبقجلي أن الرسولين اللذين بعثهما إلى بغداد اخبراه بان تنظيم بغداد يدعو إلى التأجيل. فأجابه الدرة بأن العقيد رفعت الحاج سري ورفاقه طلبوا عن طريق الرسولين أن تعلن الانتفاضة. وقد رد الطبقجلي بأن هنالك سراً في الموضوع ومن المحتمل

= اصدر مع المحامي حسين جميل مجلة "المواطن" الأسبوعية سنة 1952 ورأس تحريرها. اشترك بانتفاضة الشواف القومية سنة 1959، إذ اعد بيانها الأول. عاش لاجئا سياسيا في الجمهورية العربية المتحدة طيلة أربع سنوات بعد أن حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالإعدام بتهمة الاشتراك بانتفاضة الشواف اعتزل العمل السياسي وأقام في لبنان سنة 1967 ـ 1971 وانتقل بعدها إلى لندن فالقاهرة عام 1971 ـ 1978، منصرفا إلى الكتابة إذ ألف العديد من الكتب منها حروب محمدﷺ والقضية الكردية، وكتابه المستخدم في البحث وغيرها.توفي سنة 1995 في بغداد. محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959 فصل من تاريخ العراق القريب، ط1، بغداد، 1987، ص5 وسأرمز له محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959.

أن يكون هناك شخص مدسوس بيننا. وأشار الدرة في قوله انه حاول أثناء اللقاء أن يعرف من الطبقجلي سبب عدم بدء الانتفاضة من كركوك. وذكر بأن الطبقجلي علل سبب ذلك بوجود شركة النفط في كركوك وآبار النفط المحطية بذلك. وأوضح الدرة أن الطبقجلي في ختام اللقاء اخبره بأنه سيتصل بمقر اللواء الخامس ويعلمهم بمجيئه، وقد أرسل عزيز احمد شهاب لهذا الغرض. كذلك طلب منه بذل الجهود من أجل إعلان الانتفاضة في السابع من آذار. ويذكر أنه أجاب الطبقجلي بعدم علمه باستعدادات الموصل، وقد لا يتمكن من مقابلة الشواف في تلك الليلة (أي السادس من آذار)، بسبب استمرار تساقط الأمطار، وأنه سيلتقي به في اليوم الثاني.

سافر الدرة إلى الموصل والتقى بالشواف الذي طلب منه كتابة بيان الانتفاضة، وبعد الانتهاء من كتابته أخذ الشواف البيان ووضع اسمه أسفل كلمة قائد الانتفاضة التي كتبها الدرة. وقد أبدى الأخير تحفظاً على ذكر أسم الطبقجلي بدلا من أسمه. لكن الشواف رفض الفكرة وذكر للدرة أن الطبقجلي متردد في تأييده للانتفاضة. ودفعا للخلاف الذي قد يحصل بهذا الشان استقر الرأي على ذكر أسم الطبقجلي كمتعاون ومؤيد للانتفاضة[1].

ان ما أشار أليه الدرة حول مقابلته للطبقجلي يستدعي وقفة تحليلية لبيان صحته. فيذكر العقيد نعمان ماهر الكنعاني، أن إرسال الدرة إلى الطبقجلي جاء لمعرفة مدى استعداده لإعلان الانتفاضة. وإذا كان الرد سلبيا فان عليه العودة إلى بغداد. أما إذا كان الرد إيجابياً فان عليه أن يذهب إلى الموصل. ويضيف العقيد الكنعاني أن الدرة اخبره بعد

---

(1) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، ص120 ـ 127، محمود الدرة "ثورة الموصل بعد سبع سنوات"، مجلة دراسات عربية، العدد السادس، نيسان 1966، ص49 ـ 59.

لجوئهما إلى الجمهورية العربية المتحدة أثر انتفاضة الشواف، أن الطبقجلي اخبره بعدم إمكانية القيام بالانتفاضة في الوقت الحالي[1]. وقد أنكرت زوجة الطبقجلي (السيدة بدرية حسين العزاوي) أن يكون الدرة قد التقى بزوجها وتحدث معه بشأن الانتفاضة[2]. وان ما كتبه الدرة في مجلة آفاق عربية رداً على زوجة الطبقجلي، من أنه لم يلتق بالطبقجلي منذ ثمانية عشر عاما إلا مرة واحدة، ولم يوضح متى كان اللقاء، وأنه ليس لديه علم بصلة الطبقجلي بالضباط الذين كانوا يخططون للانتفاضة، يناقض ما أورده في مقابلته للطبقجلي الذي يوحي بأنه كان على اتصال مستمر به[3]. ليس هذا فحسب فأن إشارته إلى أن الطبقجلي أخبره عن مساندة التركمان والأكراد له تفندها الكتب الرسمية السرية التي كان يبعثها الطبقجلي إلى الحاكم العسكري ومديرية الاستخبارات العسكرية والتي تحذر من تفاقم الوضع في كركوك وما يخطط له الكرد - وهو ما أشرنا إليه سابقا.

أما ما بينه حول منحه الثقة الكاملة بأعداد وصياغة بيان الانتفاضة فأننا نلمس فيه بعض المبالغة. فقد عرف عن الطبقجلي متابعته لدقائق الأمور وهذه ميزة العسكري الناجح، فليس من المعقول أن يترك مثل هذا الأمر للآخرين. كما أن أي تغيير لم يطرأ على تطورات الأحداث ليدفع بالطبقجلي إلى تأييد إعلان الانتفاضة، فقد كان موقفه واضحا منذ البداية.

وكان ما ذكره الدرة بشأن المبعوثين وتصريح الطبقجلي عن وجود جاسوس بينهما يفتقر إلى الدقة، لأن الطبقجلي كان يعلم بموقف بغداد

---

(1) مقابلة مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني، في 29 نيسان 1997.

(2) "تعقيب أرملة الطبقجلي على ما ذكره محمود الدرة" مجلة آفاق عربية، العدد السادس، 1988، ص167.

(3) "رد محمود الدرة على تعقيب أرملة الطبقجلي"، مجلة آفاق عربية، العدد الثامن، 1988، ص166.

الداعي إلى التريث قبل أن يصل إليه المبعوث، وذلك عن طريق المكالمة الهاتفية التي تلقاها عزيز احمد شهاب من محمد سعيد الشيخ عن موقف بغداد، خشية من تأخر المبعوث، ويقوم الأول بإبلاغ الطبقجلي بالموضوع. وعليه فأن ليس من الحكمة أن تتفق جميع الأطراف على تغيير حقيقة موقف بغداد[1].

أما بشأن وجود شركة النفط وأثرها في التريث بإعلان الانتفاضة فان من المعروف أن الطبقجلي استطاع أن يفرض سيطرته على شركة النفط منذ الأيام الأولى لثورة 14 تموز 1958. فضلاً عن ذلك أن شركة النفط ليس لها علاقة تذكر بالانتفاضة ولن تظهر مؤشرات على أن الشركة تثير الخوف والقلق عند إعلان الانتفاضة. وان عدم إعلانها من كركوك لأسباب بيناها سابقا[2].

أما ما قاله الدرة عن قيام الطبقجلي بإرسال عزيز احمد شهاب إلى الموصل لإبلاغ الشواف بمجيء الدرة فقد سبقت الإشارة إلى مضمون مهمة عزيز احمد شهاب إلى الموصل. وحتى لو تم الاتفاق على إعلان الانتفاضة وأراد الطبقجلي أن يبلغ الشواف لكان قد أناط هذه المهمة لعزيز احمد شهاب وليس إلى الدرة، إذ أنه على دراية بكل تفاصيل خطة الانتفاضة، وأنه أعلم بتنظيم الموصل أكثر من الدرة، وهو أول من أخبر الطبقجلي عن تنظيم الموصل وقام بعملية التنسيق بين التنظيمين. وان ما جاء في كلام الدرة عن إصرار الشواف وضع أسمه أسفل كلمة قائد الانتفاضة، وقوله أن الطبقجلي متردد في تأييد الانتفاضة، أن الشواف

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: محكمة الشعب ج18، الإفادة التحقيقية لعزيز احمد شهاب، ص 50، رسالة متبادلة بين العميد المتقاعد إبراهيم الكيلاني والعميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 23 حزيران 1964. الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، 100 ـ 101

(2) للمزيد من المعلومات ينظر: محكمة الشعب جـ 18،إفادة ناظم الطبقجلي، ص363 ـ 364.

كان متيقنا من عدم تأييد الطبقجلي للانتفاضة. ومن الجدير بالذكر أن هنالك من عد الدرة شخصا طارئا على الانتفاضة وان مهمته اقتصرت على كتابة بيان الانتفاضة دون مصادقة بغداد وكركوك[1].

رابعا - موقفه من انتفاضة الشواف:

في صباح الثامن من آذار 1959، أعلن العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بدء الانتفاضة العسكرية المسلحة. وجاء في البيان الذي صاغه محمود الدرة وأذيع من إذاعة خاصة من الموصل "أيها المواطنون الأعزاء حين أعلن جيشكم الباسل قراراته الجبارة في صبيحة الرابع عشر من تموز لم يدر في خلده ولا خلدكم أن يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد وفئة غوغائية تعبث في البلاد بالنظام والقانون فساداً ... أيها المواطنون الأباة في شتى أنحاء جمهوريتنا الخالدة، لقد عزمنا باسم الله العلي القدير، وبعد اتفاقنا مع أخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية ومع جميع الضباط الأحرار في جيشكم الباسل والعناصر المخلصة على تحرير وطننا من الاستعباد والاستبداد وتخليصه من الفوضى..."[2].

الواضح ان ذكر أسم الطبقجلي في البيان الأول كان من أجل وضعه أمام الأمر الواقع وكسب دعمه للانتفاضة، وحث التشكيلات العسكرية التابعة للفرقة على تأييد الانتفاضة باعتبار أنها أعلنت بدعم وإسناد قائد الفرقة[3].

كان مقر الفرقة الثانية في كركوك يمارس أعماله الإدارية وتدريباته العسكرية في صباح الثامن من آذار بصورة طبيعية، فلم يتوقع الطبقجلي

---

(1) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص194.

(2) باسيل دقاق، عهد المهداوي، ط1، بيروت، 1959، ص156 ـ 157.

(3) 1 Lorenzo Kimball the changing Pattern of Political Ppwer in Iraq 1958 To 1972, New york, 1972,p.96

والضباط القوميون في الفرقة أن يقوم الشواف بإعلان الانتفاضة إذ أنه لم يحصل على تأييد ودعم بغداد وكركوك[1]. وفي ظهر اليوم نفسه اتصل هاتفيا رئيس أركان الجيش الزعيم الركن احمد صالح العبدي بمقر الفرقة وتكلم مع وكيل قائد الفرقة الزعيم عزيز حديد، لان الطبقجلي كان راقدا في بيته بسبب سوء حالته الصحية، مستفسرا منه عن طبيعة ما حدث في الموصل. فاخبره وكيل القائد مستندا على المعلومات التي حصلت عليها الفرقة عن وضع الموصل بعد المظاهرات التي حدثت في السابع من آذار، بأنَّ الهدوء يسود المدينة[2]. وبعد ذلك بفترة وجيزة اتصل هاتفيا رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بمقر الفرقة، وطلب من عامل البدالة التحدث مع الطبقجلي. ولما كان القائد غائبا فقد تحدث معه الزعيم عزيز حديد، فاستفسر بلهجة يسودها الانفعال عن الأحداث التي تجري في الموصل. وكان رد وكيل القائد أن الأمور تجري بشكل اعتيادي في موقع الموصل وانه بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأمن. وقد امتعض عبد الكريم قاسم من هذا الجواب وأخبره بقيام الشواف (بحركة عصيان) وأمره بإصدار أمر إنذاري إلى قطعات الفرقة وان يتلقى

---

(1) كان الشواف وضباط الموصل يتوقعون أن إعلان الانتفاضة سيضع الضباط القوميين في موقف يحتم عليهم تأييدها وهذا ما ذكره محمود عزيز " كتبنا البيان الأول للثورة وقلنا ليحدث ما يحدث. كان إيماننا لو استطعنا الصمود ثلاثة أيام أو أربعة فسوف يتحرك الجيش كله ويهب الشعب. اجتمعنا في تلك الليلة (في الثامن من آذار) في مقر القيادة، في مقر قيادة اللواء الخامس نبحث الموقف وكان الشواف يرأس اجتماعنا. وقال الشواف في أول الاجتماع، ما لم يتحرك الجيش كله فأضنكم تعرفون أن معركتنا يائسة...ثم استطرد بحسبنا على أي حال مهما كانت النتائج، إننا أعلنا رأي الجيش العراقي بأعلى صوت وليكن ما يكون بعده. ثم قال ومع ذلك فلو أننا صمدنا أربعة أيام أو خمسة فإني واثق أن الجيش سيؤيدنا وكذلك الشعب ". مقتبس من: احمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، ط1، القاهرة، 1963، ص164 ـ 168.

(2) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص130.

التعليمات من رئاسة أركان الجيش[1]. وقد اتصل عزيز حديد بالطبقجلي لإحاطته علما بأحداث الموصل، فأمره الطبقجلي باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأمن في كركوك. وأثناء تهيوئه لترك المنزل والالتحاق بمقر الفرقة تلقى مكالمة من رئيس أركان الجيش الذي أمره بالإشراف المباشر على الإجراءات العسكرية. كما تلقى بعدها مباشرة مكالمة من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، الذي أكد ضرورة اتخاذ إجراءات مشددة لحماية الامن، واعلامه بتطورات الموقف في الموصل، وإبلاغ الشواف ومحمود عزيز بقرار إحالتهما على التقاعد[2].

بعد التحاقه بمقر الفرقة بقليل، تلقى الطبقجلي مكالمة هاتفية أخرى من رئيس أركان الجيش يستفسر عن سبب ورود اسمه في البيان الذي أذيع باسم الشواف بوصفه أحد المتعاونين. وقد أنكر الطبقجلي أن يكون له علم بالموضوع[3]. وفي محاولة لرفع الشبهات وإحاطة تنظيم بغداد علما بان الانتفاضة لم تكن من تدبيره أو تخطيطه، أرسل إلى عبد الكريم قاسم برقية تأييد جاء فيها "سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة. قائد وضباط ومراتب الفرقة الثانية يؤيدون قراراتكم الحازمة بالضرب على أيدي المتآمرين على الجمهورية العراقية. وسنعمل على إحباط كل ما من شأنه إحباط هذه الجمهورية الخالدة"[4].

ويذكر الرائد الركن (العقيد الركن فيما بعد) صبحي عبد الحميد، أن عبد الكريم قاسم هو الذي أعد البرقية وأمر بإذاعتها من راديو بغداد،

---

(1) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص131.

(2) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص345 ؛ شهادة العريف حسين علي، ص89 - 99

(3) المصدر نفسه، إفادة ناظم الطبقجلي، ص346.

(4) جريدة الثورة، العدد 114، 19 آذار 1959.

الأمر الذي شجع بقية أمراء الوحدات على إرسال برقيات مماثلة[1]. في حين يؤكد المقدم (العميد فيما بعد) خليل إبراهيم حسين، معاون مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك، أن الطبقجلي هو الذي أرسل البرقية، أنه يحتفظ (خليل إبراهيم حسين) بشريط التسجيل بصوت الطبقجلي نفسه[2].

من جانب أخر يرى ضباط الموصل الذين اشتركوا بالانتفاضة، أن البرقية التي أرسلها الطبقجلي قد تركت أثراً سيئاً للغاية على معنويات الثوار في الموصل، وأدت إلى أحداث الإرباك والفوضى. وبدأ بعضهم بالبحث عن خط رجعة[3].

ومهما يكن من أمر، فان برقية التأييد تم أذاعتها من أذاعه بغداد في اليوم نفسه (الثامن من آذار)، ونشرتها الصحف العراقية في اليوم التالي، وكانت جريدة (اتحاد الشعب) لسان الحزب الشيوعي الجريدة الوحيدة التي أهملت نشر البرقية بسبب موقفها المعادي للطبقجلي[4].

أن قيام الشواف بالانتفاضة دون اتفاق مسبق قد وضع الطبقجلي في موقف حرج للغاية أمام السلطة الحاكمة من جهة ومن كانوا يترقبون تأييده من جهة أخرى. لذلك اتصل بالشواف في الساعة الخامسة والربع عصراً للاستفسار عن السبب الذي دفعه لإعلان الانتفاضة. كما ابلغه بقرار إحالته ومحمود عزيز على التقاعد. وان يسلم قيادة اللواء إلى الزعيم يونس محمد طاهر، إذ أن ذلك من شأنه أن يخفف من حدة الأزمة مع عبد الكريم قاسم، ويحول دون حدوث كارثة. لكن الشواف رفض الاقتراح مؤكداً أنه لن يلتزم بتنفيذ الأوامر أياً كان مصدرها[5].

---

(1) صبحي عبد الحميد، المصدر السابق، ص141.

(2) مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 24 آذار 1997.

(3) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص 79 ـ 80.

(4) جريدة اتحاد الشعب، العدد 36، 19 آذار 1959.

(5) محكمة الشعب، جـ 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 346، شهادة العريف المخابر حسين علي، ص 99.

لم تمض فترة وجيزة على هذه المكالمة حتى عاود عبد الكريم قاسم الاتصال ثانية بالطبقجلي يخبره بورود اسمه في البيان الأول. وكان رد الطبقجلي "أنا ناظم وموقفي معروف لديكم" وقد طلب من عبد الكريم قاسم إرسال قوات عسكرية من بغداد للإسراع في قمع الانتفاضة، لأن قطعات الفرقة غير قادرة على معالجة الموقف لوحدها. وقد رفض عبد الكريم قاسم طلبه لأن الموقف لا يسمح بذلك. ثم أمره باتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الأوضاع. وقد تعهد الطبقجلي ببذل الجهود لإعادة المياه إلى مجاريها[1]، فسارع إلى اتخاذ خطة تهدف إلى تحجيم الانتفاضة وحصرها في مدينة الموصل. فأصدر أمراً إنذارياً إلى قطعات الفرقة كافة باستثناء موقع الموصل، بوصفه موقعا ثائراً، يدعوها إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على مواقعها وعدم تأييد الشواف. وفي الأمر نفسه طلب من آمر حامية عقرة المقدم الركن علي توفيق أن ينهي تبعية حاميته للواء الخامس الذي يقوده الشواف. وان يتلقى أوامره من قيادة الفرقة الثانية[2].

وحرصا من الطبقجلي على إيصال الأمر بسرعة إلى تشكيلات ووحدات الفرقة كافة، فقد أتصل هاتفياً بآمر حامية عقرة وأبلغه نص الأمر وحمله مسؤولية مخالفته[3]. كما أتصل بمقر اللواء الثالث في أربيل وأمره بإحكام السيطرة على المدينة وعدم الانسياق وراء ما تبثه إذاعة الموصل. ثم أتصل بمقر اللواء ثانية بعد حوالي ساعتين، طالباً إرسال برقية تأييد إلى عبد الكريم قاسم[4]. وواصل متابعة خطة اللواء الأمنية

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(2) كانت حامية عقرة مرتبطة عسكريا باللواء الخامس وتتلقى الأوامر منه.

(3) محكمة الشعب، ج 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص346، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(4) مقابلة مع العميد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح، في 15 حزيران 1996.

بشأن معالجة انتفاضة الشواف[1].

وفي إطار الإجراءات الأخرى التي اتخذها بشأن الانتفاضة، فقد أمر ضابط استخبارات الفرقة الرئيس الركن صلاح الدين عبد القادر رشيد، بالتصنت على إذاعة الموصل واطلاعه على ما تذيعه من بيانات. كما عقد في الساعة التاسعة من مساء الثامن من آذار اجتماعا طارئا لآمري الوحدات والتشكيلات التي كان مقرها في كركوك، لدراسة تطورات الأوضاع في الموصل. ويذكر صلاح الدين عبد القادر رشيد، أن علامات الألم والأسى كانت ظاهرة على وجه الطبقجلي الذي استهل المؤتمر بالحديث عن الانتفاضة[2]. مشيراً إلى أن التشاجر بين الأحزاب أدى إلى حدوث مصادمات مسلحة استغلها الشواف وقام (بحركة العصيان) حظيت بتأييد بعض العشائر العربية والكردية[3]. وأكد أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الموقف بأقل الخسائر[4]. ثم بحث مع آمري الوحدات خطة أمن كركوك وتحديد مهمة كل منها[5].

على الرغم من أن آمر حامية عقرة المقدم الركن علي توفيق اتصل في الساعة العاشرة والنصف من مساء الثامن من آذار، وأكد أن الأمن مستتب في قاطع الحامية، إلا إن أن الطبقجلي لم يكن مطمئنا إلى موقف آمر الحامية، فأمر رئيس أركان الفرقة في صباح اليوم التالي (التاسع من

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، فس 15 حزيران 1997.

(2) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

(3) محكمة الشعب جـ 18، شهادة المقدم محمد صالح باجلان، ص418.

(4) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، 15 حزيران 1997.

(5) محكمة الشعب جـ 18، شهادة المقدم محمد صالح باجلان، ص 418، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997.

آذار) بالاتصال بمقر الحامية للاطمئنان على الوضع. والواضح أن تأكيد الطبقجلي على حامية عقرة اكثر من غيرها سببه أن آمر الحامية وعدداً من ضباطها أعلنوا تأييدهم للشواف عند إعلان الانتفاضة. وأرسل آمر الحامية رسالة إلى الشواف بهذا الشان. كما اعتقل عدداً من الشيوعيين وأرسلهم إلى الموصل. وتم جمع رؤساء العشائر وحثهم على مساندة الانتفاضة وإرسال برقيات تأييد إلى الشواف(1).

حين علم الطبقجلي باستشهاد الشواف في صباح التاسع من آذار، وجه جهوده لحماية الموصل من خطر الفوضى. فاتصل بآمر اللواء الخامس الجديد الزعيم يونس محمد طاهر، الذي أكد له أن المدينة تعيش حالة كبيرة من الفوضى، إذ اشتدت فيها أعمال القتل والنهب والسلب والصراعات المسلحة بين الجيش والعشائر ومختلف الفئات السياسية. فأتصل الطبقجلي بآمر اللواء الثالث العقيد الركن منير فهمي الجراح وطلب منه أن يهيئ ثلاث سرايا مشاة لإرسالها إلى الموصل، وسيتم تعزيزها بكتيبة دبابات ترسل من الفرقة الثانية(2).

كان لا بد للطبقجلي أن يحصل على موافقة القيادة العامة للقوات المسلحة لتحريك قطعات فرقته إلى الموصل حسبما تقضيه أوامر الجيش. وقد انتهز فرصة اتصال رئيس أركان الجيش به للاستفسار عن الوضع في الموصل وطلب منه إرسال قوات عسكرية إلى الموصل. فأبدى رئيس الأركان موافقته على ذلك. وعندما اخبر العبدي، مدير الخطط العسكرية العقيد الركن طه الشيخ احمد بهذا الأمر، حاول الأخير إقناع عبد الكريم قاسم بعدم إرسال قوة عسكرية، فأصدر أوامره بإلغاء أمر رئيس أركان الجيش. وأتصل مدير الخطط بالطبقجلي وابلغه بالاكتفاء فقط بإرسال كتيبة المدرعات(3). وقد أتصل الطبقجلي بالزعيم الركن (اللواء الركن

---

(1) للمزيد من المعلومات حول موقف حامية عقرة ينظر: محكمة الشعب، ج13.

(2) المصدر نفسه، ج_ 18، إفادة ناظم الطبقجلي، ص 347.

(3) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب=

فيما بعد) فريد ضياء محمود، مدير الحركات العسكرية في محاولة لإقناعه بالتدخل للحصول على موافقة تحرك سرايا مشاة اللواء الثالث، مؤكداً أن ضباط ومراتب اللواء الخامس انقسموا إلى كتلتين متصارعتين. وان الموصل تتعرض لعمليات سلب ونهب، وان الوضع سيزداد تدهوراً ما لم تتم السيطرة عليه، وقد وعده مدير الحركات العسكرية ببذل جهده للحصول على الموافقة[1]. وبعد فترة وجيزة اتصل مدير الحركات العسكرية ثم رئيس أركان الجيش، بالطبقجلي لإبلاغه بحصول الموافقة على إرسال القوة العسكرية بأكملها إلى الموصل[2]. لكن القوة التي أرسلت لم تتمكن من السيطرة على الموقف الذي أزداد تدهوراً وسوءاً إذ استبيحت المدينة[3]. فاضطرت السلطات المختصة إلى إرسال تعزيزات

= الشواف وضباط الموصل القوميين، جـ4 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1989، ص238. وسأرمز له خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف.

(1) المصدر نفسه، ص241، مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد فريد ضياء محمود، في 14 تموز 1996.

(2) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، ص243 ـ 253.

(3) بعد استشهاد الشواف استباح الشيوعيون الموصل عدة أيام وبعلم من السلطة الحاكمة. إذ شهدت مجازر رهيبة راح ضحيتها مئات المواطنين الأبرياء فقد شكل الشيوعيون محكمة سميت بالمحكمة القصابية نسبة إلى عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل عبد الرحمن القصاب. وأخذت هذه المحكمة تصدر أحكاماً بالإعدام دون مبرر أو إدانة. كما أخذ أفراد المقاومة الشعبية وبعض العناصر الكردية التي زحفت نحو المدينة يجوبون الشوارع ويداهمون البيوت ويعتدون على المواطنين.كما هاجمت المدرعات العسكرية بعض البيوت وأطلقت نيران مدافعها عليها وبداخلها الشيوخ والنساء والأطفال ومن جانب آخر قام الشيوعيون بسحل جثث الشهداء في شوارع المدينة وتعليق بعضها على أعمدة الكهرباء. ويظهر هذا مدى حقد الشيوعيين على السكان المناوئين لسياستهم. للمزيد من المعلومات بهذا الشأن ينظر: محمود الدرة، ثورة الموصل القومية =

إضافية من بغداد[1].

على وفق ما تقدم نستطيع القول ان موقف الطبقجلي من انتفاضة الشواف، الذي عده بعضهم موقفا يمتاز بالسلبية والتردد ولا يتناسب مع سمعته الوطنية، كان ناجماً عن عدة أسباب يمكن إجمالها بما يلي:

1 ـ لم يكن بإمكان الطبقجلي التحرك بحرية، إذ كان الضباط الشيوعيون والبارتيون يتربصون حركاته وحركات الضباط القوميين وفي هذا الجانب يذكر الرئيس (المقدم فيما بعد) محمد طاهر الكيالي، أحد الضباط القوميين الذين عملوا في الموصل، أن المقدم الركن يونس عطار باشي جاء إلى الموصل قبل وقوع الانتفاضة ببضعة أيام ودار الحديث بينهما حول الوضع في كركوك. وذكر يونس عطار باشي، أن الشيوعيين يراقبون تحركات الضباط وان هنالك من يتتبعهم حتى وصولهم إلى منازلهم[2]. وحين وقعت الانتفاضة هيأ الشيوعيون سرية مشاة للانقضاض على الطبقجلي في مقر قيادته إذا ما أعلن تأييده للانتفاضة. كما كلفت قوة أخرى لاعتقال الضباط القوميين الذين يعلنون مساندتهم للانتفاضة. وان الضباط الشيوعيين قرروا عدم إطاعة الأوامر التي تصدر من مقر الفرقة إذا ما أعلن الطبقجلي تأييده للشواف[3].

2 ـ كان الطبقجلي يرى أن تأييد الانتفاضة سيؤدي إلى مزيد من الضحايا وإراقة الدماء في كركوك، وهذا ما أكده للمقدم (العقيد فيما بعد) جميل السعودي المشاور القانوني للفرقة الثانية المعروف بتوجهه القومي، حين استفسر عن سبب عدم تأييده للانتفاضة. ويذكر السعودي أن الطبقجلي

= 1959، ص 160 ـ 166، إسماعيل العارف أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراق، لندن 1986، ص 382 ـ 383.

(1) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الوهاب الشواف، ص264.

(2) مقابلة مع المقدم المتقاعد محمد طاهر الكيالي، في 16 أيلول 1996.

(3) محكمة الشعب، جـ 18، شهادة الرئيس الأول جلال احمد فهمي، ص135.

قال له "ان تأييدي للشواف من شأنه أن يجعل الركب تخوض في الدماء" لان أغلب ضباط وجنود الفرقة من الشيوعيين والبارتيين الذين يأتمرون بأوامر مسؤوليهم الحزبيين، وليس بأوامر قائد الفرقة[1].

3 ـ أن الطبقجلي فوجئ بإعلان الانتفاضة إذ سبق له أن أكد للشواف عدم إعلانها دون تلقي الإشارة[2] منه أو من بغداد.

4 ـ أن الشواف جعل من نفسه قائداً للانتفاضة الأمر الذي أدى إلى استياء الطبقجلي لا سيما أن الشواف كان تحت أمرته وأقل رتبة عسكرية منه[3].

5 ـ كان الطبقجلي يرى أنه ليس من الحكمة مساندة انتفاضة لم تتوفر الأسباب الحقيقية لنجاحها[4].

يتضح مما تقدم أن ما نسب إلى الطبقجلي من تهمة السلبية والتردد يفتقر إلى الدقة، لان الطبقجلي بما عرف عنه من مواقفه الوطنية والقومية، ورفضه للشيوعيين وانتقاده إياهم أمام عبد الكريم قاسم، واتفاقه مع مجموعة من بعض ضباط بغداد على الحد من سياستهم. كلها تدحض فكرة تقاعس الطبقجلي وتردده في عدم تأييد الانتفاضة فلو كان الاتفاق على إعلان الانتفاضة قد جرى بموافقة كل الأطراف المشتركة في التخطيط لكان الطبقجلي أول من قام بما يمليه عليه الواجب الوطني. مثلما حدث في إعلان ثورة 14 تموز 1958 أو فرض سيطرته على مدينة الموصل منذ الساعات الأولى للثورة.

---

(1) مقابلة مع العقيد المتقاعد جميل السعودي، في 27 حزيران 1996.

(2) مقابلة مع الفريق المتقاعد عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية الاسبق، في شباط 1996.

(3) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد في حزيران 1997.

(4) I F.O.371/14909, Telegram from British Ambassador To Foreign Officem No 1015/184,10/3/1959

محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

الفصل الرابع

محاكمة الطبقجلي وردود الفعل لإعدامه

أولا ـ محاكمة الطبقجلي

بعد إخفاق انتفاضة الشواف، أتصل ناظم الطبقجلي برئيس أركان الجيش احمد صالح العبدي طالبا المجيء إلى بغداد لمقابلة عبد الكريم قاسم لتوضيح أسباب قيام الانتفاضة وموقفه منها. وعندما علم الشيوعيون والبارتيون بهذا الخبر أخذوا يترقبون موعد مغادرته في محاولة منهم لاستفزازه وأهانته. وقد تسرب إلى ضابط استخبارات الفرقة الثانية الرئيس الركن صلاح الدين عبد القادر رشيد، معلومات عن نيات الشيوعيين والبارتيين، فاتخذ إجراءات أمنية مشددة لتأمين وصول الطبقجلي إلى بغداد. إذ أرسل برقية مفتوحة إلى كافة آمري وحدات الفرقة الثانية في كركوك يدعوهم للحضور في الساعة الخامسة من مساء الخامس عشر من آذار 1959 إلى محطة قطار كركوك لتوديع الطبقجلي، في حين أتخذ الإجراءات الضرورية لمغادرته صباح اليوم نفسه بسيارة أعدت لهذا الغرض ترافقها مجموعة عسكرية مسلحة من عناصر منتخبة مهمتها الحفاظ على حياة الطبقجلي[1]. ويذكر المقدم (العميد فيما بعد)

(1) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد، في 15 حزيران 1997، حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص. 90.

نوري حسين العزاوي، أن الطبقجلي وصل إلى بغداد الساعة الثالثة من بعد الظهر، إذ قطع المسافة في تسع ساعات، سلك خلالها طرقا بعيدة عن الطريق الرئيس بين بغداد وكركوك، خوفا من وقوع حادث اعتداء على حياته. وقد نزل في داري، وعندما حان موعد الإفطار إذ كنا في شهر رمضان قال وهو على مائدة الطعام "الحمد الله الذي نجانا بسلام من تلك الزمرة الضالة. وهذه أول ليلة افطر فيها براحة تامة بعد عناء وإعياء داما أكثر من ثمانية أشهر قضيتها في الفرقة الثانية".

وفي السابع عشر من آذار 1959، أتصل أحد مرافقي عبد الكريم قاسم وطلب منه الحضور إلى وزارة الدفاع لمقابلة رئيس الوزراء وأثناء اللقاء الذي بدا ودياً عرض قاسم على الطبقجلي تولي أحد المناصب الوزارية، لكن الطبقجلي رفض ذلك وطلب أحالته على التقاعد. وفي التاسع عشر من آذار جرت مقابلة أخرى بينهما في وزارة الدفاع، ودار النقاش فيها حول انتفاضة الشواف وأسبابها. وقد كرر عبد الكريم قاسم مرة أخرى عرضه على الطبقجلي بتولي أحد المناصب الوزارية أو سفيراً في إحدى الدول. ألا أن الطبقجلي أصر على موقفه وقال لبعد الكريم قاسم، انه لم يكن يهدف من المشاركة في ثورة 14 تموز 1985 تقلد منصب وزاري، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الضباط، وإنما إصلاح أوضاع البلاد الفاسدة. وعبّر الطبقجلي عن أمله في أن يقبل قاسم طلبه بالإحالة على التقاعد. لكن قاسماً لم يعط رأياً جازماً بالموضوع[1].

أما المقدم خليل إبراهيم حسين، فيذكر أن الطبقجلي وصل إلى بغداد في الساعة العاشرة صباحاً وحضر إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، ثم ذهب بعد ذلك لمواجهة رئيس أركان الجيش الذي طلب

---

(1) مقابلة مع العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي، في 16 تشرين الأول 1996 من الجدير بالذكر أن السيد العزاوي لم يذكر بالتفصيل ما جرى من حديث بين عبد الكريم قاسم والطبقجلي في لقائيهما إذا أنه لم يتذكر تفاصيل الأحداث.

منه الاستراحة في داره[1].

بعد سبعة أيام من مجيئه إلى بغداد وتحديداً في (22 آذار 1959) صدر أمر اعتقال الطبقجلي بتهمة الاشتراك بانتفاضة الشواف، بعد أن اعترف المقدم الركن عزيز أحمد شهاب جراء التعذيب بدور الطبقجلي بالتخطيط للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم. ففي الساعة الخامسة من صباح الثالث والعشرين من آذار توجهت قوة عسكرية إلى منزل السيد منذر احمد فوزي، عديل الطبقجلي، وألقت القبض على الطبقجلي واقتيد إلى معتقل كتيبة الدبابات بمعسكر الرشيد[2].

في اليوم التالي عرض على الهيئة التحقيقية التي كان يرأسها العقيد الركن هاشم عبد الجبار[3]، ومقرها في بناية المجلس النيابي السابق[4]. وقد عومل الطبقجلي معاملة غاية في السوء، إذ وجهت له الإهانات أمام ضباطه وجنوده المعتقلين معه، وهدد باستخدام شتى أساليب التعذيب ما لم يعترف بدوره في التخطيط للانتفاضة. وقد عد الطبقجلي هذا التصرف إهانة للجيش وليس له شخصيا فحسب، وأكد أنه لن يعترف بشيء مهما

---

(1) خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي، ص 144، مقابلة معه، في 17 شباط 1997.

(2) مقابلة مع المقدم المتقاعد منذر احمد فوزي، في 4 آذار 1997.

(3) هاشم عبد الجبار: أحد الضباط الذين عملوا بأمرة عبد الكريم قاسم عندما كان آمر اللواء التاسع عشر. أصبح بعد ثورة 14 تموز 1958 آمر اللواء العشرين المكلف بحماية بغداد. من أعضاء الحزب الشيوعي البارزين ومن المخططين إلى جعله قوة عسكرية تستطيع فرض سيطرتها على الحكم. وقد لقب بكاسترو العرب قتل في ثورة 8 شباط 1963. مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 12 تشرين الثاني 1996.

(4) التقرير الذي كتبه ناظم الطبقجلي عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات ولجنة التحقيق، مجلة آفاق عربية، العدد الثالث، 1988، ص55. لم يعنون الطبقجلي تقريره، إلى أية جهة بل قيل أنه أراد أن يطلع عبد الكريم قاسم على حقيقة نيات الشيوعيين.

بلغت أساليب التعذيب[1]. وفي نهاية التحقيق وضعت الأغلال بيده ونقل إلى زنزانته الانفرادية في سجن كتيبة الدبابات، بسيارة مكشوفة على الرغم من استمرار تساقط الأمطار. وخلال عودته إلى المعتقل تعمد الجنود المكلفون بحراسته أهانته، إذ أخذوا يوجهون إليه كلمات مهينة وجارحة[2]. وتؤكد السفارة البريطانية أن الطبقجلي انف أن يتحمل الإهانة والإذلال وقرر الانتحار مفضلا الموت على الإهانة[3] فتناول شفرة حلاقة واحتز رسغ يده اليسرى مقطعا بعض شرايينها، وأخذت الدماء تسيل من يده ولفظ الشهادة ثم أغمي عليه ولم يعد إلى وعيه إلا عند الصباح، إذ وجد الدماء قد تخثرت على جرح يده وأثناء وضوئه لأداء فريضة صلاة الصبح سالت الدماء مرة أخرى مما أثار ذلك حراس السجن، الذين هرعوا لإبلاغ آمرهم، ومن ثم قاموا بنقله إلى إحدى المستشفيات لمعالجته[4].

ويبدو أن الطبقجلي لم يكن جادا بالانتحار، إذ أن ذلك يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي التي عرف عن الطبقجلي تمسكه بها. وليس من المعقول أن يقدم شخص على الانتحار بقطع أوردة يده ويبقى على قيد الحياة. ونحن نرجح أن الطبقجلي أراد أن يتخذ من محاولة الانتحار وسيلة ضغط على عبد الكريم قاسم ويوحي له بان اتهامه بالاشتراك بانتفاضة الشواف تعني التشكيك في ولائه له.

أمضى الطبقجلي في حبسه الانفرادي ثلاثة عشر يوما، نُقِلَ بعدها في السادس من نيسان سنة 1959، إلى زنزانة أخرى فيها مجموعة من

---

(1) منير علي، مذكرات عبد السلام عارف، ط1، بغداد، 1967، ص92.

(2) خالد قادر، المصدر السابق، ص52.

(3) I .O.371/133071, Telegram From British Ambassador Foreign Office, No 1013/219/59, 2/4/1959.

(4) خالد قادر، المصدر السابق، ص 53، رشيد البدري، مجزرة الموصل، بيروت، 1960، ص57.

الضباط الذين تعرضوا لأقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. وكان أمراً طبيعيا أن يترك مثل ذلك الحدث أثراً نفسيا كبيرا عليه، حتى قيل انه لم يتمكن من ضبط مشاعره فاغرورقت عيناه بالدموع. وكان يدعو رفاقه إلى الثبات والتمسك بالصبر(1).

استدعي الطبقجلي في الثالث والعشرين من نيسان إلى التحقيق مرة أخرى، أمام المقدم عبد الرزاق الزبيدي، واستمر التحقيق ست ساعات. وفي اليوم التالي مثل أمام رئيس وأعضاء هيئة التحقيق. وفي كلا التحقيقين استخدم معه التهديد بالضرب بغية الاعتراف بالتخطيط للإطاحة بعبد الكريم قاسم(2).

كان للإساءة التي تعرض لها الطبقجلي طيلة فترة اعتقاله وما شاهده من تعذيب جسدي تعرض له رفاقه المعتقلون من قبل الضباط والجنود الشيوعيين، اثر في أن يلجأ إلى كتابة تقرير من زنزانته في السادس من تموز 1959، عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات ولجنة التحقيق. أشار فيه إلى ما ذكره هاشم عبد الجبار أثناء التحقيق، من سعي الشيوعيين إلى فرض سيطرتهم على مقاليد السلطة(3). وقيام

---

(1) جريدة (الهدف) الموصلية، العدد29، 4 نسيان 1963.

(2) التقرير الذي كتبه ناظم الطبقجلي عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات ولجنة التحقيق، المصدر السابق، ص55.

(3) مما قاله هاشم عبد الجبار " نحن الشيوعيين قررنا إقامة جمهورية شيوعية في وطن حر وشعب سعيد. فأما أن نحيا وتحيا جمهوريتنا الشيوعية ونقضي عليكم، وأما أن نموت دونها إذا كتب علينا الفشل وهذا محال. ان كل منحرف سيكون مصيره الإعدام حتى الزعيم (عبد الكريم قاسم). أن باستطاعتنا أن نخرجه مع كرسيه من وزارة الدفاع ونسحله. نحن نعرف أن رئيس مجلس السيادة متآمر معك ولابد من استدعاء نجيب الربيعي لينال حظه من الجلد حتى يبوح بنصيبه من مؤامرة الشواف. الفوز لنا للحزب الشيوعي والحكم لنا وسنحققه رغم أنوفكم. ان معركتنا حياة أو موت وسندمر قوميتكم الحقيرة...". التقرير الذي كتبه ناظم الطبقجلي عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات ولجنة التحقيق، المصدر السابق، ص55.

الجنود الشيوعيين في المعسكر بمظاهرات هتفت بحياة الشيوعية[1]. وتهكمهم من الإسلام وسخريتهم من القرآن الكريم[2]. كما أوضح في تقريره ما يعانيه المعتقلون من قسوة جراء التعذيب الجسدي والنفسي[3]. وأشار في نهاية التقرير إلى أن ما ذكر ليس أكثر من جزء مما يقترف بحق المعتقلين[4].

أحيل الطبقجلي ورفاقه إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة[5].

---

(1) " كانت تنظم مظاهرات من قبل منتسبي المعسكر تطوف حول المعتقل وهي تهتف بحياة الشيوعية وسقوط القومية العربية. ثم يرددون الأهازيج المختلفة، الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم ". المصدر نفسه، ص55.

(2) " لم يرتدع (يتردد) أحدهم عن القول بان (لينين) صاحب رسالة اشرف من رسالة محمدكم وقرآنكم وان دينكم بات سخيفا لايساير العصر ". المصدر نفسه، ص55.

(3) كان المعتقلون يستدعون اكثر من مرة ويمارس ضدهم التعذيب الجسدي وكانت تنظم سهرات ليلية مستمرة في بهو ضباط كتيبة الدبابات الثانية بعد منتصف الليل لغرض التحقيق والتعذيب. وقد اخرج الملازم مخلف عبد العزيز من غرفة المعتقل وبدء بتعذيبه حتى بهو الضباط وهو يصرخ من جراء التعذيب الذي استخدم معه من قبل الملازم خالد عيسى، واستمر التعذيب عدة ساعات. كما مارس الشيوعيون مع المعتقلين التعذيب النفسي، إذ استدعوا كثيرا من الزوار أثناء الليل في فترات مستمرة لزيارة معتقل كتيبة الدبابات وبمشاهدة المعتقلين بقصد التفشي وتوجيه الإهانات والسباب والكلمات البذيئة.وكان حراس المعتقل يشتركون في التنكيل بالمعتقلين بسبهم وكانوا يضربون الأبواب وسطوح غرف المعتقل ليلا لحرمان المعتقلين من النوم. التقرير الذي كتبة ناظم الطبقجلي عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات ولجنة التحقيق،المصدر السابق، ص55 .

(4) المصدر نفسه، ص 55.

(5) تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة بعد ثورة 14 تموز، لمحاكمة رجال العهد الملكي والمتهمين بالتآمر على الدولة. وتألفت من العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً وعضوية العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم حسين خضر الدوري والرائد إبراهيم عباس اللامي والرائد فاضل عبد الهادي المصلح وقد اتخذت من بناية المجلس النيابي السابق. مقراً لها ـ محكمة الشعب، جـ 19، ص 455

للنظر في قضيتهم، بعد أن أنهت الهيئة التحقيقية مهامها. وقد مثل في الثاني عشر من آب 1959 مع بعض من رفاقه المعتقلين أمام هيئة المحكمة العسكرية، إذ وجه المدعي العام العقيد ماجد محمد أمين لهم تهمة الاشتراك في (العصيان المسلح). الذي قام به الشواف في الموصل ضد الحكومة الشرعية بالاتفاق مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة بقصد قلب النظام الجمهوري المقرر بالدستور. كما وجه المدعي العام لهم تهمة استغلال مناصبهم الرسمية لضرب العناصر (المخلصة) للجمهورية، وإثارة روح الكراهية والتفرقة والبغضاء بين جموع المواطنين لخلق البلبلة في الصفوف ولتهيئة الجو المناسب (للتآمر والعصيان) وبث الدعايات المغرضة التي لا تتفق وسلامة الجمهورية. وطالب المدعي العام بتجريم الطبقجلي على وفق أحكام المادتين (9، 12) من الباب الثاني عشر من تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم (8) لسنة 1959. والمادة (11) من مرسوم الإدارة العرفية رقم (18). لسنة 1953 من قانون العقوبات البغدادي، مستندا في ذلك إلى أن ما قام به ينطبق وأحكام هذه المواد[1] وقد سعى المدعي العام جاهداً خلال محاكمة

---

(1) محكمة الشعب، جـ 18، الادعاء العام، ص 18. نصت المادة التاسعة على "أن كل من استعمل القوة أو العنف لاقتطاع جزء من العراق وفصله عنه أو الحاقه بدولة أجنبية يعاقب بالإعدام "ولا بد من توفر الأركان القانونية لتطبيق هذه المادة أ ـ استعمال القوة ب ـ القصد الجنائي لدى المتهم جـ ـ قطع جزء من العراق. أما المادة الثانية والعشرون فقد نصت على " أن كل من حاول بالقوة أو العنف أن يقلب النظام الجمهوري المقرر بالدستور يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. وكل من حاول الاعتداء على رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه قانونا أو رئيس الوزراء، يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة " ولتطبيق هذه المادة لا بد من توفر الأركان الآتية: أ ـ استعمال القوة أو المحاولة باستعمالها ب ـ القصد الجنائي أو الجرمي لدىٰ المتهم. أما المادة الحادية عشر فتنص على " أن كل من يحمل السلاح أو أية آلة جارحة أو يشترك بعصيان مسلح ضد الحكومة أو قواتها المسلحة (ويقصد بالعصيان وجود اكثر من شخص واحد يحمل =

الطبقجلي إلى الإتيان بكل الأدلة التي تؤكد بالتخطيط لقلب نظام الحكم والإطاحة برئيس الوزراء. لكنه لم يتمكن بسبب إنكار الشهود ما سبق أن أدلوا به من إفادات أمام هيئة التحقيق، إذ ادعوا أنها أخذت منهم بالإكراه والتعذيب وهي لا تمت للحقيقة بشيء[1]، الأمر الذي وضع أعضاء المحكمة أمام موقف حرج، إذ لم يسبق لها أن حاكمت متهمين شككوا في نزاهة المحاكمة[2]، مما دفع عبد الكريم قاسم إلى دعم المحكمة معنويا، فأعلن في الخطاب الذي ألقاه في حفل تخرج دورة من الضباط الاحتياط في الثالث عشر من آب 1959، انه يؤيد كل حرف وكل كلمة تصدر عن رئيس المحكمة، وأنه عين المهداوي[3] في منصبه هذا قبل خمسة عشر عاما[4].

وفي محاولة من قاسم لانتزاع اعتراف من الطبقجلي عن الاتصالات التي أجراها مخططو الانتفاضة مع المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة، أمر بإحضاره إلى مقره في وزارة الدفاع

= سلاحاً نارياً أو أية آلة جارحة من العصاة) يعاقب بالإعدام " للمزيد من المعلومات بشأن هذه المواد ينظر محكمة الشعب، ج 19، دفاع المحامي شاكر ماهر عن الطبقجلي، ص 334 ـ 335.

(1) محكمة الشعب، ج 18، ص 71 ـ 80.

(2) 1 Benjamin Shwadran, The Power Straggle in iraq, New yorkK 1960, p. 68

(3) فاضل عباس المهداوي: ولد في بغداد سنة 1915. تخرج في الكلية العسكرية سنة 1939. عين بعدها آمر فصيل في الفوج الثاني اللواء الأول في بغداد. اشترك في انتفاضة نيسان مايس سنة 1941 وحرب فلسطين سنة 1948. أنيط إليه منصب آمر اللواء الأول بعد ثورة 14 تموز. اختير بعد ذلك رئيسا للمحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) التي شاعت تسميتها باسمه (محكمة المهداوي). حكم عليه بالإعدام في ثورة 8 شباط 1963 ونفذ في التاسع من الشهر نفسه. محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص262.

(4) جريدة اتحاد الشعب، العدد 171، في 14 آب 1959؛ جريدة الأخبار، العدد 5188، 14 آب 1959.

وهو مكبل اليدين. وتعهد له بأنه سيطلق سراحه ويسقط عنه جميع التبعات القانونية إذا اعترف بالحقيقة. ويذكر سكرتير عبد الكريم قاسم العقيد (الزعيم فيما بعد) جاسم كاظم العزاوي، أن الطبقجلي رد على قاسم بقوله "انك يا كريم تطلب مني المستحيل ولقد حكمت على بالإعدام منذ الآن"[1].

استمعت المحكمة العسكرية العليا الخاصة إلى إفادة الطبقجلي التي ألقاها على مدى ساعتين خلال يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من آب 1959[2]. وقد بدأ في مستهلها بتوضيح الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع في الموصل، وفي مقدمتها الصراع الذي ظهر منذ إعلان ثورة 14 تموز 1958 بين الكتلتين القومية والشيوعية. وانتشار الكتل التي تشكك في وجود الله والعقائد السماوية مثل كتاب (أين الله) لمكسيم غوركي، والتي لم يألفها سكان الموصل المعروفون بتدينهم. وقيام الشيوعيين بإثارة النعرات الدينية بين المسيحيين والمسلمين، وذلك بإيهامهم الطرف الأول بان الثاني سيقوم بمذبحة ضده وتأليب المسلمين ضد المسيحيين، واستفزاز المؤمنين الذين يرتادون الجوامع لأداء فريضة الصلاة ومحاولة منعهم من الوصول إلى الجوامع، الأمر الذي أدى إلى ازدياد سخط أهالي الموصل. وذكر أيضاً أن شخصية الشواف الانعزالية والمنكمشة على نفسها وعدم تآلفه مع سكان الموصل وتعرفه على مشاكلهم ومعاناتهم، من الأسباب المهمة لإعلان الانتفاضة[3].

انتقل الطبقجلي في إفادته بعد ذلك إلى توضيح موقفه من الانتفاضة

---

(1) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص201 ـ 202.

(2) محكمة الشعب، ج 18، ص303، ص354

F.O. 371/14093, Telegram ; From British Ambassador To Foreing Office, No 10118/37/59, 14-10-1959.

محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

(3) محكمة الشعب، ج 18، ص339 ـ 242.

وما اتخذه من إجراءات لقمعها وإحباطها - وهو ما سبق أن أشرنا إليه[1]. وتناول أيضا ما أفاد به بعض الشهود أمام هيئة التحقيق والمحكمة. فعد الإفادتين التحقيقيتين لعزيز احمد شهاب وإبراهيم الكيلاني، التي تضمنتا الاعتراف بدوره في التخطيط للاطاحة بالنظام الجمهوري، باطلتين وغير صحيحتين لأنهما أخذتا بالإكراه والتعذيب وقد أنكرها صاحباهما أمام المحكمة[2].

وفند الطبقجلي جميع ما جاء في شهادات الشهود الذين تحدثوا ضده في المحكمة. فقد جاء في شهادة لبيبة احمد الرئيس، مديرة دار المعلمات في كركوك، أن الطبقجلي ذكر لها في إحدى لقاءاتها معه أن الوضع في كركوك متدهور، وان عبد الكريم قاسم قد وضع الكرد حجر عثرة وانه خلق من قطاع الطرق أناسا ينعمون بالحياة فمنحهم امتيازات لم يكونوا جديرين بها مثلما فعل مع الملا مصطفى البارزاني. فقد جعل منه زعيماً بعد أن كان رئيس عصابة، وان الوضع سيعود إلى حالته الطبيعية إذا اتفقت مع بعض الضباط بشأن الضغط على عبد الكريم قاسم لتغيير سياسته الحكومية[3].

وكان رد الطبقجلي أن لبيبة احمد الريس من أعضاء الحزب الشيوعي وتحاول إثارة روح العداء. وانه لم يكن على معرفة بها كي يتبادل معها الحديث بمواضيع سياسية غاية في الخطورة[4].

وورد في شهادة الرئيس الأول جلال احمد فهمي، بان الطبقجلي كان يتخذ من تفقده لقطعات الفرقة الثانية المكلفة بحماية شركة النفط ذريعة للقاء ببعض المسؤولين البريطانيين في الشركة، وانه أحيانا يتخذ

(1) المصدر نفسه، ص344 ـ 347.
(2) محكمة الشعب، ج 18، ص347 ـ 348.
(3) المصدر نفسه، ص80 ـ 87.
(4) المصدر نفسه، ص348 ـ 349.

من دار المحامي صديق النقاش مكانا للقاء، وانه مستاء من سياسة الجمهورية وعبد الكريم قاسم[1].

وقد رد الطبقجلي على شهادة جلال احمد فهمي قائلا، انه كان مستاءً من نقله إلى الحبانية الذي كان بأمر من وزارة الدفاع. وان تفقد قطعات الفرقة الثانية المكلفة بحماية مرافق شركة النفط حتى عين الدبس في الزاب من مسؤولية قائد الفرقة، ويصطحب معه في هذه المهمة آمر اللواء الرابع أو آمر الفوج المكلف بالحماية. وأما بشأن صديق النقاش فقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في كركوك من قبل الحاكم العسكري العام ولم يتم اللقاء به مطلقا[2].

وجاء في شهادة نائب عريف انضباط احمد صالح، بأن الطبقجلي نهره ووبخه لأنه وضع صور عبد الكريم قاسم على باب النادي العسكري. وان الطبقجلي طلب منه رفعها ورميها في النفايات[3]. ولم يبد الطبقجلي تعليقاً على شهادة أحمد صالح سوى قوله أنها كاذبة وملفقة[4].

وشكك المضمد نائب ضابط محمد علي لامرزه في شهادته أمام المحكمة، في كون الطبقجلي أصيب بمرض ضغط الدم العالي. وعلل ذلك بأن الذي يصاب بهذا الداء عليه أن يرقد في المستشفى وان يعرض على الطبيب الأخصائي، أو أن يرسل إلى مستشفى الرشيد العسكري للمعالجة وليس الرقود في الدار[5].

وكان رد الطبقجلي على محمد علي لامرزه، أن لجنة طبية أجرت الفحص الطبي عليه وتبين لها أن قياس ضغط الدم كان قد بلغ ثمانية

---

(1) المصدر نفسه، ص123 ـ 133.

(2) محكمة الشعب، ج 18، ص352.

(3) المصدر نفسه، ص 194 ـ 196.

(4) المصدر نفسه، ص 352.

(5) المصدر نفسه، ص299 ـ 302.

عشر درجة وهي نسبة عالية. وأوصت اللجنة بأن يرقد في المستشفى ولكنه فضل البقاء في المنزل بعد أن حصل على العلاج الضروري. وان فحصا مستمراً كان يجري عليه[1].

وذكر المحامي محمد الحاج أمين، في شهادته بأن الطبقجلي خطط لاغتيال الملا مصطفى البارزاني عند مجيئه إلى كركوك في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1958، لإثارة الفتنة بين العرب والكرد. وأنه كان يجتمع مع ممثلين من القنصليتين الأمريكية والبريطانية وشركة النفط وبعض التركمان، وهذه الاجتماعات أحيانا تكون سرية تعقد في دار نور الدين الواعظ رئيس بلدية كركوك أو منزل إبراهيم النفطجي. أو أن تعقد بأسم قراءة الموالد النبوية. وانه غير مخلص في أداء واجبه ويساند التركمان. فقد مكن فئة منهم من السفر إلى تركيا للمطالبة بالانضمام إلى تركيا[2].

وعلق الطبقجلي على شهادة محمد الحاج أمين، مؤكداً أن الفرقة الثانية تولت الاهتمام بمجيء الملا مصطفى البارزاني وهيأت له سبل الراحة في الفرقة، وخصصت مفرزة انضباط عسكري لتأمين وصوله إلى المطار وسفره. وأنه عامل أبناء مدينة كركوك بالتساوي ولم يقم بزيارة خاصة لأهالي كركوك سواء لتقديم التعازي لبعض الأصدقاء، مثل عائلة الشيخ حبيب الطالباني وعائلة المرحوم أمين قيردار. وأنه لم يساند التركمان وإنما كان يعمل من أجل أن يسود المدينة التآخي بين القوميات[3].

من جانب أخر أيد الطبقجلي شهادة الرئيس الأول الركن صلاح الدين عبد القادر رشيد، الذي تحدث عن المفاوضات التي أجراها

---

(1) المصدر نفسه، ص 353.
(2) محكمة الشعب، ج 18، ص 307 ـ 326.
(3) المصدر نفسه، ص 354 ـ 356.

الطبقجلي مع شركة النفط، ودوره في تآخي القوميات ومنع حدوث الصدامات المسلحة[1]. وشهادة المقدم المتقاعد صباح عبد الله الذي أشار إلى دور الطبقجلي في هذا الجانب[2]. وشهادة المقدم الركن محمد كافي النبوي الذي أكد اتصال الطبقجلي بآمر اللواء الثالث وإبلاغه الأمر الانذاري بخصوص انتفاضة الشواف[3].

واستعرض الطبقجلي في إفادته دوره في ثورة 14 تموز 1958 - الذي سبقت الإشارة له - والهدف الذي قامت من أجله الثورة. فقد ذكر بأنها "ثورة الجيش، ثورة القومية ضد الاستعمار والموالين له، ثورة التحرر من سيطرة الأجنبي، ثورة الجيش التي أعتقت رقاب هذا الشعب من أجل وحدة الصف ووحدة القوميات في هذا الوطن"[4].

من ثم تحدث عن الموقف السياسي الذي مر به العراق بعد الثورة المتمثل بظهور الصراع الحزبي بين القوميين والشيوعيين. وموقفه منه ومحاولاته الحثيثة في مجلس الدفاع لوضع حد لذلك الصراع. ورفضه عرض الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي بالانتماء إلى صفيهما[5].

وأتهم في إفادته الشيوعيين بمحاولتهم استمالة الجيش لضمان السيطرة على الحكم. وكيف أنهم أخذوا يجوبون معسكرات الجيش بعد أن استمالوا بعض الضباط وضباط الصف والجنود، بهدف توزيع البيانات والتعليمات والكتب على أفراده بصورة سرية. كما اتهمهم بأنهم كانوا ينظمون حلقات تثقيف خارج المعسكرات للضباط والمراتب

(1) المصدر نفسه، ص 197 - 214.
(2) محكمة الشعب، ج 18، ص29 - 40.
(3) المصدر نفسه، ص 142.
(4) المصدر نفسه، ص356.
(5) المصدر نفسه، ص 357 - 360.

لإبلاغهم بتعليمات الحزب بصورة مباشرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من الخلافات والصراعات في الجيش[1].

وتطرق الطبقجلي في إفادته إلى الأعمال التي قام بها في كركوك في أثناء قيادته الفرقة الثانية. ومنها مفاوضاته مع شركة النفط، ودوره في ترسيخ الوحدة الوطنية في مدينة تعددت فيها القوميات والديانات، وجهوده المستمرة لمنع الصدامات المسلحة بين الكرد والتركمان[2] ـ وقد أشرنا إلى ما ذكره الطبقجلي بشان أعماله في الفصل الثاني.

بعد أن أكمل الطبقجلي إفادته جرت مناقشة بينه وبين رئيس المحكمة حول ما ذكره في إفادته. وقد أثارت محاكمة الطبقجلي اهتمام بعض من الذين حضروها أو شاهدوها من على شاشات التلفزيون. فقد وصف السفير البريطاني في العراق آنذاك همغري ترافليان[3] في تقريره لوزارة الخارجية البريطانية هجوم الطبقجلي الحاد على الشيوعيين في المحكمة بأنه "صدمة إلى أولئك الذين كانوا يأملون أن تؤدي هذه المحاكمات إلى أضعاف موقف القوميين"[4]. وعدها الكاتب البريطاني بنيامين شوا دران، إدانة قوية لنظام قاسم، أدت إلى اتساع شعبية الطبقجلي بصورة كبيرة أكثر مما توقع لها عبد الكريم قاسم والمهداوي، حتى أنها أصبحت عقبة من

---

(1) المصدر نفسه، ص 361 ـ 362.

(2) محكمة الشعب، ج18، ص363 ـ 372.

(3) همفري ترافليان: ولد في هنديد سوري في إنكلترا سنة 1905. أتم دراسته في جامعة كمبردج. دخل الخدمة المدنية الهندية سنة 1929. والخدمة السياسية سنة 1932. اعتزل الخدمة السياسية الهندية ودخل في السلك الخارجي سنة 1947. عين مستشاراً في بغداد سنة 1948. ثم مشاوراً اقتصادياً للمندوب السامي في ألمانيا (1951 ـ 1953). ثم قائما بأعمال السفارة البريطانية في بكين (1953 ـ 1955) سفيراً في مصر (1955 ـ 19569) في أواخر 1958 عين سفيراً في العراق. محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص307.

(4) 1F.O.371/1103,Telegram rom British Ambassador To Foreign Office, No 1150,24/8/1959.

الصعب تجاوزها، ولاسيما عندما أعلن الطبقجلي أنه يناشد ضمير الإنسانية، لان هذه اللغة لم تكن مألوفة من قبل في المحكمة. وعزى شوادران إفادة الطبقجلي أما إلى شجاعة شخصية نادرة أو إلى الشعور بأن القوة وسطوة عبد الكريم قاسم قد ضعفتا، لان الشعب أخذ ينتقد بجدية سياسة النظام من خلال مهاجمة عبد الكريم قاسم، وانه لم يعد هناك خطر كبير على حياة الطبقجلي[1]. في حين أشاد الكاتب البريطاني يوريان دان بشخصية الطبقجلي القوية في المحكمة التي جعلت المهداوي والمدعي العام ماجد محمد أمين يصبحان بشخصية من الدرجة الثانية[2]. أما العقيد المتقاعد داود سلمان[3] الذي حضر المحاكمة، فقد ذكر بأن الطبقجلي أظهر في إفادته شموخاً لم يظهره أحد من قبله[4]. ورأى باسيل دقاق الذي حضر المحاكمة أيضا، أن الطبقجلي في إفادته لم يدع للمهداوي فرصة للتطاول عليه كما فعل مع الآخرين، فكان يصيح به ويرد له التهمة والإهانة بكل حزم وإباء[5].

على أثر محاكمة الطبقجلي بعث السيد محسن الحكيم الطباطبائي والشيخ عبد الكريم الجزائري، وهما من علماء النجف الأشرف، في الخامس عشر من أيلول 1959 رسالتين إلى رئيس مجلس السيادة يطالبان فيهما بالصفح والعفو عن الطبقجلي لما يتمتع به من مكانة في نفوس الناس وماض مجيد وما قدمه من خدمات للثورة[6].

---

(1) 1 B.Shwadran, OP. Cit., P.68.

(2) 1 Urien Donn, Iraq Undar Qassm (A Politcal History 1958-1963), Telaviv Universstie, n.d,p.249.

(3) داود سلمان أحد الضباط الذين عملوا بأمرة الطبقجلي عندما كان الأخير آمراً للفوج الأول لواء الحرس الملكي.

(4) مقابلة مع العقيد المتقاعد داود سلمان، في 9 آب 1996.

(5) باسيل دقاق، المصدر السابق، ص 154 ـ 157.

(6) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص227 ـ 229.

بالرغم من إفادة الطبقجلي التي عدت وثيقة إدانة للشيوعيين ألا أن المحكمة أصدرت عليه مع عدد من رفاقه في السادس عشر من أيلول 1959 حكما بالإعدام بالأغلبية وليس بثبوت الأدلة(1) لأنها فشلت في أيجاد مسوغ الإقناع لفرض عقوبة الإعدام(2). وتعد هذه المرة الأولى منذ تأسيس المحكمة التي لم يصدر الحكم بالإجماع إذ استخدم المهداوي تصويته في المحكمة لصالح الحكم بالإعدام(3)، لان اثنين من أعضاء المحكمة صوتا ضد قرار الحكم(4)، لعدم قناعتهما بثبوت التهمة الموجهة إلى الطبقجلي ورفاقه وهذا الأمر جعل الشكوك تحوم حول صحة إجراءات تنفيذ حكم الإعدام(5).

أثار قرار حكم الإعدام الصادر من المحكمة بحق الطبقجلي ردود أفعال في الأوساط الرسمية والشعبية وحاول عدد من الشخصيات المسؤولة والمعروفة في الدولة إقناع عبد الكريم قاسم بعدم المصادقة على قرار الحكم. وكان أول من توجه إليه في مقره بوزارة الدفاع للتحدث معه بشان الموضوع الزعيم الركن إسماعيل العارف(6). وأثناء

---

(1) محكمة الشعب، ج 19، قرار الحكم، ص455.

(2) 1 F.O.371/14091, Telegram From British Ambassador To Foreige Office , No 10118/37/59.14/10/1959.

(3) 1 Humpgrey Trevlyan The Middle East In Revolution, London, 1970,p.164.

(4) صوت العقيد فتاح سعيد الشالي والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي ضد قرار الحكم. محكمة الشعب، ج19، قرار الحكم، ص455.

(5) المصدر نفسه، قرار الحكم، ص455.

(6) إسماعيل العارف: ولد في قضاء الخالص في ديالى سنة 1921.تخرج في الكلية العسكرية سنة 1939. حصل على دبلوم في القانون سنة 1951. مدير شعبة الحركات العسكرية في وزارة الدفاع سنة 1954. سكرتير رئيس أركان الجيش سنة 1956. عين في السنة نفسها ملحقا عسكريا في واشنطن. آمر اللواء الخامس والعشرين بعد ثورة 14 تموز 1958، وهو برتبة عقيد ركن. عين وزيرا للمعارف سنة 1960 له عدة مؤلفات منها: مجموعة القوانين والأنظمة العسكرية، معارك=

اللقاء حاول أن يحصل منه على وعد بعدم تنفيذ الحكم وأعرب عن أمله في أن لا يقتل رجال الثورة بعضهم بعضا، في الوقت الذي يمكن تسوية الخلاف بالحوار الإيجابي البناء. لكن عبد الكريم قاسم لم يعط عهدا قاطعا بعدم التنفيذ وإنما تعهد إليه بالتريث في الأمر[1]. وعبر رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي ووزير المعارف محي الدين عبد الحميد ووزير الزراعة عادل جلال لعبد الكريم قاسم عن أملهم بعدم تنفيذ الحكم. وقد وعدهم قاسم بالتريث[2]. والتمس الشيخ محمد رضا الشبيبي، الشخصية الفكرية والسياسية المعروفة، من عبد الكريم قاسم الرحمة والعطف بالطبقجلي ورفاقه[3]. كما قدم أربعة وثلاثون محاميا طلبا إلى عبد الكريم قاسم التمسوا فيه تخفيف الحكم أو إلغاءه[4]. ويذكر وزير الدولة آنذاك فؤاد عارف أنه جاء إلى وزارة الدفاع لحضور اجتماع مجلس الوزراء الذي كان يعقد في المساء، وأنه شاهد قبل انعقاد المجلس رئيس مجلس السيادة ووزير المعارف والحاكم العسكري العام جالسين في إحدى الغرف وعلامات عدم الارتياح بادية على وجوههم بل أن عيونهم كانت تترقرق بالدمع بسبب إصرار عبد الكريم قاسم على تنفيذ حكم الإعدام بالطبقجلي ورفعت الحاج سري وبقية المتهمين بالاشتراك بانتفاضة الشواف. ويذكر فؤاد عارف انهم طلبوا منه السعي لإقناع قاسم بالعدول عن قراره، لكن محاولته لم يحالفها النجاح، فقد وجد قاسماً غاية في الانفعال والتوتر، ووصف الطبقجلي ورفاقه بأنهم

= حديثة وغيرها .توفي قبل عدة سنوات خارج العراق: محمود فهمي درويش واخرون، المصدر السابق، ص473.

(1) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص223.

(2) عماد نعمة محمد رضا العبادي، المصدر السابق، ص104.

(3) 1 F.O.371/140923, Telegram From British Ambassador to Foreign Office, No 1013/369/59.24/9/1959.

(4) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص266 ـ 267.

خونة كانوا يهدفون إلى اغتيال وتحطيم الثورة. وقد احتد قاسم إلى الحد الذي جعله يمسك بياقة فؤاد عارف ودفعه خارج الغرفة مؤكداً أنه يرفض النقاش في هذا الموضوع[1].

كان لرد الفعل الذي أظهره عدد من المسؤولين في الدول والشخصيات المعروفة أثر صدور قرار الإعدام أثره في حيرة قاسم وتردده بشأن تنفيذ قرار حكم الإعدام فحين عرض عليه القرار بعد منتصف ليلة التاسع عشر من أيلول للمصادقة عليه، أطال التفكير والصمت. ويروى معاون مدير الإدارة آنذاك العقيد (اللواء فيما بعد) مدحت عبد الله الطيار[2] بهذا الخصوص قائلا "بينما كان عبد الكريم قاسم متحيراً في اتخاذ القرار النهائي بحق الطبقجلي ورفاقه، دخل عليه مدير الإدارة الزعيم سعدي القرغولي يحمل إليه البريد العسكري وقد وجد المهداوي وماجد محمد أمين وبعضا من الضباط الشيوعيين يلحون عليه للمصادقة على قرار حكم الإعدام. فتدخل مدير الإدارة مبديا رأيه في الموضوع قائلا، سيدي أن الخليفة عمر بن الخطاب عندما علم أن ولده ارتكب معصية طبق عليه الحد دون تردد. وهنا أعاد عبد الكريم قاسم النظر ثانية إلى القرار وبعدها رفع رأسه قائلا تمام سعدي تمام[3]". ويبدو أن ما ذكره مدير الإدارة قد حفز رئيس الوزراء على إبداء مصادقته على قرار حكم الإعدام في تلك الليلة متناسيا كل من توسم به خيرا

---

(1) مقابلة المتقاعد فؤاد عارف، في 1 تشرين الأول 1996، " مقابلة مع اللواء المتقاعد فواد عارف" ، مجلة آفاق عربية، العدد السادس، 1989، ص77.

(2) مدحت عبد الله الطيار: ولد في بغداد سنة 1920. تخرج في الكلية العسكرية سنة 1939. اصبح معلماً في مدرسة الأسلحة الخفيفة سنة 1941. وفي السنة نفسها اشترك في حرب مايس. نقل إلى مدير شعبة الضباط لمديرية الإدارة سنة 1954. ومعاون مدير الإدارة بعد ثورة 14 تموز 1958. مديراً لها بعد ثورة 8 شباط 1963احيل على التقاعد عام 1965وهو برتبة لواء. مقابلة معه، في 18 تموز 1996.

(3) مقابلة مع اللواء المتقاعد مدحت عبد الله الطيار، في 18 تموز 1996.

بإرجاء الحكم ومتغاضيا عن الصداقة التي تربطه مع الطبقجلي[1].

بقي الطبقجلي محافظاً على رباطة جأشه وقوة أعصابه بالرغم من صدور قرار حكم الإعدام. ففي التاسع عشر من أيلول 1959، اجتمع الطبقجلي في زنزانة واحدة مع مجموعة من رفاقه الضباط المعتقلين لتناول طعام الغداء. وكان الاعتقاد السائد بين هؤلاء الضباط بأن عبد الكريم قاسم لن يقدم على تنفيذ حكم الإعدام الذي صدر بحق الطبقجلي ورفاقه في السادس عشر من أيلول 1959، في الوقت الذي كان الطبقجلي متيقناً من أن عبد الكريم قاسم لن يتراجع عن قراره، وان تلك الليلة ستكون الأخيرة في حياته. فاستأذن رفاقه الذين كانوا معه للدخول إلى الحمام للاغتسال، وعند خروجه قال لصديقه الزعيم الركن (اللواء فيما بعد) محمود شيت خطاب[2]، الذي كان معه في المعتقل "أن هذا آخر حمام في حياتي وقد اغتسلت جيدا حتى أكون جاهزاً للقاء ربي حتى وان لم يغسلوني"[3].

وبعد فترة وجيزة كتب وصيته مخاطباً في جزء منها زوجته حاثا إياها على الاهتمام بأولاده وتعليمهم وتنشئتهم دينياً وقومياً لكي يكونوا مخلصين لعروبتهم ودينهم وتقاليدهم. وطلب في وصيته أن يدفن في

---

(1) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ الأمر الوزاري بالمصادقة على قرار الاعدام، ذي الرقم د/ 1850/ 236، في أيلول 1959.

(2) محمود شيت خطاب: ولد في الموصل سنة 1919. تخرج في المدرسة العسكرية سنة 1937. وكلية الأركان سنة 1947 وهو برتبة رئيس أول ركن. ساهم في ثورة 14 تموز 1958 وعين بعدها آمراً للواء الأول في الديوانية، وكان برتبة زعيم ركن. اعتقل أثر انتفاضة الشواف عام 1959 واخرج من الجيش. أعيد إلى الخدمة بعد ثورة 8 شباط 1963 وعين وزيراً للشؤون البلدية والقروية واحتفظ بمنصبه حتى 18 حزيران 1964 أحيل بعدها على التقاعد له العديد من المؤلفات في التاريخ العسكري والإسلامي. مقابلة معه في 19 تموز 1996.

(3) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد محمود شيت خطاب، في 19 تموز 1996.

مقبرة الإمام الأعظم وان يحظر علماء الشيعة والسنة مراسيم دفنه. وفي جانب آخر منها أوصى أبناءه بأن يكونوا أوفياء لوالدتهم، أمناء على واجبهم ودراستهم مخلصين لامتهم العربية وقوميتهم ودينهم. وان يحيوا ويموتوا من أجل ذلك ومن أجل إعلاء كلمة الله في الحياة. ومما جاء في الوصية "**أن القرآن والإسلام والقومية العربية ستكون مناراً للأجيال الصاعدة وللعرب أجمعين وأننا بغير دستور القرآن والدين والقومية لا تكتب لنا الحياة ولا السعادة.** لقد ثرنا من أجل ذلك وسنموت من أجل ذلك وستحيا الأمة العربية من أجل ذلك ... ولا يمكن للامة العربية ولا القومية العربية أن تموتا مطلقا وسيموت أعداؤهما بهما. كما لا يمكن ومستحيل أن تنطفئ كلمة الله من قرآنه ولا الدين الإسلامي وسيكونان صدى للناس وسيفا مسلطا على رقاب المارقين والشعوبيين" وختم وصيته بكلمات تؤكد عمق أيمانه بالله وقوميته" اطلب العفو والرحمة منك يا رب العرب والإسلام ويا ربي أتوجه إليك وأنا مؤمن ومسلم. مؤمن بقوميتي وبعروبتي. والله أكبر.. الله أكبر .. والعزة والشروق للعروبة والإسلام[1].

في فجر العشرين من أيلول 1959، اقتيد الطبقجلي ورفاقه الذين صدر بحقهم حكم الإعدام في السادس عشر من أيلول إلى ميدان رمي أم الطبول[2]. لتنفيذ الحكم. وقد جيء بالإمام نجم الدين الواعظ[3]. لقراءة الشهادة على الطبقجلي ورفاقه فوجده قوى الشكيمة لا يهاب الموت إذ

---

(1) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 551 ـ 552، وصية ناظم الطبقجلي، جريدة العرب العدد 91، 19 ايلول1965.

(2) شيد على ارض أم الطبول بعد ثورة 8 شباط 1963، جامع سمي بجامع أم الطبول حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص 199.

(3) الأمام نجم الدين الواعظ: وهو من رجال الدين المعروفين. وقد تحدث عن تفاصيل ما دار في ساحة أم الطبول في اللقاء الصحفي الذي أجرته معه جريدة الهدف الموصلية في عددها 287 الصادر في 13 آذار 1963 .

استقبل الطبقجلي، الإمام نجم الدين الواعظ، بحفاوة الصديق الوفي وخاطبه قائلاً "أننا قمنا بواجبنا نحو ديننا وعروبتنا ووطننا ولله الحمد" وبعد قراءة الشهادة قيد الطبقجلي ورفاقه بأعمدة الإعدام، وهتف الطبقجلي بشعار: **الله أكبر والعزة للإسلام، الله أكبر والعزة للعرب**" وقد رفع هذا الهتاف معنويات رفاقه الذين هتفوا معه بصوت واحد. وكانت آخر كلمات فاه بها الطبقجلي ورددها معه رفاقه هي **الآية الكريمة "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون**" وأثناء ترديدهم الآية الكريمة أطلقت البنادق رصاصها على صدورهم[1].

في ساعة متأخرة من ليلة الحادي والعشرين من أيلوم سنة 1959، دفن الطبقجلي ورفاقه في مقبرة الغزالي[2]، لخشية السلطة الحاكمة من غضب الشعب. وترك في كل قبر زجاجة فيها ورقة كتب عليها اسم كل شهيد منهم[3] ولنا أن نشير إلى أن هنالك أسباباً عديدة وراء إصرار عبد الكريم قاسم على إعدام الطبقجلي ورفاقه منها:

1 ـ أن الدعاية المصرية، وبخاصة إذاعة صوت العرب زادت من توتر الموقف بهجومها المتواصل على عبد الكريم قاسم بلهجة جارحة واتهامها إياه بأنه طارئ على الثورة وسارقها من قادتها الحقيقيين الذين صدرت بحقهم أحكام الإعدام وأطلقت عليه تسمية (قاسم العراق) أي

(1) نفذ حكم الإعداد بالطبقجلي ورفاقه في الساعة السابعة من صباح العشرين من أيلول 1959، وقد وجهت إلى صدر كل منهم أربعين رصاصة. ينظر: مدرسة الإعداد الحزبي، ملفه حركة عبد الوهاب الشواف، رقم 32، برقية فورية صادرة من لواء المشاة الخامس والعشرين إلى الفوج الأول والثاني لواء المشاة الخامس والعشرين، ذات الرقم 9501 في أيلول 1959.

(2) نقل رفات الشهداء إلى ساحة أم الطبول بعد ثورة 8 شباط 1963. حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص199.

(3) مقابلة صحفية مع الأمام نجم الدين الواعظ، جريدة الهدف الموصلية، العدد 287، 13 آذار 1963.

ممزق وحدته. وتكون بذلك قد دفعت عبد الكريم قاسم إلى الإصرار على تنفيذ حكم الإعدام. ويذكر إسماعيل العارف، أنه أثناء زيارة أحد المسؤولين العراقيين[1]. للجمهورية العربية المتحدة، وجه لوما إلى إذاعة صوت العرب أمام جمال عبد الناصر، متهما إياها بأنها دفعت وشجعت عبد الكريم قاسم على إعدام الضباط فرد جمال عبد الناصر قائلا "كان من الضروري أن تذهب ضحايا وتسفك دماء لإسقاط عبد الكريم قاسم[2].

2 ـ الضغط الذي مارسه الحزب الشيوعي على عبد الكريم قاسم[3].

3 ـ إصرار بعض الضباط المقربين إلى عبد الكريم قاسم مثل العقيد فاضل عباس المهداوي والعقيد ماجد محمد أمين والقعيد وصفي طاهر، على تنفيذ الحكم وتشجيع عبد الكريم قاسم على تصديق القرار[4].

4 ـ كان الطبقجلي أحد المنافسين الأكثر احتمالا لعبد الكريم قاسم[5]. وكان مؤهلا لكي يصبح رئيسا للوزراء نظرا لقوة شخصيته ومكانته بين الناس[6].

5 ـ وردت معلومات إلى عبد الكريم قاسم في أواسط آب 1959،

---

(1) لم يذكر إسماعيل العارف أسم المسؤول العراقي.

(2) إسماعيل العارف المصدر السابق، ص224 ـ 225، F,O,317/140924 Telegram From British Ambassador to Foregin office Ho 1013/370/59,1/10/1959. محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

(3) محمد باقر ثرى، العراق الثائر، بيروت، دزت، ص163.

(4) مقابلة مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد، في 22 تموز 1996.

(5) 1 F.O.371/140924, Telegram From British Ambassador To Frreign Office, No 1013/378/59, 8/10/1959. محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن.

(6) محمد باقر

حول مؤامرة جديدة تحاك ضده وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة. وان إعدام الطبقجلي ورفاقه أجراء رادع لكل من يفكر بإسقاط عبد الكريم قاسم[1].

6 ـ كان عبد الكريم قاسم على قناعة تامة بأن الطبقجلي ورفاقه عملوا فعلا بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة على الإطاحة به.

7 ـ إصرار الطبقجلي على عدم الاعتراف بدور عبد الناصر بالتحريض على الانتفاضة[2].

8 ـ اعتقد عبد الكريم قاسم أن تنفيذ حكم الإعدام سيكون بمثابة ضربة قاسية لعبد الناصر والقوميين. وان هذه الضربة ستنقذه من المصير الذي لقيه الخليفتان عثمان بن عفان (رض) والإمام علي (ع) إذ قتلا كلاهما بعنف[3].

ثانيا ـ ردود الفعل تجاه إعدام ناظم الطبقجلي ورفاقه:

قبل التحدث عن ردود الفعل التي ولدها تنفيذ حكم الإعدام بالطبقجلي وجماعته، لابد من تسليط الضوء على حالة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم النفسية. فعلى الرغم من إصراره على تنفيذ حكم الإعدام بالطبقجلي ورفاقه ورفضه توسطات المسؤولين في الدولة للعدول عن

---

(1) 1 F.O.371/1320, Telegram from British Ambassdor to foreige office , 22/9/1959, f.o 371/140924 Telegram From British Ambassador To Foreign Office , No 10118/37/59, 4/10/1959

محفوظتان في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين

(2) 1 F.O. 371/140925, Telegram From British Ambassador To Foreign Office, No 1013/416/59,15/10/1959.

(3) 1F.O.317/140924, Telegram From British Ambassador To Foreign Office , No 1013/378/59,8/10/1959

محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

تنفيذ الحكم، وتجاهله الوعود التي قطعها لهم بعدم التنفيذ ومنها العهد الذي أعطاه لزوجة الطبقجلي قبل يوم واحد من تنفيذ الحكم بإطلاق سراحه[1]. إلا أن عبد الكريم قاسم شعر بالندم بعد إعدام الطبقجلي ورفاقه. فيذكر العقيد محسن الرفيعي[2]، مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك" أن عبد الكريم قاسم بعد تنفيذ حكم الاعدام بالطبقجلي ورفعت الحاج سري، كان كثيراً ما يطيل الصمت والتفكير ويتساءل عن السبب الذي دفعه إلى إعدام اثنين من أصدقائه (الطبقجلي ورفعت) وكان يردد دائما الله يلعن الذي كان السبب ولم يتضح لي من قصد بالمسبب الذي دفعه للمصادقة على قرار حكم الإعدام ولكن حسبما اعتقد انه قصد بعض الشيوعيين[3]. في حين يذكر طالب مشتاق سفير العراق في تركيا آنذاك[4] أن عبد الكريم قاسم أصبح في حالة من القلق والتوتر بعد تنفيذ

---

(1) محمد باقر ثرى، المصدر السابق، ص163.

(2) محسن الرفيعي، ولد في مدينة الكوفة عام 1918. تخرج في الكلية العسكرية سنة 1941. وفي السنة نفسها ساهم في حرب مايس ضد البريطانيين. اشترك في حرب فلسطين سنة 1948 إذ انتمى لتنظيم الضباط الأحرار الذي أسسه رفعت الحاج سري. آمر مدرسة الصنائع الجوية بعد ثورة 14 تموز 1958 مدير الاستخبارات العسكرية في الحادي والعشرين من نيسان 1959 وهو برتبة عقيد أحيل على التقاعد بعد ثورة 8 شباط 1963، ثم أعيد إلى الخدمة وأصبح متصرفاً للواء الكوت سنة 1966. أحيل على التقاعد مرة أخرى وبطلب منه ف ي7 تشرين الأول 1968. مقابلة معه في 21آب 1996.

(3) مقابلة مع العقيد المتقاعد محسن الرفيعي، في 21 آب 1996.

(4) طالب مشتاق: ولد ببغداد سنة 1900 تخرج في كلية الحقوق العراقية اشتغل في وزارة المعارف في مناصب تعليمية وإدارية سنة 1919 ـ 1931، واستقال منها بتاريخ 5 أيار 1931، ثم دخل السلك الخارجي ونصب قائما بأعمال المفوضية العراقية في أنقرة. نقل بعد ذلك إلى ديوان وزارة الخارجية ليشغل منصب الامور القنصلية سنة 1935. اشتغل في المؤسسات الدبلوماسية العراقية في الخارج سنة 1941. ثم عين في 12 تشرين الأول 1958 سفيراً للعراق في أنقرة واستمر حتى الأول من كانون الثاني 1965 إذ أحيل على التقاعد لإكمال السن القانوني. طالب=

حكم الإعدام بالطبقجلي ورفاقه. فلم تذق عيناه طعم النوم طوال الليل. ولازمته حالة عصبية أثرت حتى في صحته. وكان يظهر أمام أصدقائه المقربين لديه مهموما كئيباً عابس الوجه شاحب اللون[1] ويشير الزعيم الركن إسماعيل العارف إلى ذلك بقوله: "بعد إعدام الطبقجلي ورفعت الحاج سري جرى حديث بيني وبين عبد الكريم قاسم، وقد ذكر أحد المواقف لرفعت الحاج سري التي حدثت في عام 1954، فثار أول الأمر منتقداً رفعت والطبقجلي ورفاقهما مما اضطرني إلى ترك غرفته. ولكن بعد عودتي إليه وجدته جالسا لوحده وكانت دمعتان منسابتان من عينيه قد علقتا على طرفي وجنتيه وقد احمرت جفونه وعندما شاهدني دخل غرفة أخرى ليخفي بكاءه[2].

والواضح أن عبد الكريم قاسم شعر بوخز الضمير عندما أمر بتنفيذ حكم الإعدام، وبخاصة أن الطبقجلي كان أحد أعضاء كتلته التي أسهمت في تفجير ثورة 14 تموز 1958، ومن أصدقائه المقربين لديه.

1 ـ ردود الفعل الداخلية:

خيم الحزن على أغلب فئات الشعب العراقي بسبب إعدام الطبقجلي ورفاقه. وقد حدثت مظاهرات واسعة في العديد من مدن العراق، كان أبرزها تلك التي حدثت في مركز العاصمة (بغداد). ففي صباح العشرين من أيلول 1959، قام أصحاب المحال التجارية والمقاهي في منطقة الجعيفر التي تضم محلة الشيخ علي والمشاهدة والجعيفر والتكارتة وسوق حماده وسوق الجديد بغلق محالهم التجارية، احتجاجاً على تنفيذ حكم الإعدام، وتجمعوا في الشوارع الرئيسة للمنطقة

= مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا (أوراق أيامي بين 1958 ـ 1965) جـ1، ط2، بغداد، 1989، ص7 ـ 8.

(1) المصدر نفسه، جـ2، ط2، بيروت، 1969، ص499.

(2) إسماعيل العارف، المصدر السابق، 354.

ورددوا هتافات معادية للسلطة الحاكمة. وأخذت النسوة يضربن على وجوههن ويبدين المواساة لأخت ناظم الطبقجلي، التي كانت تسكن محلة سوق الجديد[1]. وعلى أثر هذا التجمع خرجت مظاهرة في محلة التكارتة في الساعة التاسعة من صباح العشرين من أيلول اسهم فيها ما يقرب من الخمسمائة شخص ساروا في شارع الإمام موسى الكاظم (ع) متجهين نحو محلة سوق الجديد وهم يرددون الهتافات المناهضة لعبد الكريم قاسم[2] وبينما كانت قوات الأمن والشرطة تسعى جاهدة لتفريق المتظاهرين خرجت مظاهرة في الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه من محلتي المشاهدة والفحامة مارة في شارع الشيخ معروف وشارع الأمام موسى الكاظم (ع) وطالب المتظاهرون في هتافاتهم بالثأر ورددوا عبارات هاجموا فيها المهداوي[3] واستمرت التظاهرات في منطقة الجعيفر حتى مساء اليوم نفسه إذ تظاهر أهالي المنطقة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشر في محلة الفحامة واخذوا يمجدون في هتافاتهم بناظم الطبقجلي ويدعون إلى سقوط عبد الكريم قاسم[4].

---

(1) رددت النسوة في مواساتها لأخت الطبقجلي الأهزوجة التالية "ويلي على الوزارة شلون غدارة حسافة يرمى ضابط القومية.

(2) من الشعارات التي رددها المتظاهرون: يسقط عبد الكريم قاسم - يسقط - يسقط" يا قاسم شيل إيدك جيش وشعب ما يريدك" الله أكبر يا عرب شبانه كتلوها ما صارت بكل الدول قاسم نذل سواها.

(3) من الشعارات التي رددها المتظاهرين في الفحامة والمشاهدة هي " وين الياخذ الثار من عبد الكريم العار" هذا يوم الأحرار عبد الكريم الغدار" ." بواك الفحم أي سارق الفحم" فاضل المهداوي" الذي هو رئيس محكمة الثورة التي أصدرت حكم الأعدام.

(4) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ حالة الأمن في منطقة الجعيفر، كتاب مديرية شرطة الكرخ إلى مديرية شرطة لواء بغداد ذي الرقم 1345 في 21 أيلول 1959. وتجدر الإشارة إلى أن الشعارات التي رددها المتظاهرون هي " الخلود لناظم الطبقجلي والموت إلى المهداوي. لا أوحد ولا زعيم فليسقط عبد الكريم.

في الوقت الذي كانت المظاهرة تجوب شوارع منطقة الجعيفر، عبر سكان منطقة الاعظمية عن غضبهم واستنكارهم لإعدام الطبقجلي ورفاقه فقد تجمعوا رجالا ونساء صباح يوم العشرين من أيلول قرب جامع الأمام الأعظم، لاستقبال نعوش الشهداء (الطبقجلي ورفاقه) وبينما كانت قوات الشرطة تحاول تشتيتهم، تحول التجمع إلى مظاهرة صاخبة - بعد مرور سيارة إسعاف ظن المجتمعون أنها تحمل جثث الشهداء - سارت في شوارع الاعظمية مارة بدار الطبقجلي ورفعت الحاج سري وأخذ المتظاهرون يرددون الشعارات المعادية لعبد الكريم قاسم[1]. واستمرت هذه المظاهرة حتى الساعة الثانية ظهرا[2].

بعد أن أعلنت إذاعة بغداد في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين ظهرا بيان الحاكم العسكري العام رقم (117) والذي تضمن أسماء الذين نفذ بحقهم حكم الإعدام[3] تجددت المظاهرات في منطقة الاعظمية، إذ تجمع حشد كبير من المواطنين كان من بينهم أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال، قرب جامع العساف. ومن ثم طافوا شوارع الاعظمية بجنازة رمزية مروا أيضا أمام دار الطبقجلي ورفعت الحاج سري وهم يرددون الشعارات المناهضة لعبد الكريم قاسم[4]. وقام الأديب عبد السلام إبراهيم ناجي، أحد مدرسي المتوسطة الغربية، **بإلقاء قصيدة رثا فيها الطبقجلي ومن أبياتها:**

---

(1) كان ما ردده المتظاهرون من شعارات "الله أكبر يا عرب شبانه كتلوها ما صارت بكل الدول قاسم نذل سواها. يا رفعت ويا طبقجلي جيش العرب ما ينولي.

(2) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ مظاهرات كتاب مديرية شرطة الاعظمية إلى مديرية شرطة لواء بغداد ذي الرقم 1091 في 21 أيلول 1959.

(3) حازم حسن العلي، المصدر السابق، ص 197 - 198.

(4) مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد، في 8 أيلول 1997. وقد ذكر أن من الشعارات التي رددت هي " يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحك نوري".

سلاما على ركبك الظافر
على زحفك الغاضب الهادر

كأن الشموس حدون به
فتاه على العالم الآخر

كأن جهادك عبر السنين
مضيء المسالك للعابر

كأنك (يا ناظم) شعلة
بتاريخ امتنا الزاهر

سلام عليك على تربة
تعطر من دمك الطاهر

سلام على حدث لم يكن
سوى بعث امتنا الظافر

سوى جذوة تستثير النفوس
لتثأر من فاتك ماكر

سوى ومضة الحق تهدي السبيل
إلى غد امتنا الناظر

سلام على ركبك الظافر
على زحفه الغاضب الهادر

كأنك (يا ناظم) شعلة
تضيء المسالك للعابر[1]

ثم اتجه المتظاهرون نحو بناية مجلس السيادة، ولم تستطع قوات الشرطة تفريقهم لكثرة عددهم، مما اضطر السلطة الحاكمة إلى الاستعانة بمدرعات الجيش، لوقف سير المتظاهرين[2]. كما قامت مجموعة من الشباب باقتحام منزل المهداوي في محاولة لقتله انتقاما للطبقجلي ورفاقه[3]. وكان المهداوي في هذه الأثناء قد غادر مع ماجد محمد أمين إلى الصين[4].

وشهد مركز قضاء سامراء، تظاهرات نظمها شباب القضاء في الساعة الثامنة من مساء العشرين من أيلول، بدأت من شارع الجمهورية باتجاه مرقد الأمام علي الهادي(ع) وردد المتظاهرون هتافات معادية

(1) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 308.

(2) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ مظاهرات، كتاب مديرية شرطة الاعظمية إلى مدير لواء بغداد ذي الرقم 691 في 21 أيلول 1995.

(3) جريدة الاستقلال، العدد 258، 2 تشرين الأول 1959.

(4) جريدة الزمان، العدد 6643، 22 أيلول 1959.

للسلطة[1]. كما خرج جمهور من الرجال في ناحية تكريت التابعة لقضاء سامراء بمظاهرات نددت بتنفيذ حكم الإعدام[2]. وفي قضاء المحمودية قام المتظاهرون بضرب كل من يؤيد الشيوعية أو يقرأ صحيفة شيوعية[3].

واحتج أهالي لواء الموصل على تنفيذ حكم الإعدام بمظاهرة حاشدة في الحادي والعشرين من أيلول انطلقت من محلة راس الجادة مارة بباب البيض. وحمل المتظاهرون نسخا من القرآن الكريم وهم يرددون الهتافات[4]. وطافت شوارع قضاء بيجي مظاهرات طالبت بالثأر للطبقجلي ورفاقه[5] وفي لواء الرمادي ألقى أئمة الجوامع خطباً مناهضة لبعد الكريم قاسم في صلاة الجمعة. وبعد انتهاء الصلاة قام المصلون بمظاهرات هتفوا خلالها بسقوط عبد الكريم قاسم والشيوعية[6].

وكان الشيخ محمد رضا الشبيبي، قد عبر عن رأيه للسفير البريطاني، واصفاً عبد الكريم قاسم بالإرهابي والمجنون ودكتاتوري شيوعي. مؤكدا أن الشيوعيين والعناصر المنحطة من البروليتاريا الغوغائية

---

(1) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ الحوادث السياسية،كتاب مديرية شرطة لواء بغداد إلى متصرفية لواء بغداد ذي الرقم 7346 في 21 أيلول 1959. من الهتافات التي رددت "الله أكبر يا عرب ضباطنا عدموها. الله أكبر والعزة للعرب. عاشت القومية العربية الخالدة.

(2) المصدر السابق/ محاكمة عيس سلمان من قبل المجلس العرفي بتهمة التحريض على المظاهرات ضد السلطة.

(3) جريدة الاستقلال، العدد 250، 32 أيلول 1959.

(4) مدرسة الإعداد الحزبي ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ مظاهرات، كتاب مديرية شرطة لواء الموصل إلى متصرفية اللواء ذي الرقم 4941 في 22 أيلول 1959.

(5) جريدة اتحاد الشعب، العدد 207، 25 أيلول 1959.

(6) د.ك.و، ملفة مجلس السيادة/ الديوان، برقم 404/ 411، م / التقرير الصحفي الأسبوعي، كتاب القنصلية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية ذي الرقم 2/ 1/ 415 في 3 تشرين الأول 1959.

هم وحدهم الذين يقفون إلى جانبه[1]. كما أكد محمد حديد وزير المالية آنذاك وعضو الحزب الوطني الديمقراطي، للسفير معارضة حزبه لتنفيذ حكم الإعدام[2].

وجاء في تقرير للسفارة البريطانية ببغداد، أن الضباط القوميين بكوا ألماً على الطبقجلي ورفاقه[3]. كما انهم اخذوا يحضرون مآتم العزاء التي أقيمت في دار الطبقجلي ورفعت الحاج سرى بملابسهم العسكرية تعبيرا عن تحديهم للسلطة الحاكمة[4]. وعاهدوا أنفسهم على الثأر من قتلة الطبقجلي ورفاقه ويذكر المقدم خليل ابراهيم، أن الرئيس السابق احمد حسن البكر، الذي كان أحد آمري ألوية الجيش، عندما سمع بنبأ إعدام الطبقجلي ورفاقه خلع سدارته من رأسه وألقى بها على الأرض وقال "والله والله لاخلي [لأجعلن] الركبان تتحدث عن قاسم[5]" والمعروف أن البكر كان أحد ابرز العناصر القيادية التي نفذت ثورة 8 شباط 1963 التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم ونفذت فيه حكم الإعدام. ويروى المقدم الركن (الفريق الركن فيما بعد) فاروق الحريري، بشأن بقاء ذكرى الطبقجلي خالدة في ضمائر الضباط القوميين. أن عبد الكريم قاسم قبل استسلامه في التاسع من شباط 1963، حاول أن يحصل على عهد من قيادة الثورة بالسماح له في السفر إلى أوربا فاتصل أولا بعبد السلام عارف وذكره بأنه سبق وأنْ أطلق سراحه ولم ينفذ فيه حكم الإعدام. وان

---

(1) 1 F.O. 371/140923, Telegram from British Ambassdor to Foreign Office, No 1013/368/59,24/9/1959. عماد في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين

(2) عامد نعمه محمد رضا العبادى، المصدر السابق، ص 111.

(3) 1 F.O 371/140923, Telegram from British Ambassdor to Foreign Office, No 1013/368/59,24/9/1959.

عماد في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

(4) جاسم مخلص، المصدر السابق، ص 277.

(5) مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، في 17 كانون الأول 1997.

هذا دين في عنقه. لكن عبد السلام عارف تردد في التعهد له بالسفر، وقال له أن الأمر ليس بيده وحده بل يعود إلى قادة الثورة الآخرين. فاتصل عبد الكريم قاسم بطاهر يحيى الذي رد عليه قائلا "أن الأمر بيد شخص يستطيع أن ينفذ لك ما تريد وهو ناظم الطبقجلي، ثم وضع سماعة الهاتف لينهي المكالمة"(1).

تجدر الإشارة إلى أن مظاهرات كبرى كانت تقام في الذكرى السنوية لإعدام الطبقجلي ورفاقه. وكانت السلطة الحاكمة تعدها من المناسبات التي تثير القلق والخوف لديها. لذلك اتخذت إجراءات احترازية قبل عدة أيام من العشرين من أيلول. ففي الذكرى السنوية الأولى، كتبت مديرية شرطة الاعظمية إلى مديرية شرطة بغداد، أن الاحتياطات اللازمة قد اتخذت ووزعت قوات مسلحة من مديرية شرطة الاعظمية وفوج احتياط بغداد والانضباط العسكري وسرية حراسة الاعظمية في الساحات والطرق العامة لمنع المظاهرات المحتمل حدوثها. واشرف على هذه الإجراءات ممثل الحاكم العسكري العام.

ان هذه الاحتياطات لم تمنع المواطنين من التعبير عن غضبهم واستنكارهم لإعدام الطبقجلي ورفاقه. ففي الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر العشرين من أيلول 1960 احتشد المتظاهرون الذين يربو عددهم على عشرين ألفاً في ساحة جامع الإمام الأعظم، وألقى ثلاثة متظاهرين خطباً حماسية على المحتشدين. إذ اخذ الأول يمجد بأبطال ثورة 14 تموز 1958. في حين أشاد الثاني بحزب البعث العربي وأبطاله الذين اعدموا. أما الثالث فقد اخذ يذكر بما حدث في أم الطبول. وعلى اثر ذلك سار المتظاهرون في شارع الإمام الأعظم، ومن ثم اتجهوا نحو شارع الضباط والى دار الطبقجلي وكانوا يحملون لافتات كتب عليها شعارات (الثورة دماؤنا). (العروبة وجودنا) (المجد والخلود لشهداء

(1) مقابلة مع الفريق الركن المتقاعد فاروق الحريري، في 15 كانون الأول 1996.

البعث). (من اجل رفاه الشعب استشهد أبطالنا الأحرار). كما رددوا أثناء تظاهرتهم (اذكروا ناظم شهيدا مات من اجل العرب انه كان عنيدا ضد أعداء العرب). (للموت ما ننساك رفعت وناظم)[1]. وقد قامت الشرطة بعد انتهاء المظاهرة باعتقال بعض المشتركين فيها وزجهم في السجون[2].

في الساعة السابعة والنصف من مساء اليوم نفسه، خرجت تظاهرة في جانب الكرخ بمنطقة الجعيفر في سوق الرحمانية وسار المتظاهرون نحو الشارع العام لمنطقة الجعيفر، وهم يرددون (الله اكبر الله اكبر). (جيش العرب ما ينولي يا رفعت يا طبقجلي). وعلى الرغم من قيام الشرطة بمنع التظاهرة، إلا أن أهالي منطقة الجعيفر سرعان ما نظموا مظاهرة أخرى في محلة سوق الجديد في شارع موسى الكاظم (ع). مما حدا بمدير شرطة الكرخ حسين علي مختار وآمر الفوج الثاني لواء العشرين، الحضور إلى مكان التظاهرة والإشراف المباشر على منعها[3]. وهذا يؤكد مدى خطورة مثل هذه التظاهرة على السلطة الحاكمة وإصرارها على قمعها.

2 ـ موقف الصحافة العراقية

كان أمرا طبيعيا أن تختلف ردود فعل الصحف العراقية من تنفيذ

---

(1) للاطلاع على ما ذكر من شعارات أخرى في التظاهرة ينظر : الملحق المثبت في آخر البحث.

(2) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32، م/ مظاهرات، كتاب مديرية شرطة الاعظمية إلى مدير شرطة لواء بغداد ذي الرقم 909 أيلول 1960، جريدة الاتحاد الوطني، العدد 32 أيلول 1963.

(3) مدرسة الإعداد الحزبي، ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32،م/ مظاهرات، كتاب مديرية شرطة الكرخ إلى مدير شرطة لواء بغداد ذى الرقم 20603 في 21 أيلول 1960.

حكم الإعدام بالطبقجلي ورفاقه تبعا لاتجاهاتهم السياسية. فبعضها اخذ يندد بالمعدومين وينتقد كل من شجب تنفيذ الحكم الذي صدر بحقهم.

فصحيفة اتحاد الشعب، لسان حال الحزب الشيوعي، التي كانت تطالب بإعدام المشتركين بانتفاضة الشواف منذ البداية[1]، كتبت في اليوم التالي لتنفيذ الحكم مقالا بعنوان (الموت والعار للخونة والمتآمرين)، عدت فيه الطبقجلي ورفاقه متواطئين مع الجمهورية العربية المتحدة. ووضعوا أيديهم بيد الإقطاعيين وشبكات التجسس الاستعمارية وانهم استغلوا مناصبهم العسكرية لقلب نظام الحكم. ووصفت دفاع الطبقجلي ورفعت الحاج سري عن القومية والدين من خطر الشيوعية بالكذب والدجل. وان ذلك ليس أكثر من محاولة لتبرير مساهمتهم بانتفاضة الشواف. وعدت الحكم الذي صدر من محكمة الشعب حكما عادلا. وان رئيس الوزراء وضع نصب عينيه مصلحة الشعب حين صادق على قرار الحكم[2]. وانتقدت الجريدة في عددها الصادر في الثاني والعشرين من ايلول، الصحف العراقية التي لم توجه نقدها للطبقجلي. ومما جاء في المقال "أن هذه الصحف لم تنعت المجرمين بالخيانة والتآمر رغم إدانتهم من قبل محكمة الشعب بذلك. وان جموع الشعب العراقي بقواه الوطنية وطبقاته الاجتماعية أدانت التآمر"[3]. وردت الجريدة في الثالث والعشرين من أيلول على البيان الذي أصدرته الجبهة الإسلامية، الذي عد إعدام الطبقجلي ورفاقه قرارا يخدم الاستعمار، بمقال جاء فيه "أن هذا البيان لا يختلف جملة وتفصيلا عما ترده إذاعات القاهرة ودمشق الخاضعة لحكام الجمهورية العربية المتحدة. ولا يختلف بشيء عن التجمعات التي حصلت في الاعظمية والتكارتة التي كانت تهتف ضد الجمهورية وضد شخص الزعيم. وهو في مضمونه ومحتواه يتبنى كل

---

(1) جريدة اتحاد الشعب، العدد 37، 10 آذار 1959.

(2) جريدة اتحاد الشعب، العدد 203، 21 أيلول 1959.

(3) جريدة اتحاد الشعب، العدد 204، 22 أيلول 1959.

الدعوات التي بشرت وتبشر بها صحف لم تشجب التآمر، ولم تدن المتآمرين، ولم تقف موقفا وطنيا إزاء أعداء الجمهورية من الذين أدانتهم محكمة الشعب على الأقل، وفي وقت يعيشون في هذه الجمهورية التي يأكل قلوبهم الحقد عليها. وان هذه الزمر والفصائل على اختلافها والتي تزعق بزعيق الخطر الشيوعي، وإنما في واقعها وحقيقة أمرها تزعق بزعيق خطر الثورة والشعب والجمهورية وقيادة البلاد"[1]. وأشادت الجريدة في عدد آخر بمصادقة عبد الكريم قاسم على قرار الإعدام قائلة "أن زعيم البلاد باتخاذه اشد الإجراءات الرادعة بحق الخونة والمتآمرين، لم يكن مدفوعا إلا بدافع الحرص على الجمهورية التي يتربص بها الأعداء"[2]. وذكرت في عدد آخر أن التظاهرات التي خرجت في العديد من مدن العراق جاءت بتحريض من الجمهورية العربية المتحدة، وتحت شعار ستار القومية والدين. ومما جاء في المقال "توافقا مع أبواق الدعاية الاستعمارية الرجعية ومع تحريض حكام الجمهورية العربية المتحدة، دبرت الشراذم الرجعية التي حاولت عبثا التستر بستار القومية والدين، أعمال شغب وعربدات الاستفزاز في الأعظمية وبعض أنحاء من لواء الرمادي والموصل وبيجي. ولم تستطع في هذه المرة أن تتستر وراء مكافحة الشيوعية فقد افقدها الصواب تنفيذ عقوبة الموت العادلة بحق الخونة والمتآمرين، فغدت هتافاتها موجهة مباشرة ضد الجمهورية وضد الزعيم". وفي العدد نفسه ذكرت "انه لو قدر لواحدة من المؤامرات الثلاث[3] أن تنجح ولو مؤقتا، لشهد العراق

---

(1) جريدة اتحاد الشعب، العدد 205، 23 أيلول 1959.

(2) جريدة اتحاد الشعب، العدد 206، 24 أيلول 1959.

(3) يقصد بالمؤامرات الثلاثة للإطاحة بعبد الكريم قاسم هي محاولة عبد السلام عارف في الحادي عشر من تشرين الأول 1958، اغتيال عبد الكريم قاسم في مكتبه. ومحاولة رشيد عالي الكيلاني المزعومة في السابع من كانون الأول 1958، قلب نظام الحكم. وانتفاضة الشواف في الثامن من آذار 199. للمزيد من المعلومات ينظر : محكمة الشعب ج 5، ج 13 ـ 19.

افجع الفواجع والمآسي ولأعيد إلى عهد اسود بربري يتميز عن العهد الملكي الاستعماري بعامل جديد هو عامل (التوتر) والحقد. ولشهد العراق جرائم على أيدي الطبقجلي وسرى تفوق جرائم [سعيد قزاز] و[بهجت] عطية. والواقع أن الفرق بين القزاز وعطية وبين الطبقجلي وسري كالفرق بين الخيانة في عهد الحكم الملكي الاستعماري والخيانة في عهد جمهوري. فالخيانة هي من جنس واحد وعلى اختلافها تعادى الشعب ومصلحته المشروعة"[1]. ووصفت اتحاد الشعب في أعدادها الصادرة في السابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين من ايلول، الصحف التي فضلت عدم التعليق على اعدام الطبقجلي ورفاقه بالصحف السوداء. وطلبت منها أن تنعت الطبقجلي ورفاقه بالخيانة وترد على الجمهورية العربية المتحدة التي استنكرت قرار الإعدام. وجاء في انتقادها للصحف "الصحافة السوداء تعرفها يا صديقي القارئ من عنوانها وعلى رصيف الشارع ومع البائع، تتحدث عن مذكرات واعترافات وعن مراعي طبيعية وخيانة الشيوعيين الإنكليز لمصالح بريطانيا العظمى وفوضوية الفوضويين التي لم يعد من بعدها سبيل (بعدها) إلى الوقوف صفا واحدا وراء الحكومة وقائدها لنصرة الوطن حين يتعرض للخطر، وحين تدافع الجمهورية عن كيانها بضرب رؤوس الخونة والمتآمرين، ويخرج المتآمرون هنا وهناك يدعون إلى الثأر. سؤال أضعه للصحف السوداء فلتكتب تلك الصحف شيئا ترد به على أبواق عبد الناصر وتلعن به الخونة والمتآمرين"[2].

يتضح مما تقدم أن غاية اتحاد الشعب من هذه المقالات هي دفع عبد الكريم قاسم لاتخاذ إجراءات صارمة ضد هذه الصحف التي فضلت الصمت وضد القوميين الذين شجبوا تنفيذ حكم الإعدام بالطبقجلي

---

(1) جريدة اتحاد الشعب، العدد 207، 25 أيلول 1959.

(2) جريدة اتحاد الشعب، الأعداد 208، 209، 210، 27، 28، 29 أيلول 1959.

ورفاقه. وأرادت أن تظهر الشيوعيين بوصفهم محبي السلام عكس القوميين الداعين إلى الفوضى والاضطرابات[1].

واتسم موقف جريدة الاستقلال الموالية لنظام الحكم والتي يرأس تحريرها عزيز نجم، ذو الاتجاه الشيوعي بالتأييد. فقد عدت قرار الحكم قرارا صائبا صادرا عن قيادة سياسية حكيمة. فنشرت في افتتاحية عددها الصادر في الثامن عشر من أيلول، مقالا عنوانه (أحكام الإعدام مصير محتوم للخونة والمتآمرين) جاء فيه ".. هذه الأحكام التي أصدرتها محكمة الشعب بالمجرمين ناظم الطبقجلي وزمرته، لم تكن بدعة أنها من الأحكام العادلة المدروسة التي اعتادت محكمة الشعب إصدارها سواء بالإعدام شنقا أو رميا بالرصاص أو بالأشغال المؤبدة وأحكام أخرى أو بالبراءة.."[2]. وهاجمت الجريدة في الثالث والعشرين من أيلول الجمهورية العربية المتحدة التي استنكرت قرار الحكم متهمةً إياها بالالتقاء مع إسرائيل في تأليب الرأي العام العربي ضد السلطة الحاكمة. وجاء في المقال "لا ندرى كيف لا يخجل هؤلاء الذين يتحكمون بمصائر شعبي مصر وسوريا حين يلتقون بصف واحد مع إسرائيل عدوة العرب، يلتقون معها في تأليب الرأي العام العربي، انهم في الساعة التي يذيعون عما يسمونه (مذابح بغداد) تذيع إسرائيل هذا الزعم المكذوب وهم حين يتباكون على مجرمين متآمرين تروح إسرائيل من جانبها تضفي على هؤلاء أوصاف البطولة ونعوت التمجيد.. وهكذا يلتقي جلاوزة العربية المتحدة مع إسرائيل في كل الخطوات". وكتبت في العدد نفسه مقالا تحت عنوان (تأييد الخونة) جاء فيه "أمس ودعت الرجعية أبناء أوفياء عرفوا بإخلاصهم لقضية الاستعمار ودفاعهم الحار عن مصالحه. وأمس تعلقت جثث الخونة القدماء في سجن الموقف ببغداد وتمزقت

---

(1) 1 F.O 371/140923, Telegram From British Ambassador.

محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين

(2) جريدة الاستقلال، العدد 246، 18 أيلول 1959.

جثث أشقائهم الشوافيين الجدد في ساحة أم الطبول مصير واحد لقيه خونة الشعب وأعداؤه". وأيدت في جانب آخر من المقال مصادقة عبد الكريم قاسم على الإعدام قائلة "مفرح أن يرد ابن الشعب البار قائد 14 تموز على كل تحديات الرجعية والخيانة بصمت ودون ضجة، كما رد أمس في التصديق على قرارات الإعدام". وانتقدت في موضوع آخر منه الذين رفعوا صور الطبقجلي ورفاقه في التظاهرات وعدوهم شهداء ضحوا بأنفسهم في سبيل الله قائلة "نريد أن يتذكر هؤلاء المارقون، بان ما يصوغونه من خطط تآمرية وما يبيتونه من دسائس وافتراءات وما ينسجونه من أكاذيب، وما يحلمون به من وراء كل هذا من إعادة أيام جميلة ماضية". وتضمن العدد نفسه انتقادا لجريدة الثورة لأنها لم تعلق على الهتافات المعادية للجمهورية وعبد الكريم قاسم. ولم تنعت الطبقجلي ورفاقه بالخيانة والإجرام. ولم ترد على إذاعتي القاهرة ودمشق اللتين هاجمتا تنفيذ حكم الإعدام[1] واستعرضت التظاهرات التي حدثت في بغداد[2]. وهاجمت الصحف القومية لعدم ردها وتكذيبها ما ذكرته هذه الصحف. وجاء في المقال "إلى الصحف التي تسمي نفسها (قومية) والتي تصدر في قلب بغداد، قلب عاصمة عبد الكريم قاسم، ونستحلفها بالله بالقومية بالعروبة، أليس سكوتها، سكوت الأموات عن تخرصات أبواق صحف عبد الناصر هي خيانة كبرى بحق الوطن والشعب والجمهورية والزعيم المقدام"[3]. وذكرت الجريدة في مقال بعنوان (إلى شيوخ المشايخ) وتقصد بهم علماء جامع الأزهر. أن الطبقجلي ورفاقه ليسوا شهداء وإنما مجرمون وأدوات سخرتهم الجمهورية العربية المتحدة. وجاء في المقال "أن الشهيد هو من يقاتل في سبيل الله فهل تنطبق هذه

(1) جريدة الاستقلال، العدد 250، 23 أيلول 1959.

(2) سيرد ذكر ما كتبته الصحف المصرية عند التحدث عن موقف الجمهورية العربية المتحدة من الإعدام.

(3) جريدة الاستقلال، العدد 251، 24 أيلول 1959.

الأحكام على المجرمين الذين أدانتهم محكمة الشعب لتآمرهم على سلامة الجمهورية العراقية وسلامة شعبها وسلامة الزعيم. هل تنطبق هذه الأحكام على المجرمين الذين روعوا سكان الموصل الباسلة وروعوا سكان كركوك الصابرة بأقذر مؤامرة عرفها الشرق الأوسط"[1].

أما جريدة البلاد فان مواقفها لم تختلف عن موقف اتحاد الشعب والاستقلال سواء لتهجمها على الطبقجلي ورفاقه وبانتقادها الجمهورية العربية المتحدة. ففي مقال افتتاحي لها عنوانه (جزاء من يتآمر على جمهوريتنا لنضرب بيد من حديد أعداء الثورة)، جاء فيه "لقد اعدم المجرمون، وكأن غمة انجلت عن صدور أبناء الشعب الذين قتلهم الصبر والانتظار من اجل تخليص البلاد من شرهم ومؤامراتهم التي سببت المئات من الضحايا، وبددت على الجمهورية اثمن وقت كان بالإمكان الاستفادة منه للمشاريع الإنشائية والإنتاج الذي يحتاج إليه الشعب في كل المضامير والحقول.."[2]. ووصفت الجريدة ما تذيعه إذاعات الجمهورية العربية المتحدة من شعارات مطالبة بالثار للطبقجلي ورفاقه، بأنه تهديد سافر ووقح ويجب عدم السكوت عليه[3]، واستنكرت الجريدة التظاهرات التي طافت شوارع القاهرة ودمشق وحلب أثر الإعدام[4].

أما صحيفة الأخبار المتعاطفة مع الشيوعيين التي يرأس تحريرها جوزيف ملكون فقد التزمت الصمت أول الأمر. واكتفت بنشر خبر عن بدء المجلس العرفي في النظر بقضايا المتهمين بحوادث كركوك[5]. ولكنها سرعان ما هاجمت الجمهورية العربية المتحدة، لنقلها أخبار

(1) جريدة الاستقلال، العدد 254، 28 أيلول 1959.
(2) جريدة البلاد، العدد 5615، 22أيلول 1959.
(3) جريدة البلاد، العدد 5616، 23 أيلول1959.
(4) جريدة البلاد، الأعداد 5617، 5618، 24، 25 أيلول 1959.
(5) جريدة الأخبار، العدد 5221، 23 أيلول 1959.

التظاهرات التي اندلعت في بغداد. كما نشر تعليق إذاعة بغداد (أي خونة عاقبتهم الثورة)[1] وواصلت في أعدادها اللاحقة انتقادها للجمهورية العربية المتحدة، وأكدت أن التظاهرات التي جرت في بيروت هي من تدبير الجمهورية العربية المتحدة[2].

أما بقية الصحف العراقية فأن أغلبها التزم الصمت ولم يعلق على حكم الإعدام. فجريدة بغداد التي يرأس تحريرها خضر العباسي، المعروف بمعاداته للشيوعيين، والتي تعد من أجرأ الصحف في تهجمها على الشيوعية، اكتفت بنشر بيان الحاكم العسكري العام ذي الرقم 116، الذي أعلن فيه أن حكم الإعدام سينفذ ببعض المتهمين بالاشتراك بانتفاضة الشواف في صباح العشرين من أيلول 1959 ولم يبد أي تعليق على إعدام الطبقجلي ورفاقه. وانتقلت في أعدادها الأخرى إلى مهاجمة الشيوعيين ووصفهم بالكفر والإلحاد قائلة "أن التظاهر بالشيوعية وما فيها من كفر وإباحة وهدم وفساد وفوضى وتدمير مما تقزز النفوس وتحبب للناس الهرب من جحيمها ولذلك يحارب الشيوعيون خصومهم باسم الديمقراطية والله والناس يعلمون أن الديمقراطية منهم براء" كما طالبت الجريدة من المسؤولين في الدولة إيقاف استفزازات الحزب الشيوعي لتحديه الشعور العربي في العراق[3].

أما جريدة الأهالي، لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، فقد أشارت فقط إلى بيان الحاكم العسكري العام ذي الرقم 117. وتناولت في أعدادها اللاحقة مواضيع عامة بعيدة عن إعدام الطبقجلي ورفاقه[4].

ولم يختلف موقف جريدة الحرية، التي تمثل الاتجاه

---

(1) جريدة الأخبار، العدد 5221، 23أيلول 1959.

(2) جريدة الأخبار، الأعداد 5222، 5223، 5224، 24، 255، 26 أيلول 1959.

(3) جريدة بغداد، الأعداد 71، 72، 73، 74، 21، 23، 24 أيلول 1959.

(4) جريدة الأهالي، الأعداد 237، 238، 239، 21، 23، 23 أيلول 1959.

القومي[1] وجريدة الحياد التي أصبحت في عام 1960 لسان حزب البعث العربي الاشتراكي[2]، وجريدة الزمان[3] وجريدة الدستور[4] وهما من الصحف السياسية المستقلة، عن موقف الصحفيين السابقين، إذ اكتفت بنشر بيان الحاكم العسكري العام ذي الرقم 117. ونشرت في الثاني والعشرين من أيلول جلسات المجلس العرفي العسكري الذي قام بمحاكمة الشيوعيين المتهمين بمجزرة كركوك. ويظهر أن اختيار السلطة الحاكمة هذا التوقيت لمحاكمة الشيوعيين كان بدافع تهدئة الفئات القومية التي اشتد غضبها اثر إعدام الطبقجلي ورفاقه.

ولم تتطرق جريدة الثغر السياسية المستقلة إلى الإعدام في أعدادها التي صدرت بعد تنفيذه، حتى أنها لم تذكر بيان الحاكم العسكري العام ذا الرقم 117. واكتفت بنشر قرار محكمة الشعب الذي نص على إعدام الطبقجلي[5].

وبالرغم من أن جريدة الثورة التي تعد من الصحف المؤيدة للسلطة الحاكمة وطالبت في أعدادها التي صدرت بعد فشل انتفاضة الشواف بإعدام المشتركين بالانتفاضة، إلا أنها لم تنعت الطبقجلي ورفاقه بعد أن نفذ فيهم حكم الإعدام بالخيانة والإجرام. وان موقفها هذا أدى إلى أن تواجه انتقادا كبيرا من قبل الصحف التي أيدت الإعدام[6].

---

(1) جريدة الحرية، الأعداد 1417، 1472، 1473، 21، 22، 23 أيلول 1959.

(2) جريدة الحياد، الأعداد 24، 25، 26، 27، 28، 29، 21، 22، 23، 24، 25، 26 أيلول 1959.

(3) جريدة الزمان، الأعداد، 6643، 6646، 6649، 22، 25، 28 أيلول 1959.

(4) جريدة الدستور، الأعداد، 737، 738، 739، 22، 23، 24 أيلول 1959.

(5) جريدة الثغر، الأعداد، 7203، 7207، 7208، 7029، 17، 21، 22، 23 أيلول 1959.

(6) جريدة الثورة، الأعداد، 115، 117، 118، 10، 12، 14 آذار 1959. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لم يعثر على أعداد جريدة الثورة التي صدرت في أيلول=

وظهر عدد جريدة المنار المستقلة الصادر في الحادي والعشرين من أيلول وهو يخلو من أي إشارة للطبقجلي ورفاقه. وفي الرابع والعشرين من أيلول كتبت الجريدة مقالا هاجمت فيه الشيوعية وعدتها عاملا من عوامل تفرقة الشعب. وجاء في المقال "إذا احتفل المواطنون بمناسبة قومية أو دينية من المناسبات التاريخية التي لا يمكن نسيانها وأسدل الستار عليها اكثر أولئك النفر من ضجيجهم حول هذه الاحتفالات واعتبروها تجمعا عدائيا ورجعيا ولكنهم لا يحاسبون أنفسهم على احتفالاتهم بمناسبات خارجة عن دين البلد وقومية البلاد، بل لا تمت إلى الوطن بصلة من بعيد أو قريب. ان ذلك تجنٍ واعتداء على الأمة ومثلها العليا، وجحود بالقيم الإنسانية وخروج عن الحقيقة والواقع" وقد واصلت الجريدة كتابة مقالاتها ضد الشيوعية في أعدادها اللاحقة[1].

يتضح مما تقدم أن عددا قليلاً من الصحف العراقية أيد تنفيذ الحكم في حين أن اكثر الصحف رفضت هذا الحكم بالرغم من أن بعضها لم يعبر عن الرفض صراحة، واتخذت من مهاجمة الشيوعية تعبيرا عن رفض تنفيذ حكم الإعدام.

3 ـ ردود فعل بعض الأقطار العربية

كانت الجمهورية العربية المتحدة ولبنان من اكثر الدول العربية شجبا لإعدام الطبقجلي ورفاقه. فقد خرج المتظاهرون إلى شوارع القاهرة معربين عن غضبهم ومطالبين بالثأر للطبقجلي ورفاقه. فصدرت الصحف القاهرية في الحادي والعشرين من أيلول موشحة بالسواد تعبيرا عن الحزن[2]. ونشرت صحيفتا الجمهورية والأخبار القاهريتان، أخبار

= 1959 وإنما اطلع على موقف الجريدة من خلال صحيفة الاستقلال عند توجيه الانتقاد لجريدة الثورة في عددها 252 في الرابع والعشرين من أيلول 1959.

(1) جريدة المنار، العددين 1601، 1604، 21، 24 أيلول 1959.

(2) مقابلة مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني، في 28 تموز 1996.

التظاهرات التي شهدتها بغداد. فذكرت بعناوين بارزة (صدام مسلح بين الشعب وقوات قاسم في بغداد). (قتلى وجرحى في حي الاعظمية). (بغداد تتحول إلى قلعة مسلحة). (جماهير بغداد تهتف الموت لقتلة أبطال ثورة 14 تموز). (شعب العراق يغلي ويهتف بسقوط الجلادين)[1]. وبثت إذاعة القاهرة برامج خاصة عن الطبقجلي ورفاقه وإذاعة الشعارات المطالبة بالثار وإسقاط الحكم في العراق[2].

وأصدرت منظمة الجبهة الإسلامية منشورا جاء في جزء منه "أن التنكيل الرهيب بالضباط الأحرار وإعدام خيرة القادة المخلصين أمثال ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سرى وغيرهم.. ما هو إلا خدمة للاستعمار وهاجمت الجبهة الإسلامية الشيوعيين وحركة الضباط الأحرار وقيادتها التي قالت عنها "أن الاستعمار دس الأنصار والأذناب في حركة الضباط الأحرار وتنكروا للامة، وتمكنوا من جر فئة من العسكريين وضربوا مصالح الأمة وركبوا رؤوسهم وعبدوا أشخاصهم". ودعت الجبهة في منشورها أيضا إلى العمل للإطاحة بنظام الحكم[3].

ولم يكن الإقليم السوري يختلف عن الإقليم المصري في التعبير عن موقفه. فقد أقيمت صلاة الغائب على أرواح الشهداء بعد صلاة الجمعة في الخامس والعشرين من أيلول 1959، في الكثير من جوامع

(1) جريدة الاستقلال، العدد 251، 24 أيلول 1959.

(2) جريدة البلاد، العدد 5616، 23 أيلول 1959. من الشعارات التي أذاعتها إذاعة القاهرة ونشرتها الجريدة " اليوم اليوم الثار" " في ظل الوحدة حا نعّيد في العراق". " ثوروا شباب العروبة سالت في العراق دموع". " اغتالوا قادة ثورتنا التي قامت في تموز". " المذابح ليل نهار قطعوا علم القومية ". " سنحطم المهداوي واعوان المهداوي". " يامهداوي فين فين لا تتخبا في بكين ". " باسمك يا رفعت ويا طبقجلي حيدوى صوت العروبة في الاراضي العراقية ونرفع أعلام القومية".

(3) جريدة اتحاد الشعب، العدد 205، 23 أيلول 1959.

الإقليم. وانطلقت بعد الصلاة تظاهرات واسعة تندد بتنفيذ حكم الإعدام. وفي دمشق ألقى الإمام عبد الستار السيد، مفتي مدينة طرطوس وعضو المجلس الإسلامي، بعد صلاة الجمعة التي أقيمت بمسجد الروضة، خطبة ذكر فيها، أن عبد الكريم قاسم غدر بأبطال ثورة 14 تموز 1958، وحارب الله ورسوله والمؤمنين باتفاقه مع الشيوعيين. وذكرت جريدة النصر، أن الوضع في العراق اصبح يهدد الوطن العربي وجاء في المقال "أن الأنباء الواردة إلينا من العواصم العربية تدل على أن الوضع في العراق هو الآن مدار مشاورات بين الحكومات لتبادل الآراء حول الوجهة الممكنة لمعالجته بصورة فعالة، وان الحكومات العربية تعترف بخطورة الوضع في العراق ومساسه بالسلامة العربية، وتشعر بضرورة القيام بعمل موحد لمواجهة الخطر الناشئ عنه" وكتبت الجريدة في مقال لها حول التظاهرات التي شهدها العراق استنكارا لتنفيذ حكم الإعدام الجائر" أن الغليان الشعبي يزداد يوما بعد يوم في العراق منذ إعدام الضباط الطبقجلي والحاج سرى ورفاقهم". وأشارت الجريدة أيضا إلى ما تناقله المواطنون في سورية عما فاه به الشهداء قبيل تنفيذ حكم الإعدام، وما أبدوه من رباطة جأش وثبات وقوة عقيدة. وعلقت أيضا على الإجراءات التي اتخذها عبد الكريم قاسم ضد المتظاهرين، في مقال جاء فيه "أن الإجراءات التي يتخذها عبد الكريم قاسم تدل على تزايد رعبه وقلقه، وهو يعتقل كبار العلماء والأفراد الصغار من اسر الشهداء مما يدل على انه فقد صوابه ولم يعد يدرى ماذا يفعل وهو يشك حتى في القطعات العسكرية التي تحرسه فينتزع منها الذخائر ولا يعرف من أين ستأتيه الضربة المنتظرة[1]".

(1) د.ك.و، ملفة مجلس السيادة ـ الديوان، برقم 404/ 411، م/ تقرير الصحفي الأسبوعي، كتاب القنصلية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية ذي الرقم 2/ 1/ 415 في 3 تشرين الأول 1959.

أما في لبنان فتمثل الاحتجاج الجماهيري بإقامة صلاة الغائب على روح الطبقجلي ورفاقه في العديد من مساجد لبنان. وألقى أئمة المساجد خطبا مناهضة لعبد الكريم قاسم[1]. وأغلقت المحال التجارية إعلانا للحداد، بعد أن دعت اللجنة القومية لنصرة العراق إلى الإضراب الرمزي[2]. وفي بيروت نظمت العناصر القومية في الخامس والعشرين من أيلول مظاهرة كبرى بعد صلاة الجمعة انطلقت من مسجد العمرى باتجاه السفارة العراقية. وكان المتظاهرون يرددون شعارات تمجد بالطبقجلي ورفاقه وتنتقد السلطة الحاكمة لتنفيذها حكم الإعدام[3]. وقد وقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن أدت إلى جرح عشرة أشخاص من بينهم متظاهر عراقي وآخر فلسطيني، الأمر الذي يؤكد قوة التظاهرة[4].

(1) جريدة الأخبار، العدد 5224، 26 أيلول 1959.

(2) جريدة اتحاد الشعب، العدد 209، 28 أيلول 1959.

(3) نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 ـ 1963، بغداد 1990، ص 221.

(4) جريدة البلاد، العدد 5619، 24 أيلول 1959، جريدة الأخبار، العدد 5224، 26 أيلول 1959.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لم يتمكن من الحصول على معلومات تتيح له الاطلاع على انطباعات وردود أفعال الدول العربية الأخرى، لأن السلطة الحاكمة، منعت الصحف العربية من الدخول إلى العراق آنذاك. لكن الأستاذ فيصل فهمي سعيد يذكر أن رد فعل الدول العربية الأخرى اتسم ما بين مستنكر للإعدام ومتشفٍ به مثل الأردن التي كانت تتطلع إلا أن ترى ما حدث بين قادة الثورة من خلاف. مقابلة مع الأستاذ فيصل فهمي سعيد، في 8 أيلول 1997.

الخاتمة

نشا ناظم الطبقجلي وعاش وسط أسرة عربية عريقة، عرف عنها تمسكها بالقيم العربية الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وتمكن من أن يشق طريقه في ظروف معيشية صعبة، حتى أنهى تحصيله الإعدادي ثم العسكري. وان حبه للتفوق والاستزادة من العلم دفعه إلى الالتحاق بكلية الأركان لنيل شهادتها في العلوم العسكرية.

وكما هو شأنه في الحياة المدنية، فقد كان الطبقجلي جادا ومخلصا وكفؤا في حياته العسكرية حتى نال رضا وتقدير واحترام العسكريين الذين خدم معهم، وبخاصة من هم أعلى رتبة منه. ولما كان الطبقجلي عربيا مسلما مخلصا للمبادئ التي يؤمن بها، فقد انظم إلى إحدى كتل الضباط الأحرار التي أطاحت بالنظام الملكي في 14 تموز 1958 بعد أن غرقت البلاد في الفساد السياسي وعانت من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة للغاية.

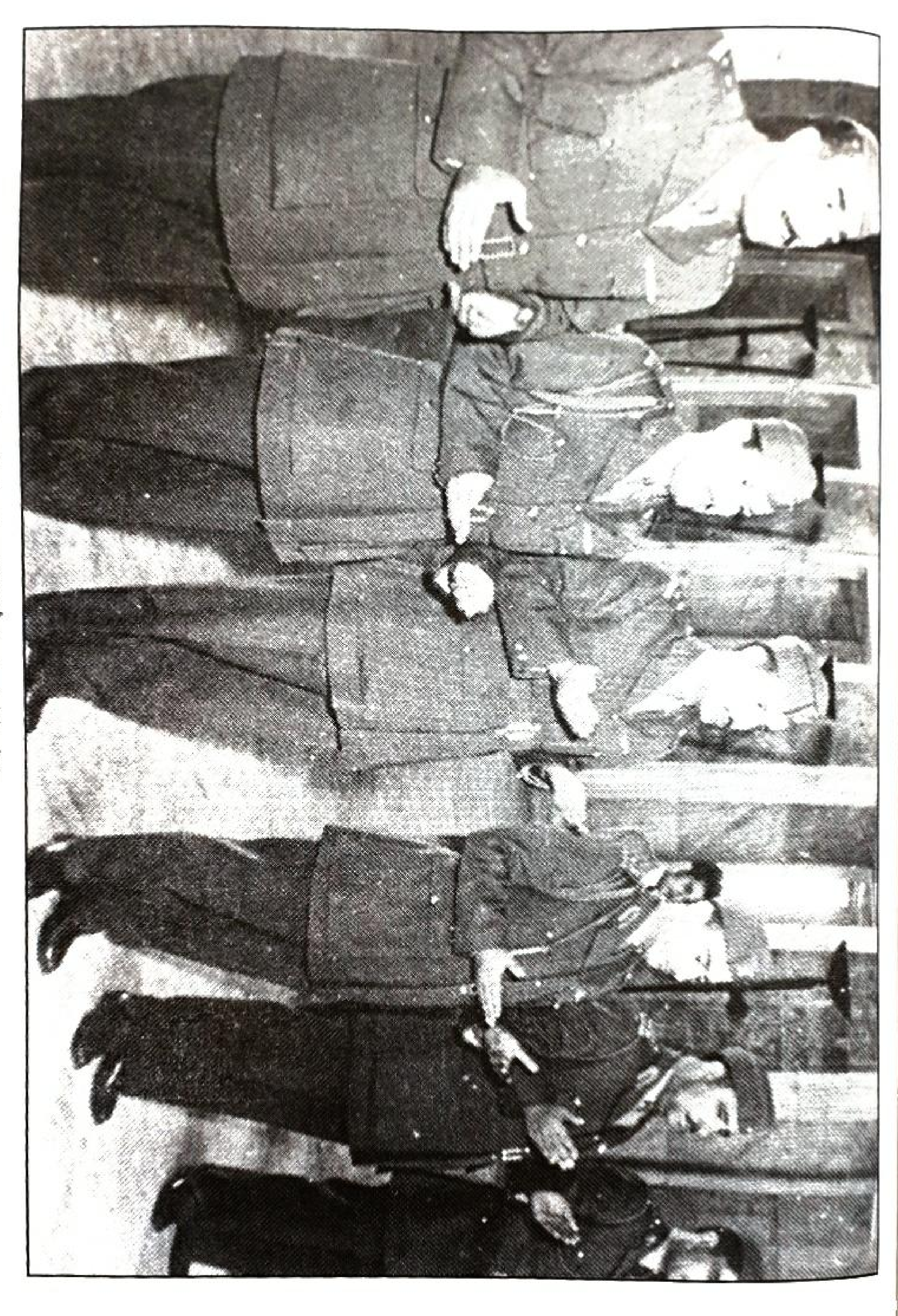
كانت ثورة 14 تموز 1958، نهاية للهيمنة البريطانية على مقدرات البلاد، وبداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. كان من المؤمل أن يعّبر عن الهوية الوطنية والقومية للعراق. لهذا اندفع الطبقجلي بما عرف عنه من إخلاص وجدية في أداء واجبه بعد أن عين قائدا للفرقة الثانية في كركوك. وسعى جاهدا إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وإبعاد شبح التناحر والخلاف بين أبناء القوميات المختلفة وأصحاب الاتجاهات السياسية المتنافرة.

وقد فوجئ الطبقجلي شأنه شأن بقية الضباط القوميين بسياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وابتعاده عن النهج الوطني والقومي للثورة، بإطلاقه العنان للشيوعيين، لتشهد البلد مداً احمر هدد هويتها الوطنية والقومية العربية.

كان أمرا طبيعيا أن يكون الطبقجلي في طليعة من يقف ضد هذا النهج ويسعى إلى وضع الثورة في مسارها الصحيح، فبدأ بالاشتراك مع عدد من الضباط القوميين بالتخطيط للإطاحة بعبد الكريم قاسم، لكنه سرعان ما فوجئ بقيام العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بإعلان الانتفاضة ضد قاسم من مدينة الموصل قبل أن تكتمل الاستعدادات، وبدون أن يتلقى أمراً من آمره المباشر ناظم الطبقجلي، الأمر الذي أدي إلى إخفاق الانتفاضة وإحالة الطبقجلي إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة. وقد حاول الطبقجلي في أثناء المحاكمة إبعاد التهمة عنه لأنه وجد انه ليس من الحكمة الاعتراف بالتهمة ومواجهة الموت وترك البلاد بيد عبد الكريم قاسم والشيوعيين. لكن محاولته أخفقت فحكمت عليه المحكمة بالإعدام ونفذ الحكم.

أن ردود الفعل الداخلية والعربية لاستشهاد الطبقجلي التي عبر عنها بالتظاهرات الواسعة التي شهدتها مدن العراق ومدنٌ عربية عديدة، أكدت المكانة والسمعة والوطنية التي كان يتمتع بها الطبقجلي.

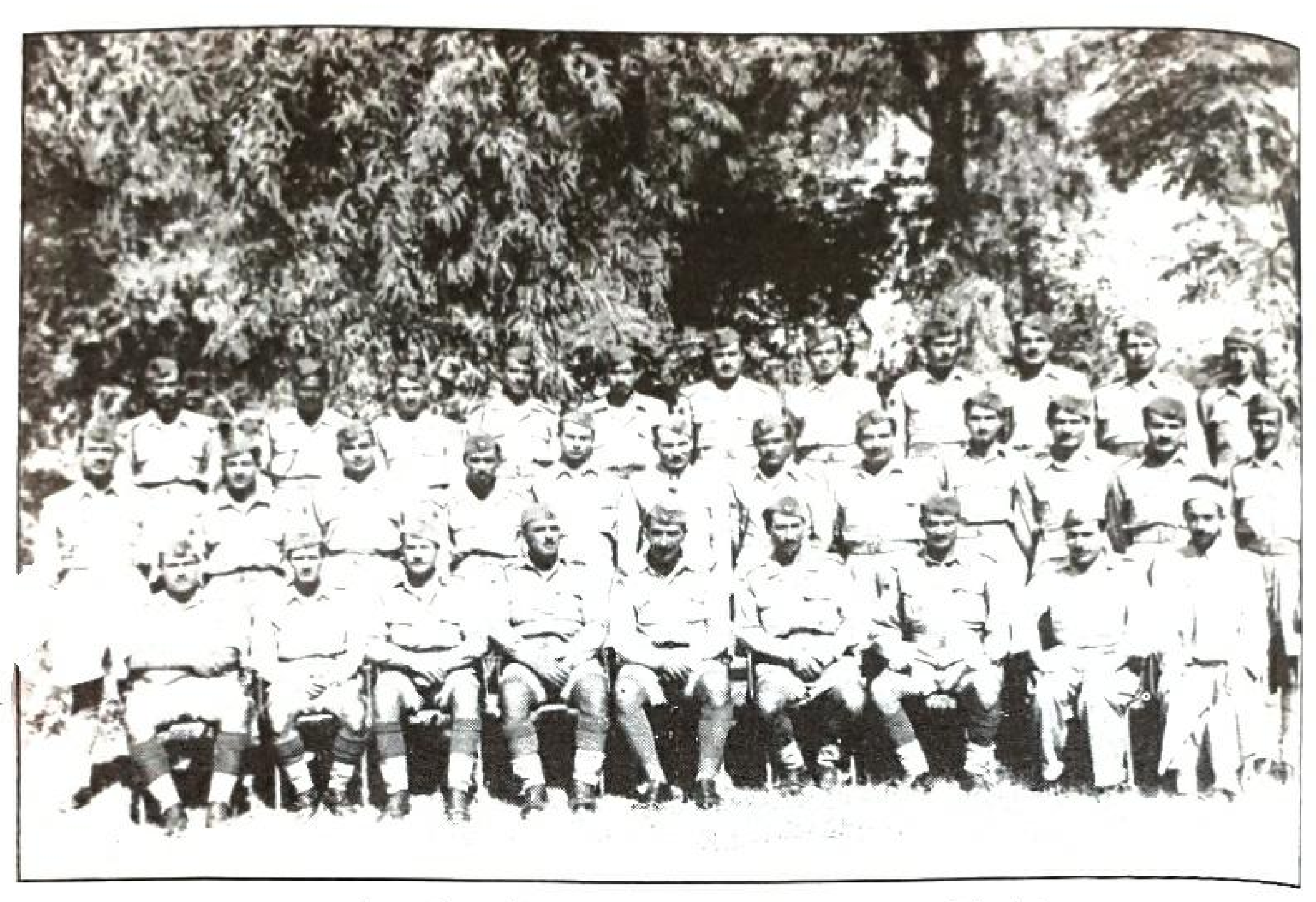
صور نادرة



ناظم الطبقجلي يقرأ الفاتحة مع اخوانه الضباط

ناظم الطبقجلي فارساً





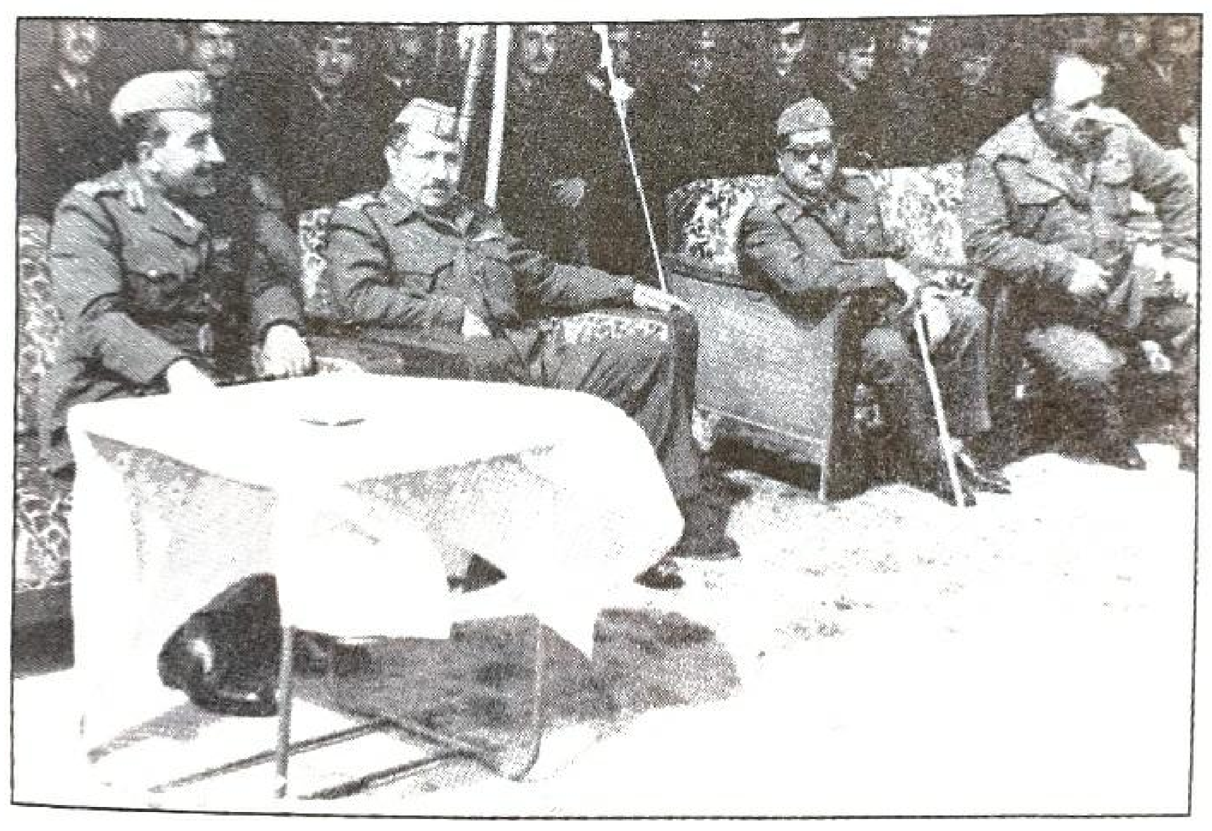
ناظم الطبقجلي في صورة تذكارية مع ثلة من أفراد الجيش العراقي



الوفد العراقي يتوسطهم والي أنقرة والى يمينه ناظم الطبقجلي وعبد الكريم قاسم



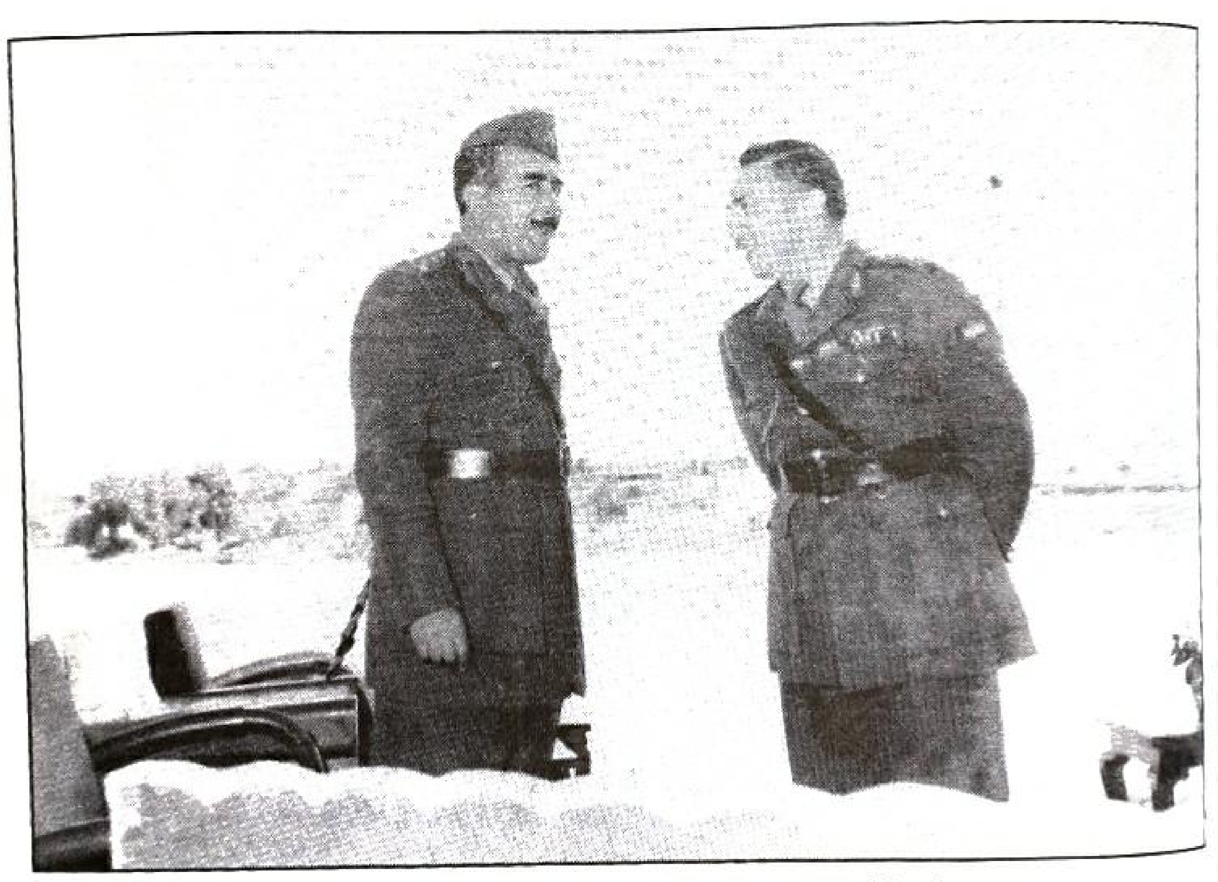
صورة تجمع عبد الكريم قاسم وناظم الطبقجلي وبعض افراد القوات المسلحة



ناظم الطبقجلي في أحد استعراضات الجيش



صورة تذكارية



ناظم الطبقجلي يتحدث الى اللواء الركن غازي الداغستاني



الوصي عبد الإله في احد الاحتفالات الرسمية وعلى يمينه ناظم الطبقجلي



صورة تجمع ناظم الطبقجلي مع نخبة من الرياضيين



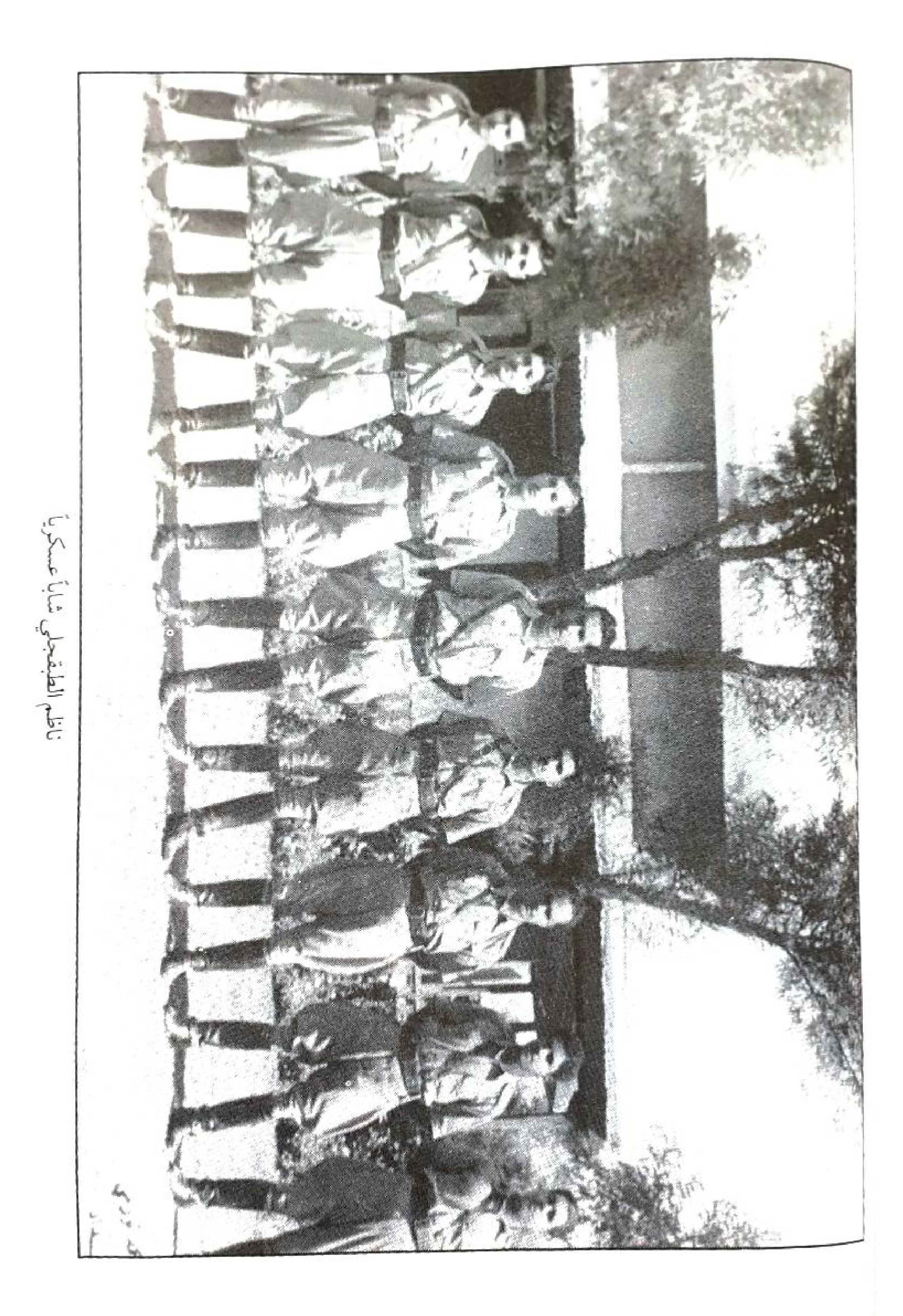
ناظم الطبقجلي يبتسم في احدى الاستعراضات



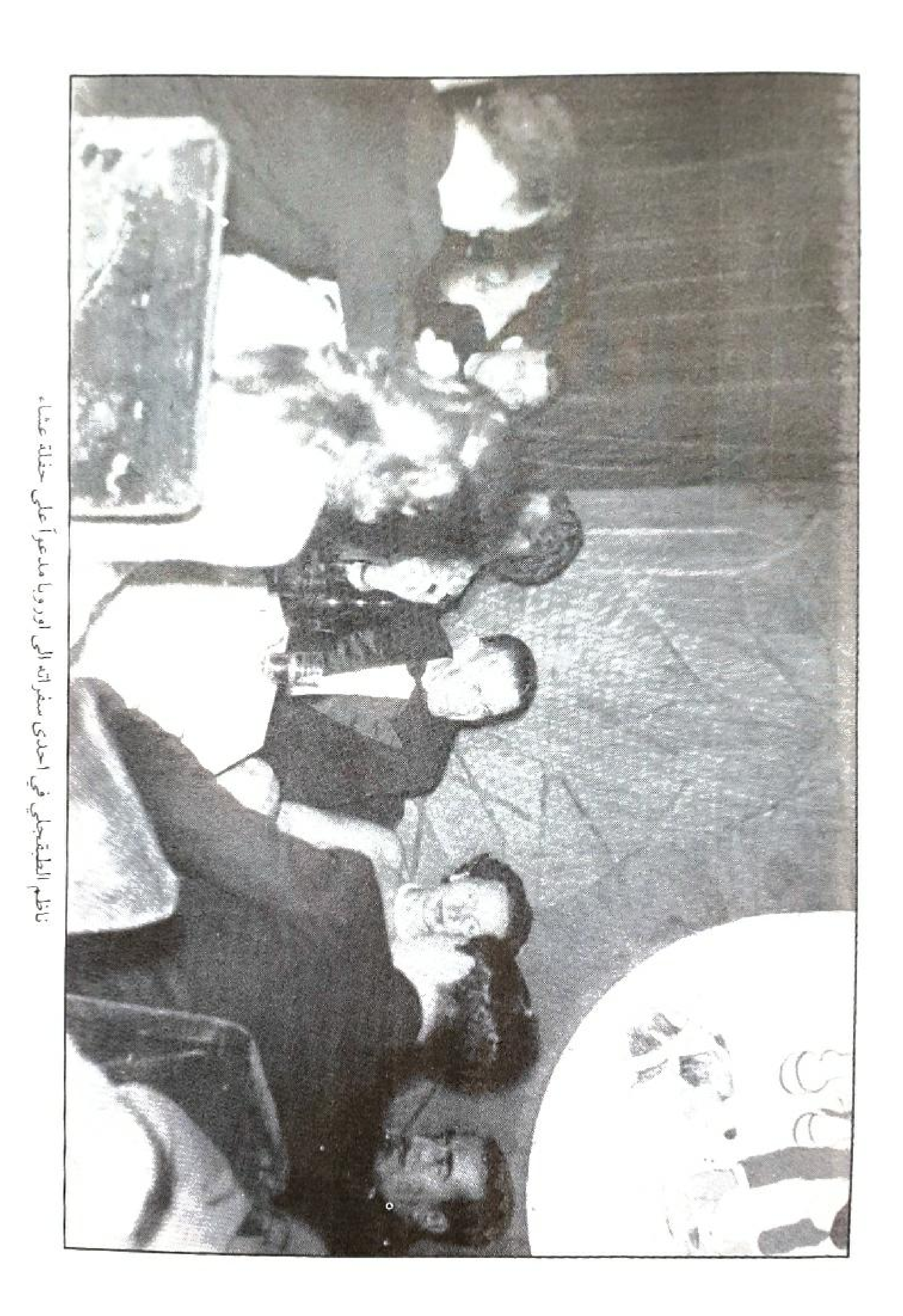
ناظم الطبقجلي يستعرض نخبة من الجيش العراقي



ناظم الطبقجلي مع اخوانه ضباط الجيش العراقي



ناظم الطبقجلي شاباً عسكرياً



ناظم الطبقجلي في احدى سفراته الى اوروبا مدعواً على حفلة عشاء



من اليمين الزعيم عبد الكريم قاسم وأحد محمد يحيى وعبد الوهاب الامين وناظم الطبقجلي قبل ثورة الشواف



ناظم الطبقجلي

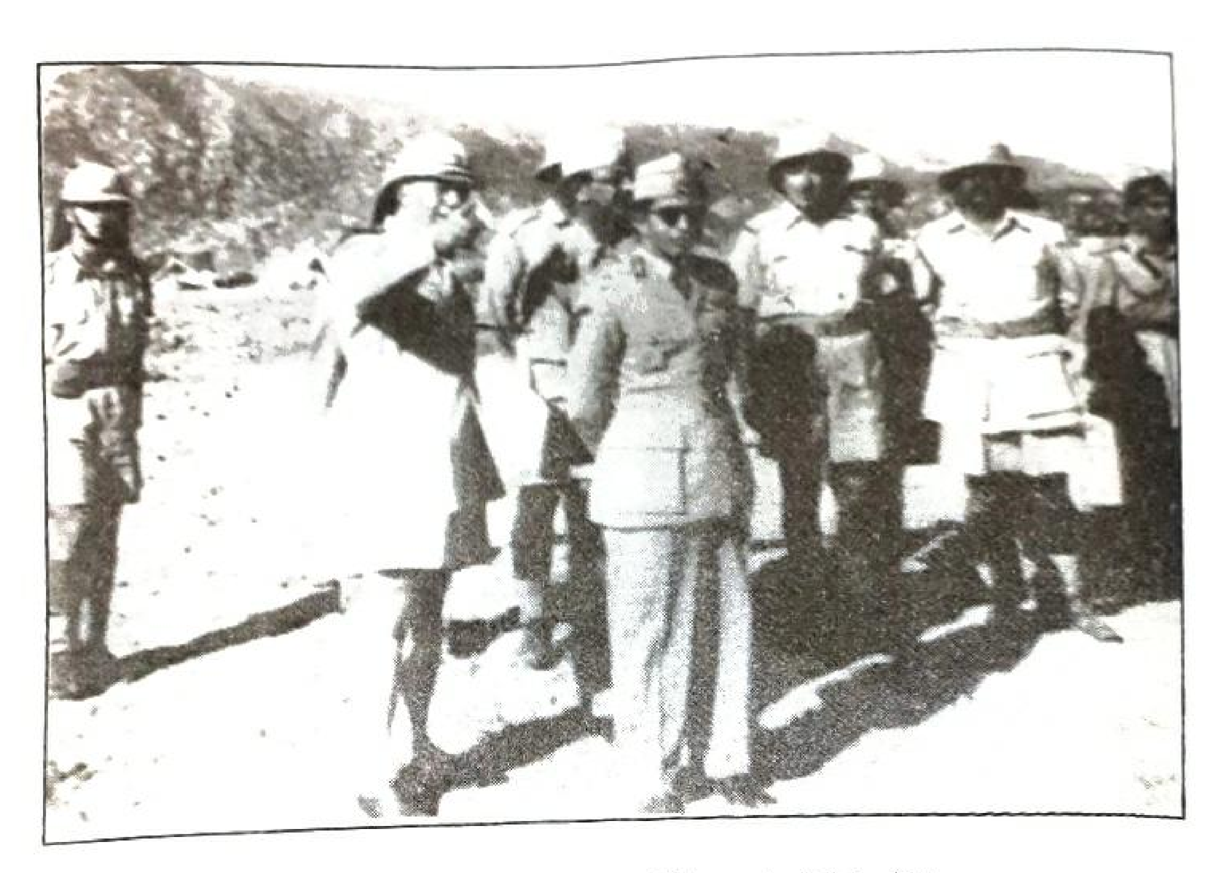


آمر الكلية العسكرية وبعض المعلمين لاستقبال الضيوف في حفلة صيد ابن آوى

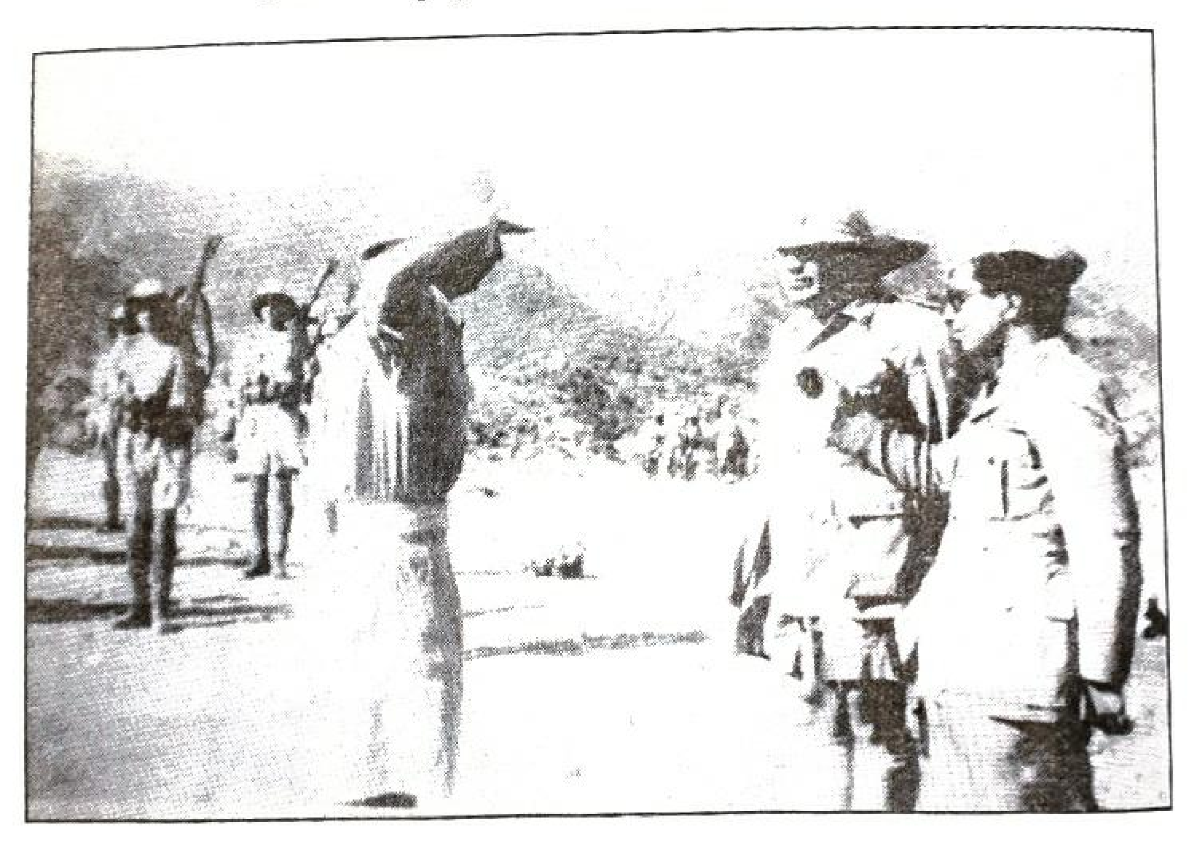


ناظم الطبقجلي في لقطتين



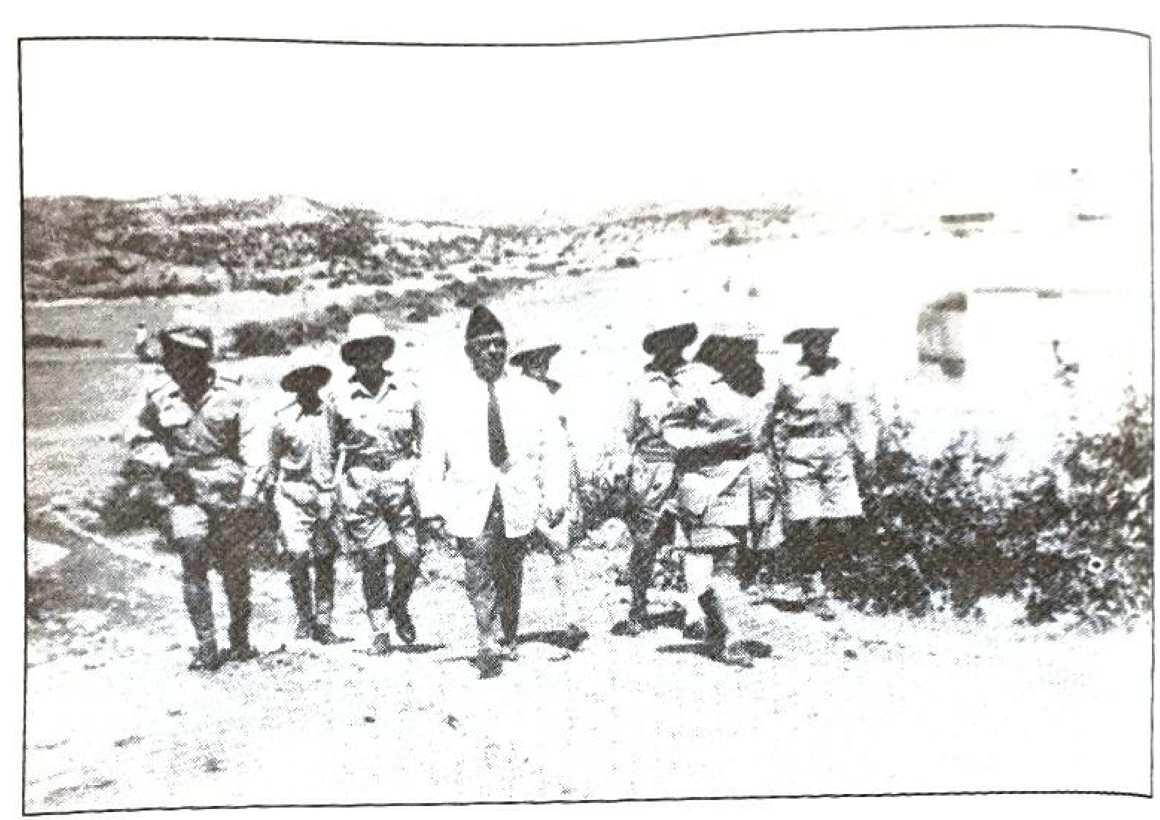


ناظم الطبقجلي مع الملك فيصل الثاني في احد الاستعراضات





الملك فيصل الثاني وعلى يمينه يقف ناظم الطبقجلي في احدى الاستعراضات العسكرية



ناظم الطبقجلي مع احد ضيوف العراق



اللواء الركن محمد نجيب رئيس مجلس السيادة وبجانبه العميد ناظم الطبقجلي



الوصي عبد الاله وناظم الطبقجلي مع ثلة من افراد الجيش



قسم من الضباط الشهداء الذين نفذ فيهم حكم الاعدام يوم 20 ايلول 1959 ويرى من اليمين : الملازم الاول حازم خطاب - النقيب هاشم الدبوني - العقيد رفعت الحاج سرّي - العقيد خليل سلمان - العميد الركن ناظم الطبقجلي



الرئيس جمال عبد الناصر عند استقباله اولاد الشهداء ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري في القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق غير المنشورة

أ ـ الوثائق العراقية

1 ـ وثائق دار الكتب والوثائق

أ ـ ملفات وزارة الداخلية

1 ـ ملفة الأمن في العهد الجمهوري، برقم 467/ 42050

2 ـ ملفة جمعية اتحاد كرة القدم العراقي، برقم 10453/ 32050.

ب ـ ملفات مديرية الدعاية العامة

1 ـ ملفة نوادي، برقم 1880 / 32032

جـ ـ ملفات مجلس السيادة / الديوان

1 ـ ملفة قنصليتنا في دمشق، برقم 404/ 411

2 ـ وثائق وزارة الدفاع

أ ـ الكلية العسكرية، سجل الدورة الحادية عشر للضباط المتطوعين لسنة 1936.

ب ـ كلية الأركان، السجل العام لدورة الأركان العاشرة لسنة 1943 والتقرير النهائي لخريجي كلية الأركان الدورة العاشرة لسنة 1945.

3 ـ وثائق وزارة التربية ـ مديرية تربية الرصافة الأولى

أ ـ مدرسة أبن المعتز الابتدائية، سجل رقم لسنة 1922 ـ 1928.

ب ـ مدرسة المتوسطة الغربية للبنين، سجل درجات الطلاب للعام الدراسي 1929 ـ 1930، 1930 ـ 1931.

4 ـ وثائق مديرية التقاعد العامة

أ ـ ملفة ناظم الطبقجلي، قسم الشهداء، برقم 2270.

ب ـ ملفة طاهر يحي، قسم الإحصاء، برقم 1923/ 11

جـ ـ ملفة أحمد صالح العبدي، قسم الإحصاء، برقم 3665/ 11

د ـ ملفة عبد الوهاب الأمين، قسم الإحصاء، برقم 2125/ 11

5 ـ وثائق مدرسة الإعداد الحزبي.

أ ـ ملفة حركة عبد الوهاب الشواف، برقم 32.

6 ـ الوثائق المحفوظة في مكتبة اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد.

أ ـ الإضبارة العسكرية لناظم الطبقجلي منقولة عن الأصل.

ب ـ التقرير الذي كتبه المقدم الركن (اللواء الركن فيما بعد) خليل سعيد عن الالتحاق بفرقة المشاة الأمريكية التاسعة عام 1955.

جـ ـ كتاب دائرة الأركان العامة ذي الرقم 95 في 23 شباط 1959، م/ منهج اجتماع مجلس الدفاع.

د ـ نص قرار تشكيل مجلس الدفاع في العاشر من أيلول 1959.

ب ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreige Office) المحفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين.

ثانياً : الوثائق المنشورة

وزارة الدفاع، محاضر، جلسات المحكمة العسكرية الخاصة (محكمة الشعب)، جـ5، 13، 18، 19، بغداد، 1959 ـ 1962.

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة

1 ـ إبراهيم الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، بغداد 1958.

2 ـ أحمد الرجيبي الحسيني، النجوم الزواهر في شجرة السيد الأمير ناصر، بغداد، 1980.

3 ـ أحمد فوزي، قصة عبد الكريم قاسم كاملة، ط1، القاهرة، 1963.
4 ـ اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986.
5 ـ باسيل دقاق، عهد المهداوي، ط1، بيروت، 1959.
6 ـ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 ـ 1958، ط 1، بغداد 1980.
7 ـ حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل (ثورة الشواف) 8 آذار 1959 القصة الكاملة للثورة ذكريات وخواطر، بغداد، 1987.
8 ـ حسين مروة، ثورة العراق 1958، ط1، بيروت، 1958.
9 ـ حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط1، بيروت، 1992.
10 ـ خالد قادر، طريق إلى أم الطبول، بيروت، 1960.
11 ـ خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل (الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف)، جـ1 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1987.
12 ـ الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سرى والقوميين (الموقف في بغداد عند إعلان الثورة)، جـ 2 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1988.
13 ـ الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلي والقوميين (موقف الفرقة الثانية عند إعلان الثورة في كركوك ـ أربيل ـ عقرة)، جـ 3 موسوعة 14 تموز، بغداد، 1988.
14 ـ الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين (موقف الموصل عند إعلان الثورة) جـ 4 موسوعة 14 تموز، بغداد، 1989.
15 ـ اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، جـ 6 من موسوعة 14 تموز، بغداد، 1989.

16 ـ دار الشؤون الثقافية العامة، الذاكرة التأريخية لثورة 14 تموز 1958 (النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت في مجلة آفاق عربية)، ط1، بغداد، 1987.

17 ـ رشيد البدري، مجزرة الموصل، بيروت، 1960.

18 ـ صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز في العراق البداية، التنظيم ـ التنفيذ ـ الانحراف، ط1، بغداد، 1983.

19 ـ صبيح علي غالب، قصة ثورة 14 تموز والضباط الأحرار، بيروت، 1986.

20 ـ ضياء المنشئ، صفحات من تأريخ العراق الأولمبي (نشأة اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية)، بغداد، 1987.

21 ـ طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا (أوراق أيامي 1958 ـ 1965)، جـ 1، ط2، بغداد 1989، جـ2، ط1، بيروت 1969.

22 ـ عباس العزاوي، تأريخ الأدب العربي في العراق من سنة 1534 ـ 1917م، جـ 2، بغداد، 1962.

23 ـ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ 6، ط 2، بيروت، 1978.

24 ـ عبد الكريم فرحان، ثورة 14 تموز في العراق، ط1، بيروت، 1978.

25 ـ عدنان الراوي، من القاهرة إلى معتقل قاسم، ط1، بيروت، 1963.

26 ـ عزيز الحاج، ثورتنا في العراق وقضية الوحدة، بيروت، د .ت.

27 ـ فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، بغداد، 1986.

28 ـ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، بغداد، 1981.

29 ـ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، بيروت، 1974.

30 ـ محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، ط1، لبنان، 1981.

31 ـ محمد باقر ثوى، العراق الثائر، بيروت، د.ت.

32 ـ محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق (أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار)، بغداد / 1983.

33 ـ ـ، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام 1922، بغداد، 1985.

34 ـ محمد حمدي الجعفري، نهاية قصر الرحاب (تفاصيل ما حدث ليلة 14 تموز 1958 وصبيحتها)، ط1، بغداد، 1989.

35 ـ محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم (دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي 1958 ـ 1963)، بغداد، 1989.

36 ـ محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959 (فصل من تاريخ العراق القريب)، بغداد، 1987.

37 ـ محمد فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1960.

38 ـ منشورات دار الأبحاث، سلسلة سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية ـ العراق ـ الكويت 1966، بيروت، 1966.

39 ـ منير رزوقي، مؤمراة عبد الناصر، بغداد، 1959.

40 ـ نتاج روفائيل بطي، صحافة العراق، اعداد سامي روفائيل بطي، جـ1، بغداد، 1985.

41 ـ نجم الدين السهروردي، التأريخ لم يبدأ غداً (حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 41 و58 في العراق)، ط 2، بغداد، 1989. 42 ـ نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 ـ 1963، بغداد، 1990.

43 ـ وزارة الدفاع، دار الثقافة ومهد الأبطال (الكلية العسكرية الملكية)، مطبعة الجيش، 1950.

44 ـ يونس إبراهيم السامرائي، القبائل والبيوتات الهاشمية في العراق، جـ1، بغداد، 1986.

45 ـ مناقب الاقطاب الاربعة (الشيخ عبد القادر الكيلاني، السيد أحمد الرفاعي، السيد أحمد البدوي، السيد إبراهيم الدسوقي)، بغداد، 1973.

رابعاً : الكتب الأجنبية

Abstract

1- Benjamin Shwadrn, The Power straggle in Iraq, Newyork, 1960.

2- Lorenzo Kimball , The Changing Pattern Of Political Power In Iraq 1958 To 1972, Newyork , 1972.

3- Humphery Trevelyan, The Middle East in Revolution, London, 1970.

4- Urien Donn, Iraq Under Qassem (A Political History 1958 - 1963), Telaviv Universsite, n.d.

خامساً : المذكرات

1 ـ جاسم كاظم العزاوي، مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي (ثورة 14 تموز أسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم) بغداد، 1990.

2 ـ جاسم مخلص، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي، ط1، بيروت، 1966 .

3 ـ عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، القاهرة، 1977.

4 ـ منير علي، مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف، ط1، بغداد، .

سادساً : الرسائل الجامعية

1 ـ عماد نعمة محمد رضا العبادي، رفعت الحاج سرى ونشاطه العسكري والسياسي 1948 ـ 1959، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التأريخ ـ كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، 1994.

2 ـ عمار طاهر محمد، الصحافة المتخصصة (الصحافة الرياضية في العراق

نشأتها وتطورها)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة بغداد، 1996.

سابعاً : الصحف والمجلات

أ - الصحف العراقية

1 - اتحاد الشعب 2 - الاتحاد الوطني 3 - الأخبار 4 - الاستقلال 5 - الأهالي 6 - الأيام 7 - بغداد 8 - البلاد 9 - الثغر 10 - الثورة 11 - الحرية 12 - الحياد 13 - الدستور 14 - الزمان 15 - صوت العرب 16 - كركوك 17 - المنار 18 - الهدف 19 - الوقائع العراقية.

ب - المجلات

1 - آفاق عربية (بغداد) 2 - دراسات عربية (بيروت) 3 - روز اليوسف (القاهرة) 4 - الركن (بغداد) 5 - كلية التربية (الجامعة المستنصرية)

ثامناً : المقابلات الشخصية (مرتبة حسب الحروف الهجائية)

1 - العقيد الركن المتقاعد إسماعيل الجنابي (رئيس أركان الفرقة الثانية الأسبق)، في 6 تموز 1996.

2 - العقيد المتقاعد جميل السعودي (المشاور القانوني للفرقة الثانية الأسبق)، في 27 حزيران 1996.

3 - الأستاذ حلمي علي شريف (عضو أسبق في الحزب الديمقراطي الكردستاني)، في 30 تموز 1997.

4 - العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين (وزير صناعة أسبق)، في 12 تشرين الثاني و17 كانون الأول 1996، 17 شباط، 24 آذار، 31 آب 1997.

5 - اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد (قائد الفرقة الثالثة الأسبق) في 31 آب 1996 .

6 - العقيد المتقاعد داود سلمان (ضابط في مديرية الاستخبارات قبل ثورة 14 تموز 1958)، في 9 آب 1996

7 - العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد (نائب رئيس وزراء أسبق)، في 6 تشرين الأول 1996.

8 ـ العميد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ (متصرف لواء الموصل الأسبق)، في 24 نيسان و29 أيار 1997.

9 ـ اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري (وزير الدفاع أسبق)، في 3 كانون الأول 1996.

10 ـ اللواء الركن المتقاعد شكري محمود نديم، في 17 آذار 1997.

11 ـ العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد (وزير خارجية وداخلية أسبق)، في 21 تموز 1996.

12 ـ اللواء الركن المتقاعد صلاح الدين عبد القادر رشيد (عميد كلية الأركان الأسبق)، في 15 حزيران 1997.

13 ـ الأستاذ ضياء شيت خطاب (رئيس محكمة التمييز الأسبق)، في 2 أيلول 1996.

14 ـ الفريق المتقاعد عبد الرحمن محمد عارف (رئيس جمهورية العراق الأسبق)، في 21 شباط 1997.

15 ـ اللواء الركن المتقاعد عبد اللطيف رضا شطيب (رئيس جامعة البكر للدراسات العسكرية الأسبق)، في 8 آب 1996.

16 ـ الفريق الركن المتقاعد عدنان أحمد عبد الجليل (معاون رئيس أركان الجيش الأسبق)، في 19 تموز 1996.

17 ـ الفريق الركن المتقاعد فاروق الحريري (ضابط ركن حركات المقر العام الأسبق)، في 15 كانون الأول 1996.

18 ـ السيد فرحان أحمد سعيد (أبن خالة الطبقجلي)، في 16 كانون الثاني 1997.

19 ـ اللواء الركن المتقاعد فريد ضياء محمود (معاون رئيس أركان الجيش الأسبق)، في 16 تموز 1996.

20 ـ اللواء المتقاعد فؤاد عارف (نائب رئيس وزراء أسبق)، في 1 تشرين الأول 1996.

21 ـ الأستاذ فيصل فهمي سعيد، في 8 أيلول 1997.

22 ـ اللواء الركن المتقاعد محمد خالد (معاون رئيس أركان الجيش الأسبق)، في 22 تموز 1996.

23 ـ المقدم المتقاعد محمد طاهر الكيالي (ضابط تموين ونقل الفرقة الأولى الأسبق)، في 16 أيلول 1996.

24 ـ اللواء الركن المتقاعد محمود شيت خطاب (وزير الشؤون البلدية والقروية الأسبق)، في 19 تموز 1996.

25 ـ العميد الركن المتقاعد محمود عبد الرزاق (قائد الفرقة الثانية الأسبق)، في 21 تشرين الأول 1996.

26 ـ اللواء المتقاعد مدحت عبد الله الطيار (مدير إدارة الضباط الأسبق)، في تموز 1996.

27 ـ الأستاذ مكرم الطالباني (وزير النقل والمواصلات الأسبق)، في 1 آذار 1996.

28 ـ المقدم المتقاعد منذر أحمد فوزي (أبن عديل الطبقجلي)، في 4 آذار 1996.

29 ـ العميد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح (متصرف لواء ديالى الأسبق) في 15 أيلول 1996.

30 ـ اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب (رئيس الوزراء الأسبق)، في 17 أيلول 1996.

31 ـ الأستاذ نزار محمد عطا الطبقجلي، في 24 حزيران 1996.

32 ـ اللواء الركن نزار ناظم الطبقجلي، في 27 أيلول 1996.

33 ـ السيدة نزيهة محمد عطا الطبقجلي، في 20 شباط 1997.

34 ـ العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني (وكيل وزارة الارشاد الأسبق)، في 22 شباط و29 نيسان و7 تشرين الأول 1997.

35 ـ الأستاذ نور الدين الواعظ (رئيس بلدية كركوك الأسبق)، في 30 أيلول 1996.

36 ـ العميد المتقاعد نوري حسين العزاوي (آمر مستودعات العينة المركزية الأسبق)، في 16 تشرين الأول 1996.

37 ـ العميد المتقاعد نوري صالح الراوي (متصرف لواء كركوك الأسبق)، في 18 أيلول 1996، 21 آب 1997.

38 ـ العقيد الركن المتقاعد هادي خماس (مدير الاستخبارات العسكرية الأسبق)، في 9 آب 1996.

39 ـ اللواء المتقاعد ياسين السامرائي (مدير التجنيد العام الأسبق)، في 10 أيلول 1996.

الفهرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

كان للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي مر بها العراق ابان الحكم الملكي، قد دفعت ضباط الجيش الى العزم على الاطاحة بالنظام الملكي. وقد اتفق هؤلاء الضباط لا سيما بعد حرب فلسطين 1948 على تنفيذ ما عزموا عليه، فنظموا أنفسهم لاطاحة النظام الملكي وإنهاء الهيمنة البريطانية في 14 تموز 1958.

لقد انتهت الثورة ببداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. كان من المؤمل أن تعبر عن الهوية الوطنية والقومية للعراق. الا ان سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بإطلاقه العنان للشيوعيين في الاشهر الاولى للثورة ادى الى ابتعادها عن مبادئها التي أعلنت من اجلها.

لقد وقف رجال الثورة ومن ضمنهم الزعيم الركن **ناظم الطبقجلي** ضد هذه السياسة. فقد حاول بشتى الوسائل سواء بالكتب الرسمية التي كان يبعثها أو عن طريق اللقاءات التي جرت بينهما، ان يقنع عبد الكريم قاسم بالعدول عن سياسته التي ستؤدي الى كارثة يصعب السيطرة عليها.

لقد توزع الكتاب على **اربعة فصول**. تناول **الفصل الاول** نشأة الطبقجلي وحياته الاولى ودراسته، ثم دخوله الحياة العسكرية، ودوره في احدى كتل الضباط الاحرار. وتضمن **الفصل الثاني** ابرز ما قام به الطبقجلي من اعمال حين أصبح قائداً للفرقة الثانية في كركوك بعد ثورة 14 تموز، وموقفه من تشكيل مجلس قيادة الثورة، والصراع الذي دار بين عبد الكريم قاسم وعبدالسلام عارف، وجهوده في منع انتشار الحزبية في الجيش، وتحذيراته من الشيوعيين. وتناول **الفصل الثالث** بداية تفكيره بالحد من سياسة عبدالكريم قاسم المساندة للشيوعيين، ودوره في التخطيط لانتفاضة الشواف. أما **الفصل الرابع** فكرس لأحداث اعتقاله ومحاكمته وإعدامه.

الناشر